

مشروع قانون
المالية لسنة
2024



تقرير الميزانية القائمة
على النتائج
من منظور النوع

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

"... إن بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالاً ونساءً، في عملية التنمية. لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية، في كل المجالات. وقد حرصنا منذ اعتلائنا العرش، على النهوض بوضعية المرأة، وفتح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها.

ومن أهم الإصلاحات التي قمنا بها، إصدار مدونة الأسرة، واعتماد دستور 2011، الذي يكرس المساواة بين المرأة والرجل، في الحقوق والواجبات، وينص على مبدأ المناصفة، كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه .

فالأمر هنا، لا يتعلق بمنح المرأة امتيازات مجانية؛ وإنما بإعطائها حقوقها القانونية والشرعية. وفي مغرب اليوم، لا يمكن أن تحرم المرأة من حقوقها.

وهنا، ندعو لتفعيل المؤسسات الدستورية، المعنية بحقوق الأسرة والمرأة، وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها..."

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش
المجيد
في 30 يوليوز 2022

الفهرس

1	مقدمة عامة.....
2	I. التعليم الأولي : أحد وجوه اقتصاد الرعاية التي من شأنها توفير الفرص لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.....
4	1. التعليم الأولي في المغرب: الوضع الراهن
8	2. تطوير التعليم الأولي في المغرب: ماذا عن مساهمته في تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي؟.....
10	II. تعزيز اعتماد وتنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع : الدعائم السبع الأساسية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.....
12	III. الأسس القانونية والمؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين.....
12	1. المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.....
13	2. وزارة العدل.....
17	3. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.....
19	4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.....
20	5. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.....
26	6. وزارة الاقتصاد والمالية.....
30	7. وزارة الاستثمار والتفائية وتقييم السياسات العمومية.....
31	8. القطاع المكلف بإصلاح الإدارة.....
34	9. القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي.....
36	10. القطاع المكلف بالاتصال.....
37	11. المندوبية السامية للتخطيط.....
39	12. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
41	IV. الجهود المبذولة لولوج عادل إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية.....
41	1. القطاع المكلف بالانتقال الطاقى.....
42	2. القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة.....
43	3. القطاع المكلف بالماء.....
45	4. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.....
48	5. القطاع المكلف بالتربية الوطنية.....
53	6. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
55	7. القطاع المكلف بالشباب.....
59	V. الولوج العادل لعوامل الإنتاج من أجل تقوية التمكين الاقتصادي للمرأة.....
59	1. وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.....
63	2. القطاع المكلف بالفلاحة.....
65	3. القطاع المكلف بالصيد البحري.....
68	4. وزارة الصناعة والتجارة
69	5. القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....
73	الملحقات :

مقدمة عامة

يواجه العالم حاليا تحديات وحالات من عدم اليقين نظرا للآثار الناجمة عن تعاقب أزمات متعددة الأبعاد الصحية والجيوسياسية والمناخية، والتي تشكل اختبارا لقدرة الاقتصادات العالمية على الصمود. ورغم الجهود المبذولة من أجل الاستجابة الفورية والتعافي على المدى الطويل من آثارها، تهدد هذه الأزمات بتفاقم الفوارق بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المغرب، إذ لا تزال هناك فجوات تعيق النهوض بالمساواة بين الجنسين. وبالتالي يظل الإدماج المنهجي والفعال والملموس لبعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية شرطا أساسيا للمضي قدما نحو التنزيل الفعلي للمساواة بين النساء والرجال.

وفي خطابه السامي، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش المجيد، ركز جلالة الملك نصره الله، الضوء على ضرورة تكثيف الجهود من خلال تفعيل سياسات ملموسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بإشراك جميع القوى الحية في البلاد.

وتؤكد توصيات النموذج التنموي الجديد على هذه الضرورة الملحة، وكذا توجيهات رئيس الحكومة في منشوراته التي تدعو القطاعات الوزارية إلى تعزيز التزامها الجماعي والاستباقي في هذا المجال، وذلك من خلال ترسيخ الأهداف الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في برامجها وميزانياتها.

وتظل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي أداة فعالة وعلامة مهمة لتقليص الفوارق بين الجنسين، من خلال الآليات التي يتطلبها إدماج بعد النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة الميزانية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التجربة المغربية في تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي تتواءم مع رافعات العمل السبعة التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2023، باعتبارها شروطا مسبقة لتعزيز فعالية ونجاعة السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

ولتحديد الخطوط العريضة لمنهجية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالنظر للتحديات الراهنة وفي ظل سياق دولي معقد ومضطرب، تتناول هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، لسنة 2024، مساهمة تطوير التعليم الأولي في تعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما التمكين الاقتصادي للنساء.

كما تتطرق هذه النسخة من التقرير إلى الركائز السبع الموصى بها لتطبيق وإعتماد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، مع إبراز الجهود المبذولة من طرف القطاعات الوزارية لوضع برمجة ميزانية مستجيبة لبعد النوع الاجتماعي.

I. التعليم الأولي : أحد وجوه اقتصاد الرعاية¹ التي من شأنها توفير الفرص لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين

تهدف هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع إلى تحليل الإمكانيات المرتبطة بتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، من حيث خلق فرص الشغل، خصوصا في صفوف النساء². ويعد هذا التحليل استمرارا للدراسة التي تم إطلاقها سنة 2022 في إطار البرنامج المشترك لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية بعنوان "تحفيز العمل اللائق للمرأة من خلال السياسات المدمجة والاستثمار في قطاع الرعاية" والذي يصنف المغرب كبلد مستفيد.

ويدعم اختيار بُعد "التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة" المكانة التي تحتلها هذه الفئة العمرية في السياسات العمومية في المغرب إضافة إلى أنها تشكل مصدرا مهما لتعزيز فرص العمل اللائق، خصوصا لدى النساء³.

ويتبين جليا أن تحسين الولوج إلى خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يخفف من إكراهات عامل الوقت المفروضة على العاملات، خاصة اللواتي لديهن أطفالا صغار السن، وبالتالي يعزز التحاقهن بفئة السكان النشطين وبسوق الشغل. وسيؤدي تطوير هذه الخدمات التي تهيمن عليها الإناث⁴ إلى خلق فرص عمل جديدة، خاصة لفائدة النساء، مما سيدعم المساواة بين الجنسين من حيث الطلب على اليد العاملة.

كما يشير تقرير اليونسكو الذي تم إعداده بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (نوفمبر 2022)⁵ إلى وجود خصائص يقدر بحوالي 9,3 مليون مربي/ومربية بالتعليم الأولي، متفرغين بدوام كامل، لتحقيق هدف تعميم التعليم الأولي على الصعيد العالمي في أفق سنة 2030.

وهكذا يشكل تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة رافعة أساسية لتعزيز النمو المستدام والشامل من خلال تهيئة الرأسمال البشري، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتحسين الارتقاء في السلم الاجتماعي، والرفع من إنتاجية العمال والعاملات ذوي المسؤوليات العائلية⁶.

¹ Economy care أو Economie des Soins à Autrui

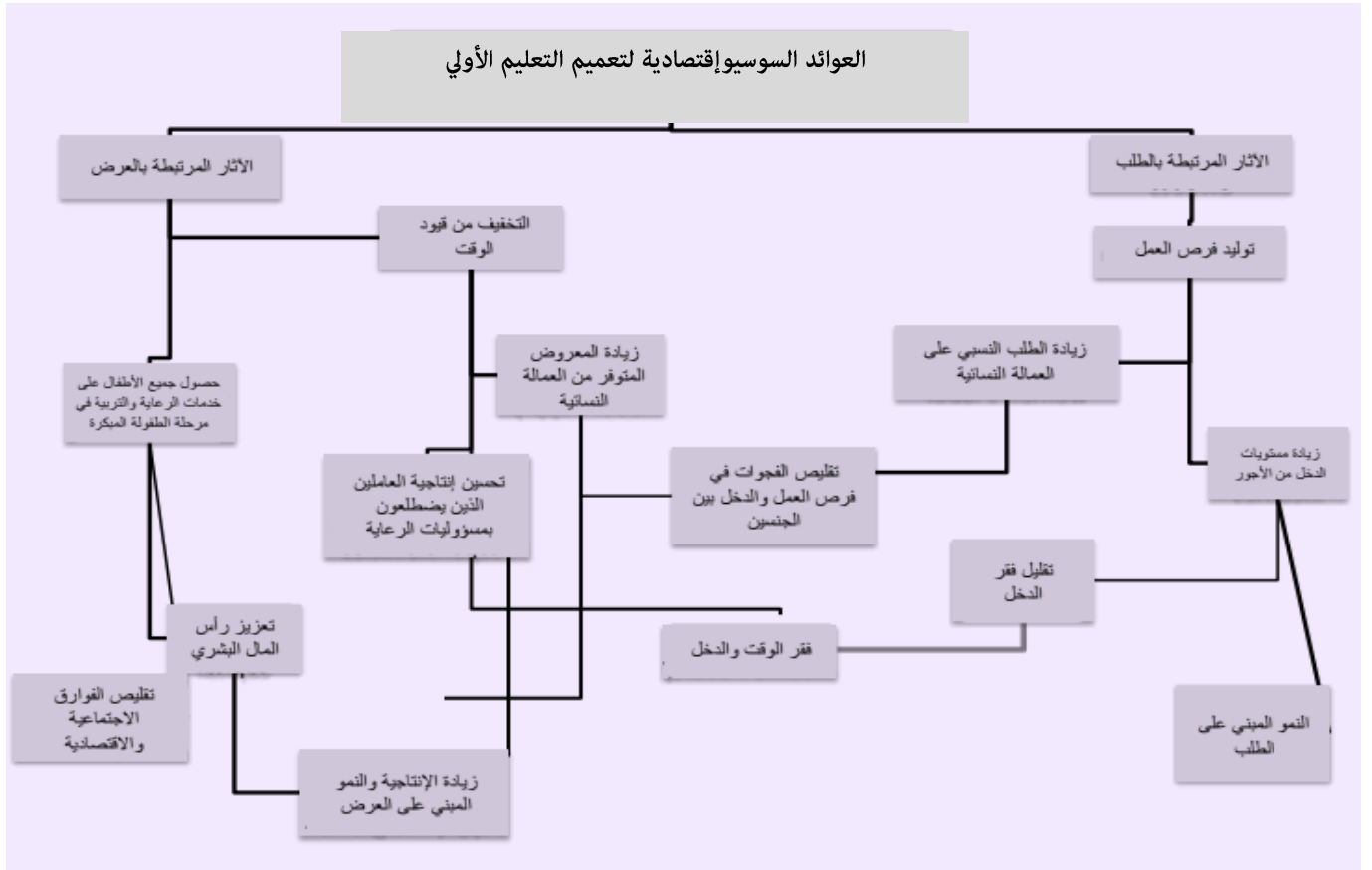
² وتجدر الإشارة إلى أن النسخة السابقة من هذا التقرير تناولت النتائج الرئيسية المنبثقة عن تطبيق الأداة الاستراتيجية الأولى التي تم تطويرها في إطار هذا البرنامج والتي ركزت على فهم الآثار متعددة الأبعاد لأزمة كوفيد-19 على الفوارق بين الجنسين على الصعيد الوطني.

³ نفس المرجع

⁴ حسب تقديرات منظمة العمل الدولية (2019)، فإن الغلاف المالي لاقتصاد الرعاية مقابل أجر يعادل 381 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم وأن 66,7% من العاملين بمقابل أجر في مجال الرعاية هن نساء.

⁵ التعليم يبدأ باكرا : التقدم المحرز والتحديات والفرص، اليونسكو، نوفمبر 2022.

⁶ دليل الاستثمار العمومي في اقتصاد الرعاية كأداة لدعم تقدير العجز وتكاليف الاستثمار والتداعيات الاقتصادية المرتبطة بقطاع الرعاية، منظمة الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.



المصدر: دليل الاستثمارات العمومية في اقتصاد الرعاية كأداة دعم سياساتي لتقدير حجم العجز في قطاع الرعاية وتكاليف الاستثمار فيه والعوائد الاقتصادية المتأتية من وراء ذلك، منظمة الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.

الشكل 1: مبيان توضيحي للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة لعملية توفير الخدمات المرتبطة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

و يعتمد هذا التحليل على الأداة الاستراتيجية للبرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية⁷ بشأن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لاقتصاد الرعاية.

وقد مكن تطبيق هذه الأداة بالنسبة للمغرب من تحديد الفارق بين العرض الحقيقي لخدمات التعليم الأولي على المستوى الوطني والطلب المحتمل الذي تم تقديره من خلال الفئة المستهدفة والمحددة مسبقا. وهي مرحلة أساسية لتقدير المكاسب المحتملة، بتحليل بيانات المدخلات والمخرجات، من حيث خلق فرص العمل، بما في ذلك للنساء، والنتيجة عن تعميم وتوسيع الخدمات المرتبطة بالتعليم الأولي في المغرب.

وللحصول على هذه التقديرات الكمية، تم في البداية عرض الوضع الراهن للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المغرب، مع التركيز على السياق والتأثير الاستراتيجي وحالة تقدم أشغال تعميم وتوفير التعليم الأولي على الصعيد الوطني. وبعد ذلك، تم عرض النتائج الرئيسية الناجمة عن تطبيق الأداة الاستراتيجية لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية حول تجربة المغرب فيما يتعلق بتقدير إمكانية خلق فرص العمل، خاصة لفائدة النساء، الناتجة عن تطوير التعليم الأولي.

⁷ دليل الاستثمارات العمومية في اقتصاد الرعاية كأداة دعم سياساتي لتقدير حجم العجز في قطاع الرعاية وتكاليف الاستثمار فيه والعوائد الاقتصادية المتأتية من وراء ذلك، منظمة الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.

1. التعليم الأولي في المغرب: الوضع الراهن

وعيا منه بالدور الهام للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في تثمين الرأسمال البشري، جعل المغرب من تطوير التعليم الأولي مكونا أساسيا لسياسته الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

1.1. التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بالمغرب: ماهي الجهات المعنية ؟ ونسبة الولوج واستراتيجية التطوير ؟

في ظل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، جعل المغرب من تعزيز الولوج إلى التعليم الأولي أولوية وطنية. حيث اعتبرت الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في اليوم الوطني للتعليم الأولي (18 يوليو 2018)، أن تطوير التعليم الأولي بالمغرب يعد مكونا أساسيا لنجاح إصلاح منظومة التعليم الوطنية في مجملها. "... و لرفع تحدي إصلاح المنظومة التربوية، فإن التعليم الأولي يجب أن يتميز بطابع الإلزامية بالنسبة للدولة وللأسرة، وبدمجه التدريجي ضمن سلك التعليم الإلزامي، في إطار هندسة تربوية متكاملة⁸...". وفي نفس السياق، أبرز تقرير النموذج التنموي الجديد أهمية تطوير التعليم الأولي الجيد المرتكز على سياسة قوية للطفولة المبكرة تعطي الامتياز لتنمية قدرات الطفل، كمحور استراتيجي من شأنه المساهمة بشكل كبير في بداية نهضة تعليمية مغربية حقيقية.

1.1.1. البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي

استجابة للتوجيهات الملكية السامية وللالتزامات التي انخرط فيها المغرب في إطار الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف المنشود 4.2⁹، تم خلال سنة 2018 إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي والذي يهدف إلى إنجاح تعميم التعليم الأولي بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 5 سنوات في أفق 2027-2028، من خلال تحسين العرض من حيث الأقسام والمربين/المربيات والمنشطين/المنشطات. وتتجلى الأهداف الاستراتيجية المسندة إلى هذا البرنامج، والذي تناهز تكلفته حوالي 30 مليار درهم، فيما يلي:

➤ تعميم التعليم الأولي في أفق 2027-2028؛

➤ تحسين جودة التعليم الأولي؛

➤ تأهيل التعليم الأولي الحالي؛

➤ التكوين الأولي والمستمر للمربيات والمربين؛

➤ التمييز الإيجابي لفائدة المناطق القروية وشبه الحضرية؛

وفي نفس السياق، تركز خارطة الطريق الجديدة لإصلاح منظومة التربية الوطنية، للفترة 2022-2026، على 12 التزاما. يتعلق الالتزام الأول منها بتعميم تعليم أولي ذي جودة لإعداد الأطفال الصغار للتعليم الابتدائي، وذلك تماشيا مع أحكام القانون الإطار رقم 51-17، الذي يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي¹⁰، ومع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد.

⁸ مقتطف من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في اليوم الوطني للتعليم الأولي المنعقد بتاريخ 18 يوليو 2018.

⁹ يتوخى هدف التنمية المستدامة 4 ضمان لوج الجميع لتعليم جيد ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. ويشترط الهدف المنشود 4.2 على الدول الملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، استفادة جميع الفتيات والفتيان من الأنشطة التنموية ومن الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والولوج لتعليم أولي ذو جودة حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي في أفق سنة 2030.

¹⁰ ينص القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الصادر في غشت 2019، على تعميم التعليم الأولي على جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 6 سنوات وإدماجه في مرحلة التعليم الابتدائي.



المصدر: وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، 2022.

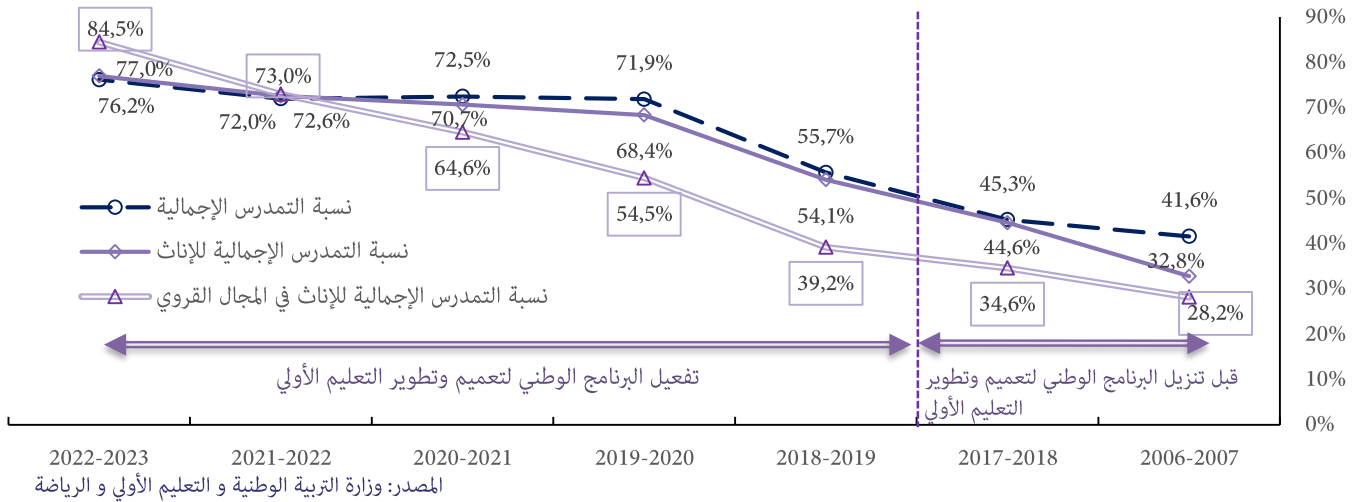
الشكل 2: التزامات خارطة الطريق الجديدة لإصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة 2022-2026

2.1.1. الولوج إلى التعليم الأولي: تحسن ملموس في الولوج والعرض نتيجة للجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي

➤ ارتفاع متواصل لنسبة ولوج الفتيات والفتيان للتعليم الأولي بعد تفعيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي

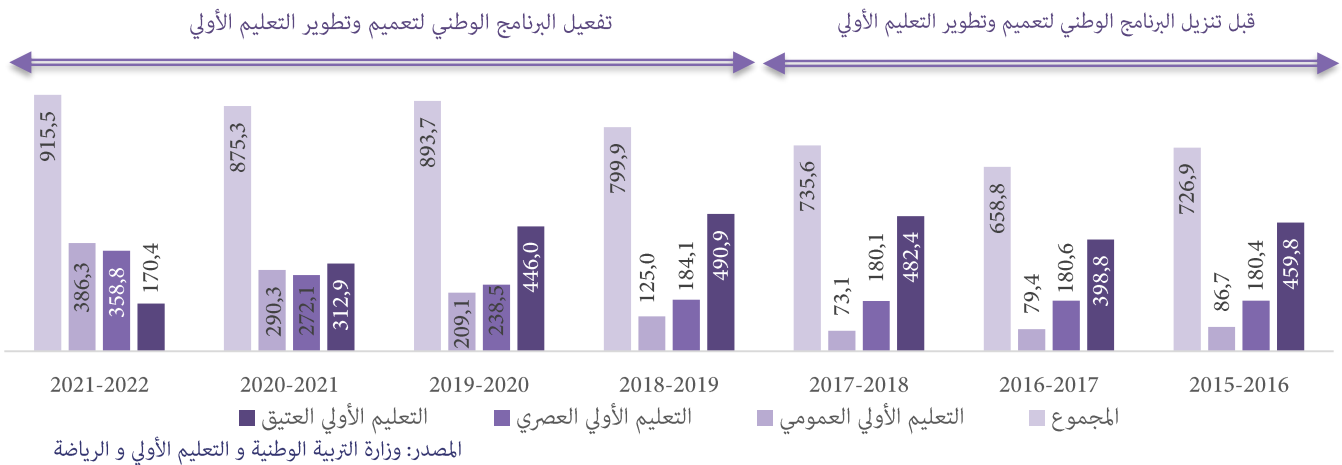
يُظهر تحليل تطور نسبة التمدرس بالتعليم الأولي بالمغرب فترتين متباينتين تخلصهما إطلاق وتفعيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي. هكذا، وخلال الفترة 2006-2018، أي الفترة التي سبقت اعتماد البرنامج المذكور، ظلت النسب المسجلة للتمدرس بالتعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 إلى 5 سنوات في مستوى ضعيف لم تتجاوز 45% خلال 2017-2018 مقابل 42% خلال 2006-2007، أي بزيادة قدرها 3 نقاط مئوية على مدى 12 سنة. إلا أن دخول البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي حيز التنفيذ، اعتبارا من سنة 2018، ساهم بشكل ملحوظ في الرفع من نسبة التمدرس بالتعليم الأولي والتي بلغت مستوى 76,2% خلال السنة الدراسية 2022-2023.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسارع قد شمل كلا من الوسط الحضري والوسط القروي وكذا الفتيات و الفتيان (انظر المبيان أسفله). حيث انتقلت النسبة الإجمالية للتمدرس بالتعليم الأولي للفتيات من 33% خلال السنة الدراسية 2006-2007 إلى 77% خلال السنة الدراسية 2022-2023. كما استفادت الفتيات القرويات من ارتفاع نسبة التمدرس بالتعليم الأولي والتي بلغت 84,5% خلال السنة الدراسية 2022-2023 مقابل 28,2% خلال السنة الدراسية 2006-2007.



مبيان 1: تطور نسبة التمدرس بالتعليم الأولي حسب الجنس والوسط

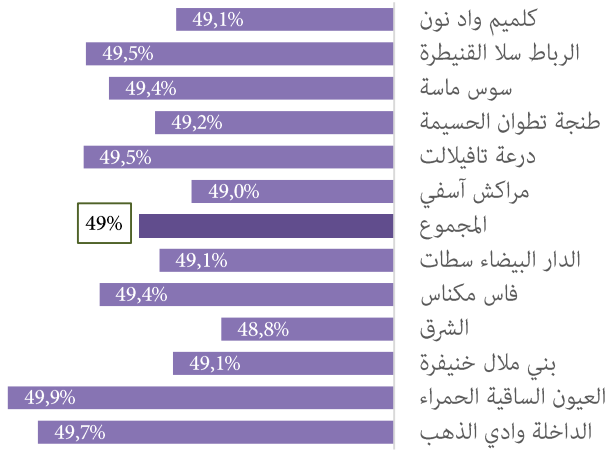
وقد صاحب هذا الانتعاش الملموس إعادة هيكلة المؤسسات التي تشكل عرض التعليم الأولي بالمغرب. وهكذا، واصلت نسبة الأطفال المستقبليين من طرف مؤسسات التعليم الأولي التقليدي انخفاضها منذ تفعيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، وذلك لصالح مؤسسات التعليم الأولي العصري والعمومي. وفي هذا الإطار، ناهز عدد الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي التقليدي، برسم السنة الدراسية 2022-2021، حوالي 170.383 طفلا مقابل 459.794 طفلا خلال السنة الدراسية 2016-2015، أي بانخفاض بلغ 63%. أما فيما يخص العدد الإجمالي للأطفال المسجلين بالتعليم الأولي العصري، فقد بلغ حوالي 358.837 طفلا خلال السنة الدراسية 2022-2021، أي ضعف عدد الأطفال الذين استقبلتهم هذه المؤسسات خلال الموسم الدراسي 2016-2015. كما استقبل التعليم الأولي العمومي ما يقارب 386.270 طفلاً خلال السنة الدراسية 2022-2021، أي 4 أضعاف عدد الأطفال المتدربين في هذه المؤسسات خلال الموسم الدراسي 2016-2015.



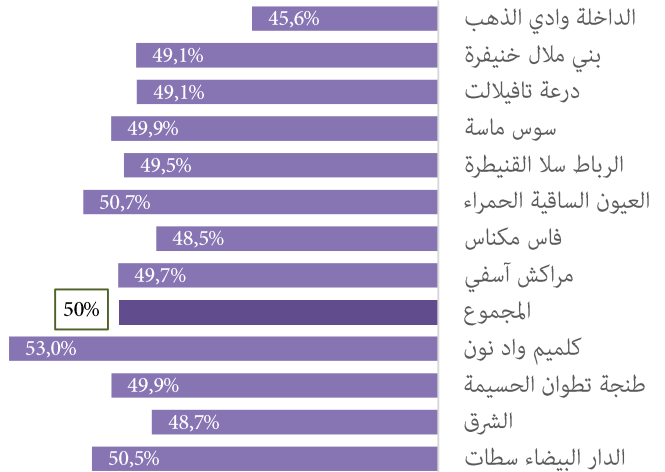
مبيان 2: تطور عدد الأطفال بالتعليم الأولي حسب بنية التعليم الأولي

ويظهر التحليل من منظور النوع الاجتماعي للأطفال المسجلين حسب بنية التعليم الأولي وحسب الجهة، خلال السنة الدراسية 2021-2022، أن الحصة المتوسطة للفتيات في إجمالي الأطفال المسجلين في التعليم الأولي التقليدي تناهز حوالي 50%. وسجلت جهة الداخلة-وادي الذهب أدنى حصة بنسبة 46%، فيما سجلت جهة كلميم-وادي نون أعلى حصة بنسبة 53%. وفيما يتعلق بارتداد الفتيات لمؤسسات التعليم الأولي العصري والعمومي، فقد بلغت 49% برسم السنة الدراسية 2022-2021 في جميع جهات البلاد تقريبا.

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع



المصدر: وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة



المصدر: وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة

مبيان 4: حصة الفتيات في التعليم الأولي العصري والعمومي حسب الجهة (2021-2022)

مبيان 3: حصة الفتيات في التعليم الأولي التقليدي حسب الجهة (2021-2022)

إطار 1: محددات ولوج الأطفال الصغار للتعليم الأولي: ما هي تأثيرات حجم الأسرة والدخل العائلي؟

حسب البحث الوطني حول التعليم الأولي المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط سنة 2014، تعطي الأسر الصغيرة أولوية أكبر لتسجيل أطفالها في مؤسسات التعليم الأولي. في المقابل، أشارت نتائج البحث إلى أن فرصة التحاق أطفال هذه الأسر بالتعليم الأولي تصبح ضعيفة عندما يرتفع عدد أفرادها. وهكذا، فإن احتمال التحاق طفل من أسرة مكونة من أقل من 4 أفراد بالتعليم الأولي هو ضعف احتمال التحاق طفل من أسرة مكونة من أكثر من 6 أفراد.

وفي نفس السياق، أظهرت نتائج البحث حول الأسر¹¹ الذي أجراه المرصد الوطني للتنمية البشرية سنة 2017، أن نسبة الالتحاق بالتعليم الأولي للأطفال المنتمين لـ 20% الأكثر غنى من حيث الظروف المعيشية، تبلغ حوالي 81,6%، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 22% بالنسبة لـ 20% الأقل غنى. كما أن معدل الالتحاق بالتعليم الأولي بالنسبة للأطفال المنتمين لأسر غير فقيرة (بالمعنى متعدد الأبعاد)¹² يبلغ 51,6% بينما يبلغ هذا المعدل 17,5% بالنسبة للأسر الفقيرة (بالمعنى متعدد الأبعاد). وهذا يعني أن قرار الأسرة بتسجيل أطفالها بالتعليم الأولي يفسر جزئيا بمستوى دخل الأسرة. وقد أكدت الدراسة التي أجراها المرصد الوطني للتنمية البشرية واليونسيف¹³ سنة 2019 هذه النتيجة، حيث كشفت أن تكلفة تـمدرس الأطفال بالتعليم الأولي بالقطاع الخاص (وهي تكلفة يعتبرها الآباء باهظة وتتراوح ما بين 500 إلى 1500 درهم شهريا بالنسبة للمؤسسات الخاصة)، تعد محـددا لـتمدرس الأطفال بالتعليم الأولي.

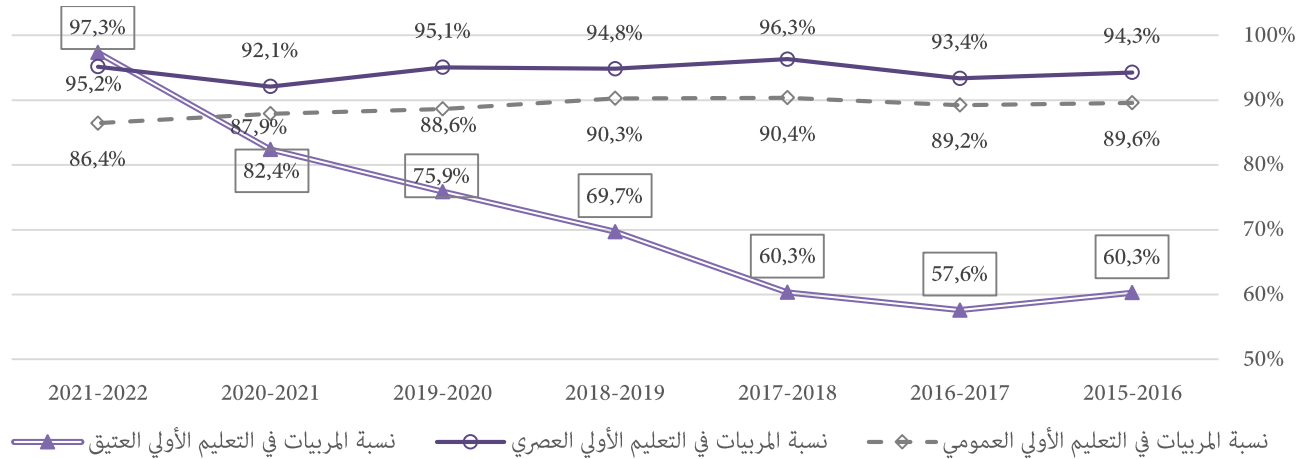
➤ حضور قوي للنساء بـهيئة التدريس بالتعليم الأولي

تمثل المربيات، برسم السنة الدراسية 2021-2022، ما يقارب 86% و95% من إجمالي مربي التعليم الأولي العمومي والعصري على التوالي. فيما بلغت حصة المربيات من إجمالي عدد مربي التعليم الأولي التقليدي حوالي 97%.

¹¹ "وضعية الأطفال في المغرب: الوحدة الأولى وضعية الأطفال في المغرب وتنمية الطفولة المبكرة"، المرصد الوطني للتنمية البشرية، اليونسيف والمرصد الوطني لحقوق الطفل، 2019.

¹² يأخذ الفقر متعدد الأبعاد بعين الاعتبار، إضافة إلى دخل الأسر، عوامل أخرى سوسيو-اقتصادية مثل الصحة والتعليم والظروف المعيشية...إلخ.

¹³ "وضعية الأطفال في المغرب نحو مـالية عمومية مراعية لحقوق الأطفال"، المرصد الوطني للتنمية البشرية/اليونسيف، 2019.



المصدر: وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة

المبيان 5 : نسبة المربين من إجمالي مربي التعليم الأولي

الإطار 2: الحاجة الماسة إلى مدرسي ومدرسات التعليم الأولي: إشكالية عالمية

خلص تقرير اليونسكو، المنجز بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي للتعليم الأولي وحماية الطفولة في نوفمبر 2022¹⁴، لعدة نتائج تتعلق بالموارد البشرية المخصصة أو التي سيتم تعبئتها لتطوير التعليم الأولي وتعميمه بالنظر إلى الالتزامات المسطرة في إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة:

- ارتفاع ولوج الأطفال إلى التعليم الأولي على مستوى العالم بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، من 46% سنة 2010 إلى 61% سنة 2020.
- لا تتجاوز نسبة الالتحاق بالتعليم الأولي في المتوسط 20% في الدول ذات الدخل المنخفض، في حين تمثل الميزانية المخصصة لهذه المرحلة من التعليم 2% من إجمالي ميزانية التعليم في هذه الدول.
- لم يستفد طفل واحد (أقل من 5 سنوات) من كل 4 أطفال من أي شكل من أشكال التعليم قبل الابتدائي، أي حوالي 33 مليون طفل من أصل 134 مليوناً، نتيجة الخصائص في الأطر الطبية والتعليمية المؤهلة بالتعليم الأولي.
- وجود خصاص يقدر بحوالي 9,3 مليون مربي/ومربية بالتعليم الأولي، متفرغين بدوام كامل، لتحقيق هدف تعميم التعليم الأولي على الصعيد العالمي في أفق سنة 2030.

2. تطوير التعليم الأولي في المغرب: ماذا عن مساهمته في تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي ؟

انطلاقاً من واقع تطور الولوج إلى التعليم الأولي في المغرب، يهدف هذا التحليل إلى تطبيق الأداة الاستراتيجية للبرنامج المشترك لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية¹⁵. وتسمح هذه الأداة بقياس الفجوة في تغطية الرعاية بين العرض الفعلي لخدمات التعليم الأولي على المستوى الوطني والطلب المحتمل. كما يهدف إستعمال هذه الأداة إلى تقدير المكاسب الاقتصادية المحتملة من حيث خلق فرص العمل، بما فيها فرص عمل النساء، وتقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي، من خلال استخدام بيانات المدخلات والمخرجات.

¹⁴ "الدراسة تبدأ مبكراً: التقدم والتحديات والفرص"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة"، نوفمبر 2022.

¹⁵ دليل الاستثمارات العمومية في اقتصاد الرعاية كأداة دعم سياساتي لتقدير العجز وتكاليف الاستثمار والأثار الاقتصادية المرتبطة باقتصاد الرعاية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.

واستندت هذه العمليات من حيث تقدير الفجوة والمحاكاة إلى سيناريو "التغطية" الذي يستنسخ الاتجاهات الحديثة للتعليم الأولي في المغرب، ويتخذ كمرجع له البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي الذي يهدف إلى تحقيق نسبة 100% من التعليم الأولي في أفق سنة 2027-2028 للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 5 سنوات.

1.2. القياس الكمي لفجوات تغطية الخدمات اللازمة لتحقيق أهداف تعميم التعليم الأولي

شمل التحليل المنجز من أجل القياس الكمي للفجوة بين العرض الفعلي والطلب المحتمل من حيث الولوج إلى التعليم الأولي، الفترة ما بين 2010-2011 و 2019-2020. وقد تم إلغاء السنة الدراسية 2020-2021 من التحليل لاعتبارها سنة استثنائية، نظرا لتداعيات أزمة وباء كوفيد-19، كما يتضح ذلك من خلال انخفاض إجمالي عدد الأطفال المسجلين في مرحلة التعليم الأولي بحوالي 2% مقارنة بالسنة الدراسية 2019-2020.

واستنادا إلى سيناريو "التغطية"، فإن إجمالي القدرات المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي والتي تتمثل في تعميم التعليم الأولي للأطفال الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 5 سنوات، هو 1,3 مليون طفل. وفي الواقع، فإن القدرة الإضافية المطلوبة، والتي تتواءم مع الفرق بين العدد المحتمل للأطفال الذين سيتم تسجيلهم في التعليم الأولي وعدد المسجلين فعليا، تقارب 550.331 تلميذا.

القدرة الكلية المطلوبة لبلوغ الهدف	معدل التغطية المستهدف	عدد التلاميذ المسجلين	السكنة	القدرة الإضافية المطلوبة
(د)=(أ)*(ج)	(ج)	(ب)	(أ)	(و)=(د)-(ب)
583.562	100%	306.981	583.562	276.581
721.814	100%	448.064	721.814	273.750
1.305.376	100%	755.045	1.305.376	550.331
				المجموع

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بناء على بيانات المندوبية السامية للتخطيط وتلك الصادرة عن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

الجدول 1: القياس الكمي للقدرات الإضافية المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي

2.2. القياس الكمي لفرص العمل المباشرة وغير المباشرة المحتمل خلقها نتيجة تعميم التعليم الأولي بالمغرب

في إطار تحديد المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، استند هذا التحليل إلى تقييم عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي يمكن خلقها، بما في ذلك للنساء، من خلال استخدام بيانات المدخلات والمخرجات (T.E.S)، والتي تسمى أيضاً بنموذج "المدخلات والمخرجات"¹⁶.

وكشفت النتائج المحصل عليها أن تعميم التعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 5 سنوات، وفقا لأهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، سيسمح بإحداث 51.903 منصب شغل جديد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن ما يناهز 71% من هذه الوظائف الجديدة (أي 36.832 وظيفة) هي عبارة عن وظائف مباشرة. أما بالنسبة لـ 29% من فرص العمل المحدثة، فهي عبارة عن وظائف غير مباشرة (أي 15.071 وظيفة) وتشكل أساسا من الخدمات الأخرى وأنشطة التصنيع والخدمات العمومية.

¹⁶ تطلب استغلال بيانات "المدخلات والمخرجات" تطبيق النهج القطاعي التركيبي الذي يقتضي إدراج قطاعي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة كبند منفصل في جدول المدخلات والمخرجات.

ويظهر التحليل من منظور النوع الاجتماعي للوظائف التي يمكن خلقها نتيجة تعميم التعليم الأولي بالمغرب للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات، حضوراً قوياً للنساء في هذه الوظائف. إذ يمكن تقدير المكاسب على صعيد خلق فرص العمل، استناداً إلى سيناريو التغطية، في حدود 46.713 فرصة عمل للنساء و5.190 فرصة عمل للرجال.

وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، لن يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل للنساء فحسب، بل سيعزز أيضاً ولوج المرأة إلى العمل اللائق. علاوة على ذلك، وكما تم توضيحه سابقاً، يمكن أن يكون لتطوير التعليم الأولي آثار إيجابية على عرض اليد العاملة النسائية، من خلال تقليص الوقت المخصص لأشغال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وهو ما يمكن أن يعزز مشاركة المرأة في الساكنة النشيطة.

وعليه، فإن تطوير التعليم الأولي على المستوى الوطني، مع مراعاة وفرة الوظائف المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك تلك الممنوحة للنساء والدخل الناتج عنها، يمكن أن يشكل رافعة للعمل على دعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي وتثمين الرأسمال البشري.

II. تعزيز اعتماد وتنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع : الدعائم السبع الأساسية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

أنجزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، سنة 2023، دراسة حديثة¹⁷ تهدف إلى تحليل تجارب العديد من الدول الأعضاء في المنظمة¹⁸ فيما يتعلق بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. ومن خلال نتائج هذه الدراسة، سلطت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الضوء على سبعة دعائم اعتبرت مساهمتها مهمة في التنفيذ الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بالدعائم التالية:

- ➔ تعزيز الارتباط بين إعداد الميزانية والأهداف الرئيسية للمساواة بين الجنسين: ينبغي أن تستند الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى الأهداف الوطنية للمساواة بين الجنسين التي تحدد المجالات الأساسية التي ينبغي أن تركز عليها جهود الإدارات العمومية (مثل المخططات الوطنية للمساواة الأولى والثانية والثالثة المعتمدة من طرف المغرب) ؛
- ➔ تعزيز استدامة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي: من الضروري توفير أسس قانونية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي (القانون التنظيمي لقانون المالية في حالة المغرب...) قادرة على ضمان استدامتها على المدى الطويل وحمايتها، قدر الإمكان، من التقلبات المرتبطة بالمناخ الاقتصادي أو السياسي. كما يجب أن تركز الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على مجموعة من الأدوات والطرق والهياكل القوية والواضحة التي تمكنها من أن تصبح ركيزة أساسية في عمل الإدارة العمومية ؛
- ➔ إدماج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في الإطار العام للميزانية من الناحية التنظيمية والوظيفية: ويتطلب ذلك اتخاذ عدة إجراءات خصوصاً إشراف السلطة المسؤولة عن الميزانية على ميزانية تستجيب للنوع الاجتماعي اعتباراً لتوفرها على الكفاءات اللازمة فيما يتعلق بقرارات الميزانية. كما تدعو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في هذا الإطار إلى مراعاة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في إصلاحات الميزانية (كالتدبير الميزاناتي المرتكز على النتائج المعتمد من طرف المغرب) مما يمكن من الاندماج الكامل للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في المقاربة الميزانانية العامة بدلاً من أن تكون مجرد إضافة ؛

¹⁷ الممارسات الفضلى لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع، مجلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نسخة 2023، العدد 1، فبراير 2023.
¹⁸ عدد متزايد من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يطبقون الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي: حوالي نصف عدد أعضاء المنظمة (44%) اعتمدوا ميزانية النوع الاجتماعي خلال سنة 2015. وبلغت هذه النسبة حوالي 60% سنة 2023.

- ← إدماج أدوات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في جميع مراحل دورة الميزانية: ويعني ذلك مراعاة الإشكاليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية، أي خلال المرحلة التي تشمل تخطيط الميزانية إعدادها و كذا أثناء تقديم مشروع قانون المالية ؛
- ← تعزيز استخدام المعطيات والتحليلات التي تراعي بعد النوع الاجتماعي: يبقى التطبيق الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي رهينا بإجراء تشخيص لتحديد الأولويات من حيث تقليص الفوارق بين الجنسين (كالتحليلات القطاعية القائمة على النوع الاجتماعي التي طورتها العديد من القطاعات الوزارية بالمغرب بدعم من مركز الامتياز للنوع الاجتماعي والشركاء التقنيون والماليون) وبإلقيام بدراسات الأثر القبلي والبعدي من منظور النوع الاجتماعي والتي تعتمد بدورها على توفر المعطيات المراجعة لبعده النوع الاجتماعي ؛
- ← التعزيز المستمر لقدرات الفاعلين العموميين لدعم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي: يشكل تعزيز قدرات الفاعلين العموميين مع تخصيص الموارد اللازمة لذلك ركيزة أساسية لضمان التنفيذ الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ؛
- ← تعزيز شفافية ومسؤولية الإدارة عبر الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي: من خلال نشر التصريح الذي يوضح آثار الميزانية على المساواة بين الجنسين والذي يصاحب عرض مشروع الميزانية أمام البرلمان. ويسهل هذا التصريح فهم البرلمانين لمساهمة الميزانيات في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين (كتقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي يعده المغرب منذ سنة 2005).

وبذلك تتواءم التجربة المغربية في تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مع ركائز العمل السبعة التي حددتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ك شروط أساسية لتعزيز فعالية ونجاعة السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الترسخ الناجح للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في ممارسات القطاعات الوزارية والهيئات العمومية.

وفي نفس الإطار، تسلط الأجزاء الموالية من التقرير الضوء على الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية والهيئات العمومية من حيث إدماج بعد النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة والميزانية الخاصة بها وفقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015.

III. الأسس القانونية والمؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين

يضم هذا المحور القطاعات الوزارية التي تعمل على مأسسة المساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية. وتشمل هذه القطاعات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ووزارة العدل، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والوزارات المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية، وبالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والاقتصاد والمالية، والاستثمار والثقافة وتقييم السياسات العمومية، والشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، والقطاعات المكلفة بإصلاح الإدارة¹⁹، والاتصال. ويتناول هذا المحور أيضا مساهمة بعض المؤسسات الأخرى في تنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على غرار المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1. المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

تواصل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مجهوداتها قصد تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف السياسات العمومية، من خلال تنسيق الأعمال المواكبة لتقوية تفاعل مختلف القطاعات الوزارية مع آليات الأمم المتحدة في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان.

1.1. تحليل القطاع من منظور النوع : مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده للنوع

لا زالت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لا تتوفر على دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي فيما يخص تسييرها ومجالات تدخلها، على الرغم من مراعاتها للقضايا المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في استراتيجية عملها والتي تتمحور حول تعزيز تفاعل المغرب مع آليات حقوق الإنسان، والتي تشمل أيضا تعزيز وحماية حقوق المرأة وكذلك تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان من خلال إدماجها في السياسات العمومية.

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشكل تحقيق المساواة بين الجنسين أحد أسس مخطط العمل الوطني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تم تصميمه وتنسيقه من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالشراكة مع القطاعات الوزارية قصد إنجاح إدماج حقوق الإنسان في السياسات والبرامج العمومية. وتماشيا مع مهامها وصلاحياتها المتعلقة بتقديم التقارير وتنسيق تفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، تظل القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ذات أهمية مركزية لدى المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المغرب حرص على إعداد تقارير دورية تخص تتبع تفعيل الالتزامات المتعهد بها لفائدة تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال التقارير الدورية حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما قدمت بلادنا، في يونيو 2022، أمام لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني الوحيد المعادل للتقريرين الخامس والسادس حول تنفيذ الاتفاقية المذكورة.

3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وتتجلى هذه العناصر، التي تم تحليلها سابقا، في سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان من خلال مؤشر نجاعة الأداء مرتبط بأحد أهداف برنامج حقوق الإنسان.

¹⁹ الملحق 1: يسلط الضوء على الحضور الكمي للنساء في الهياكل التنظيمية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

1.3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

وفقا للمهام والمسؤوليات المنوطة بها، فضلا عن استراتيجية عملها، يهدف برنامج حقوق الإنسان لمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان إلى مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات الهيئات الأممية في مجال حقوق الإنسان. وقد تم ربط هذا الهدف بمؤشر نجاعة الأداء مراعي للنوع الاجتماعي يقيس مستوى تنفيذ توصيات الهيئات الأممية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الهدف	المؤشر	إنجازات *2022	قانون المالية 2023
حقوق الإنسان	مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات الهيئات الأممية في مجال حقوق الإنسان	معدل تنفيذ توصيات الهيئات الأممية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين	-	15%

* لم تتمكن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان من حساب القيمة المحققة خلال سنة 2022، بما أن المغرب لم يقبل رسميا بتوصيات الافتتاح الدوري الشامل إلا في مارس 2023.

المصدر: المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، 2023.

الجدول 2: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

وارتباطا بتعزيز تفاعل بلدنا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قامت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بإبرام سبع شراكات مع منظمات المجتمع المدني التي تنشط في المجالات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق المرأة. وتروم هذه الشراكات المساهمة في تقوية قدرات الجمعيات الوطنية من خلال إعداد التقارير والتفاعل مع آلية الافتتاح الدوري الشامل، وكذا مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

2. وزارة العدل

استنادا إلى المهام والمسؤوليات المنوطة بها والتي تمنحها دورا أساسيا في تعزيز وحماية حقوق المرأة، تحافظ وزارة العدل على دينامية دائمة في مجال مراعاة بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات عملها. وقد تمت ترجمة هذه الدينامية باعتماد سلسلة قائمة على النوع الاجتماعي تغطي جميع برامج ميزانيتها. في نفس السياق، وبهدف تعزيز أهمية الإجراءات المتخذة والمزمع اتخاذها لتقليص الفوارق بين الجنسين في مجال الولوج إلى العدالة، تميزت سنة 2023 بإطلاق دراسة لتحديث التحليل المتعلق بالنوع الاجتماعي بوزارة العدل.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

وعيا بأهمية القضايا والتحديات التي يواجهها قطاع العدل بهدف تقليص الفوارق بين الجنسين، أطلقت وزارة العدل، في غشت 2023، طلب عروض لإنجاز دراسة لتحديث التحليل المتعلق بالنوع الاجتماعي بالوزارة. وتعد هذه الدراسة ثمرة شراكة بين وزارة العدل ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والاتحاد الأوروبي.

وتعتبر هذه الدراسة تحيينا للدراسة المنجزة خلال سنة 2019 كجزء من برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة الثانية. وسيتميز هذا التحليل بإدماج مؤسستين جديدتين، بالإضافة إلى وزارة العدل، هما رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية. وترتبط أهداف هذا التحليل، بشكل أساسي، بتشخيص تحديات قضايا النوع الاجتماعي بقطاع العدل، ودراسة أهمية أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف الفاعلة في القطاع وتحديد الآليات التنفيذية لتعزيز بعد النوع الاجتماعي على المستوى التشريعي والمؤسسي والإداري وكذا الخدمات المقدمة للمواطنين المتعاملين مع هذا القطاع.

2.2. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

ترتكز استراتيجية عمل وزارة العدل على عدة محاور منها، على الخصوص، تحديث النظام القضائي والإدارة القضائية، وتسهيل الولوج إلى العدالة، وتحسين أداء المحاكم، وتخليق النظام القضائي، وتعزيز التعاون الدولي وكذا تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي. إن المشاريع والإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف المخصصة لكل محور تدمج بعد النوع الاجتماعي بهدف تقليص الفوارق بين الجنسين من حيث الولوج إلى العدالة وكذا من حيث ممارسة العدالة من خلال تعزيز وجود المرأة في الإدارة القضائية. وستعزز تعبئة الوزارة لصالح النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من خلال المهمة الجديدة التي أسندتها إليها جلالة الملك للإشراف العملي على إصلاح مدونة الأسرة. فقد وجه جلالته الملك، في 26 شتنبر 2023، رسالة في هذا الشأن إلى رئيس الحكومة، حيث حددت التوجيهات الملكية السامية لتنفيذ إصلاح مدونة الأسرة. وبموجب هذه الرسالة الملكية السامية، أسند جلالته الإشراف العملي على إعداد هذا الإصلاح الهام، بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.

ولا يمكن لهذه الدينامية الداعمة لحماية وتعزيز حقوق النساء إلا أن تساهم بشكل كبير في تحقيق طموحات الخطة الحكومية الثالثة للمساواة وبرنامجهما "المغرب-التمكين والريادة" الرامي إلى تعزيز تمكين النساء.

2.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ولتوجيهات منشور رئيس الحكومة بتاريخ 14 مارس 2023 المرتبطة بالبرمجة الميزانية للفترة الممتدة من 2024 إلى 2026، عملت وزارة العدل على اعتماد سلسلة النتائج التي تراعي بعد النوع الاجتماعي والتي تتضمن مختلف البرامج الميزانية للوزارة (الدعم والقيادة، وأداء الإدارة القضائية، وتحديث المنظومة القضائية والقانونية ودعم الحقوق والحريات).

1.3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة العدل

إن الأهداف المخصصة للبرامج الميزانية لوزارة العدل وكذلك مؤشرات نجاعة الأداء الفرعية ذات الصلة، والتي تتضمنها سلسلة نتائج الوزارة، تدمج بعد النوع الاجتماعي بشكل واضح. وهكذا، تعكس هذه السلسلة الجهود التي تبذلها الوزارة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الولوج إلى العدالة وإلى المهن القانونية والقضائية (انظر الجدول أدناه). وسيتم تعزيز فعالية هذا الإدماج المنهجي لبعد النوع الاجتماعي في برامج وفي ميزانية الوزارة العدل بفضل تفعيل التوصيات التي من المنتظر أن تنتج عن الدراسة التحليلية القائمة على النوع الاجتماعي المتعلقة بقطاع العدل التي سيتم إطلاقها قريبا. وسيتم دعم هذه الدينامية أيضا من خلال اتفاقية الشراكة بين وزارة العدل وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المغرب، الموقعة سنة 2023، والتي تهدف إلى دعم إصلاح النظام القضائي من خلال تحسين ولوج النساء والفئات السكانية الهشة إلى العدالة.

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
الدعم والقيادة	تعزيز الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين	%29	%50
			نسبة الموظفين الرجال المستفيدين من التكوين	%30	%50
		عدد الموظفين المستفيدين من التكوين المؤهل لشغل مناصب المسؤولية	عدد الموظفات المستفيدات من التكوين المؤهل لشغل مناصب المسؤولية	40	60
			عدد الموظفين الرجال المستفيدين من التكوين المؤهل لشغل مناصب المسؤولية	69	60
		نسبة المساعدات الاجتماعية للمستفيدات من التكوين في مجال قانون الأسرة		-	%20
			عدد المستفيدين من دورات تدعيم الكفاءة في مجال المساعدة القانونية والاجتماعية	405	420
أداء الإدارة القضائية	تسهيل الولوج إلى القضاء والعدالة	نسبة تنفيذ الأحكام المدنية	نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة	%97,38	99,3%
			نسبة النساء المستفيدات من المساعدة القضائية مقارنة بعدد الطلبات المقدمة	%91	%87
			نسبة الرجال المستفيدين من المساعدة القضائية مقارنة بعدد الطلبات المقدمة	%93	%84
تحديث المنظومة القضائية والقانونية	تعزيز رقمنة المساطر في المحاكم	نسبة البرامج المعلوماتية التي تمكن من تفصيل المعطيات حسب الجنس		%75	%60
تعزيز الحقوق والحريات	حماية حقوق النساء والأطفال	نسبة الوحدات المجهزة للتكفل بالنساء والأطفال		%85	%94
			عدد قرارات منح المساعدات المالية في إطار صندوق التكافل العائلي*	4574	6800
			نسبة تغطية أقسام الأسرة بفضاءات خاصة بالأطفال	%24,69	%24

*منذ إحداث هذا الصندوق وإلى حدود نهاية يوليوز 2023، بلغ عدد المستفيدين من الصندوق 64.277 امرأة بمبلغ إجمالي ناهز 753,52 مليون درهم. المصدر: وزارة العدل، 2023.

الجدول 3: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة العدل

وهكذا، تبرز سلسلة نتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة العدل أبرز الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتعزيز المساواة بين النساء والرجال ومنها تعزيز كفاءات الوزارة، بما في ذلك كفاءات النساء، وزيادة تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضاء الأسرة والرفع من عدد المستفيدين من المساعدة القانونية، وتعزيز رقمنة الإجراءات في المحاكم مع مراعاة احتياجات النساء وكذلك حماية حقوق النساء والأطفال.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ورش التحول الرقمي للعدالة يقع في صلب استراتيجية عمل وزارة العدل ويراعي هذا المشروع القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة. وفي هذا الصدد، لم تقم وزارة العدل بتطوير الخانات المخصصة للمعطيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في أنظمة المعلومات في المحاكم فحسب، بل قامت أيضا بتصميم وتنفيذ منصة تفاعلية لتعزيز ولوج المرأة إلى العدالة: <https://femme.justice.gov.ma> وتدمج هذه المنصة الخدمات الاستشارية، وتوفر مساحة للتعبير عن الآراء وصياغة المقترحات حول وضعية ولوج المرأة إلى العدالة في المغرب. كما تتيح المنصة التواصل والتوعية حول الخدمات التي تقدمها آليات النظام القضائي لصالح المرأة والطفل، كما تتيح الحصول على الوثائق والنصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

وفي نفس السياق، أطلقت وزارة العدل مشروعاً جديداً يتعلق برقمنة صندوق التكافل العائلي. ويهدف هذا المشروع إلى تسهيل منح الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق من خلال رقمنة جميع الإجراءات المتبعة لهذا الغرض.

4.2. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي

استناداً لمهامها ومسؤولياتها، تشارك وزارة العدل في دينامية الإنتاج القانوني وكذلك الإثراء المؤسسي خدمة لتعزيز وحماية حقوق المرأة، واستجابة للتوجيهات الملكية السامية. وتتعلق أهم القرارات الصادرة في هذا الاتجاه خلال سنة 2022 فيما يلي:

← إيداع الآليات الخاصة بانضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في أبريل 2022.

← مؤسسة المساعدة الاجتماعية من خلال الموافقة على القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة حيث تنص المادة 50 من هذا القانون على مؤسسة عمل المساعدات والمساعدات الاجتماعيين في مكاتب المساعدة الاجتماعية. وتشمل مهام هؤلاء المساعدين ما يلي:

✓ استقبال وتوجيه ودعم فئات معينة والاستماع إليها.

✓ إجراء الأبحاث الاجتماعية؛

✓ القيام بأعمال الوساطة والمصالحة في القضايا المعروضة أمام المحاكم؛

✓ القيام بزيارات تفتيشية للمستودعات وأماكن الإقامة؛

✓ مراقبة وتنفيذ العقوبات والتدابير القانونية؛

✓ مواكبة ضحايا الجرائم؛

✓ مواكبة النساء ضحايا العنف.

← إحداث "مرصد العدالة المستحبة للنوع الاجتماعي" بوزارة العدل: ويوكل إلى هذا المرصد إعادة تأهيل المصالح الاجتماعية بهدف تسهيل ولوج النساء والأطفال إلى العدالة ودعم مواكبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف. كما يسهر المرصد على اليقظة التشريعية واقتراح التعديلات التشريعية الضرورية وتجميع ودراسة وإقرار الاتفاقيات الدولية التي تهم حقوق النساء.

3. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

رغم أن نسبة النساء السجينات لم تتجاوز 2,4% من مجموع السجناء، خلال سنة 2022، إلا أن ذلك لم يمنع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من تخصيص أحد محاور استراتيجيتها، برسم الفترة 2022-2026، للقضايا المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال تدخلها.

1.3. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

ساهمت الدراسة التحليلية القائمة على النوع الاجتماعي التي أنجزتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، خلال 2017-2018، في عملية التشخيص والتحليلات التي رافقت إعداد وتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للمندوبية للفترة 2022-2026. فقد أبرزت النتائج والتوصيات الناتجة عن هذه الدراسة أهمية مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تدبير شؤون السجون وإعادة الإدماج في تعزيز وحماية حقوق السجينات وكذا النساء الموظفات بالمندوبية.

2.3. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

وكما ورد سابقا، يشكل تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي في تدبير الشؤون السجنية وإعادة الإدماج محورا استراتيجيا ضمن خطة العمل الاستراتيجية للمندوبية للفترة 2022-2026. مما يعني أن بعد النوع الاجتماعي أصبح راسخا في مناهج البرمجة الخاصة بالمندوبية. ويتجلى ذلك، على الخصوص، في العديد من المشاريع والإجراءات التي تهدف إلى دعم السجينات ومرافقتهن في المجالات المرتبطة بريادة الأعمال، وذلك استجابة للالتزامات التي تعهدت بها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في إطار تنفيذ برنامج "مغرب-التمكين والريادة".

3.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وضعت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج سلسلة النتائج التي تعكس الجهود المبذولة من أجل التجسيد الفعلي للقضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في إطار تنفيذ البرنامج الميزانياتي المتعلق بالسياسة العقابية وإعادة إدماج السجينات والسجناء والذي يغطي جميع المشاريع والإجراءات التي اتخذتها المندوبية.

1.3.3. سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية

تقترن غالبية الأهداف المرتبطة بالبرنامج الميزانياتي، الخاص بالسياسة العقابية وإعادة إدماج السجينات والسجناء، بمؤشرات يتم تعزيزها، بدورها، بمؤشرات فرعية تراعي بعد النوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر نجاعة الأداء الوحيد المصمم لتتبع درجة تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المحور الاستراتيجي المخصص لمراعاة بعد النوع الاجتماعي، في مجالات عمل المندوبية، يقتصر فقط على الجانب المتعلق بولوج النساء، موظفات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، لمناصب المسؤولية (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
السياسة العقابية لإعادة إدماج السجناء	تحسين ظروف الاعتقال	معدل إشغال المؤسسات السجنية حسب الجنس	معدل إشغال المؤسسات السجنية - رجال	171%	162%
			معدل إشغال المؤسسات السجنية - نساء	89%	80%
		متوسط مساحة السكن المخصصة للسجناء	متوسط مساحة السكن المخصصة للسجناء - رجال	1,75 م ²	1,86 م ²
			متوسط مساحة السكن المخصصة للسجناء - نساء	3,38 م ²	3,77 م ²
	تعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج	معدل ولوج السجناء والسجينات للتعليم	معدل ولوج السجناء للتعليم - رجال	95,37%	95%
			معدل ولوج السجينات للتعليم - نساء	97,91%	95%
		معدل ولوج السجناء والسجينات للتكوين المهني	معدل ولوج السجناء للتكوين المهني - رجال	94,96%	75%
			معدل ولوج السجينات للتكوين المهني - نساء	93,68%	75%
		معدل ولوج السجناء والسجينات للتكوين الفني والحرفي	معدل ولوج السجناء للتكوين الفني والحرفي - رجال	8,98%	9,4%
			معدل ولوج السجينات للتكوين الفني والحرفي - نساء	24,16%	24,3%
		معدل ولوج السجناء والسجينات لبرامج محو الأمية	معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية - رجال	93,83%	94%
			معدل ولوج السجينات لبرامج محو الأمية - نساء	91,24%	92%
	تعزيز قدرات الإدارة	معدل الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر	معدل الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر - رجال	36%	55%
			معدل الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر - نساء	49%	60%
	إدماج بعد النوع الاجتماعي والبعد البيئي	معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية		6,5%	9,5%

المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، 2023.

الجدول 4: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

2.3.3. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

في إطار الجهود التي تبذلها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لتعزيز قدرات لموظفيها، تميزت سنة 2022 بتنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة 75 موظفة من المندوبية، وذلك في إطار شراكة مع المجتمع المدني.

أما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة بهدف تحسين ظروف الاعتقال في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة بالوسط السجني للفترة 2022-2026، بشراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وبدعم من الصندوق العالمي لمحاربة السيدا والسل والملاريا، فقد تم تنظيم عدة دورات تكوينية خلال سنة 2022 ركزت على المجالات المتعلقة بالصحة الإنجابية لفائدة 220 من السجينات. كما استفاد حوالي 76 عضوا من الطاقم الطبي التابع للمندوبية من التكوين المتعلق بهذه المجالات خلال نفس السنة. وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى تحسين ولوج السجينات للخدمات العلاجية المتعلقة بأمراض النساء ومراقبة الحمل.

كما تميزت سنة 2022 بانطلاق تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها المندوبية، في إطار الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030، من خلال الشروع في المشاورات بهدف إرساء آلية لدعم السجينات ضحايا العنف.

4.3. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 30 مارس 2023 قد صادق على مشروع القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، والذي يهدف إلى ضمان سلامة المعتقلين، والأفراد والمباني والبنية التحتية المخصصة لهذه المؤسسات وضمان أمن وحقوق السجناء وتحسين ظروفهم المعيشية وتحسين إعادة إدماجهم.

كما يتضمن هذا المشروع أحكاماً تهدف إلى تعزيز حماية الفئات الهشة من السجناء مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مع مراعاة احتياجاتهم الفردية من أجل مساعدتهم على التكيف مع الحياة في السجن وتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع بعد انتهاء مدة عقوبتهم.

4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

رغم المجهودات المبذولة من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عبر إطلاق عدة برامج تروم تعزيز تمثيلية المرأة في الحقل الديني ودعم استقلاليتها، إلا أن سلاسل النتائج المعتمدة من طرف الوزارة لا تبرز بعد النوع الاجتماعي. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على الوزارة بذل المزيد من الجهود من أجل أن تتواءم برامجها مع مبادئ منهجية الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي وفقاً لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة بعد النوع

يظل إنجاز دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي لسير عمل الوزارة ومجالات تدخلها شرطاً أساسياً لنجاح ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل الوزارة، إذ سيمكنها ذلك من التوجه نحو اعتماد سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي تعكس الجهود المبذولة والمرتبقة في هذا المجال.

2.4. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

إن البرامج التي تشكل أساس استراتيجية عمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والتي تراعي بعد النوع الاجتماعي، تتعلق خصوصاً بتكوين المرشدين والمرشدات، ومحو الأمية في المساجد وتعزيز الولوج إلى التعليم العتيق. وتهدف البرامج المذكورة عادة إلى تمكين المرأة من خلال تحسين فرص ولوجها للتعليم والتكوين المهني ومن ثم الحصول على العمل اللائق، وهو ما يتماشى مع أهداف برنامج "المغرب - التمكين والريادة".

3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وفقاً لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سلسلة من النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي، إلا أنها لا تعكس أهمية الجهود المبذولة من طرف الوزارة لتقليص الفوارق بين الجنسين في الحقل الديني.

1.3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

تراعي سلسلة النتائج التي اعتمدها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد النوع الاجتماعي من خلال البرنامج المتعلق بالتأطير الديني الذي من أهدافه تحسين الوضع الصحي للقيمين الدينيين وذوي الحقوق. ويرافق هذا الهدف مؤشر نجاعة الأداء، لقياس درجة تحقيقه، يتجلى في معدل الأزواج والأرامل وبنات القيمين الدينيين المستفيدات من التغطية الصحية. وفي الواقع، لا تعكس سلسلة النتائج التي تراعي بعد النوع الاجتماعي، كما اعتمدها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، جميع البرامج والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في مجالات تدخلها.

كما لا تستجيب سلسلة النتائج هاته للتوجهات الواردة في منشور رئيس الحكومة رقم 2023/6 المؤرخ في 14 مارس 2023 والمتعلق بوضع مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2024-2026. حيث دعا المنشور الصادر عن رئيس الحكومة المصالح الوزارية إلى تعزيز مراعاة النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ استراتيجياتها ومواصلة التزامها في تنفيذ الإجراءات المنوطة بها في إطار برنامج "المغرب - التمكين والريادة".

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
التأطير الديني	تحسين الوضع الصحي للقيمين الدينيين وذوي الحقوق	نسبة زوجات وأرامل القيمين الدينيين المستفيدات من التأمين الصحي	%49,38	%49,45

المصدر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2023.

الجدول 5: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي وضعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

2.3.4. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

تواصل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية جهودها الرامية إلى دعم تمثيل المرأة بين المسيرين والمؤطرين والمستفيدين من برامج التعليم الأصيل ومحو الأمية في المساجد وتكوين المرشدين والمرشدات.

ففيما يخص برنامج محو الأمية في مساجد المملكة²⁰، بلغت نسبة النساء من إجمالي المستفيدين من هذا البرنامج حوالي 90%.

بينما وصل معدل تأنيث أعضاء هيئة التدريس حوالي 90%.

أما بالنسبة لبرنامج تكوين المرشدين والمرشدات²¹، فقد بلغ إجمالي عدد المرشدات المتدربات حتى نهاية 2022 حوالي 1.315 مرشدة من عدد إجمالي بلغ 4.073 من هذه الفئة بكلا الجنسين، أي ما يعادل نسبة 32,3%. ويتكون فوج السنة الدراسية 2022-2023 من 150 مرشدة و100 مرشد. وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنفيذ برنامج التكوين المستمر لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، استفادت حوالي 379 مرشدة (تتم 5 جهات بالمملكة) من الدعم في اللغتين الفرنسية والإسبانية، فيما استفادت 28 مرشدة من التكوين بلغات الإشارة.

وفيما يتعلق ببرنامج التعليم العتيق²²، ارتفعت حصة الفتيات من إجمالي عدد الطلاب في مدارس التعليم العتيق بجميع المستويات من 13% في الموسم الدراسي 2011-2012 إلى 23,3% في الموسم الدراسي 2021-2022. إلا أن نسبة الطالبات المستفيدات من المدارس الداخلية لا تتجاوز 7,2% خلال الموسم الدراسي 2021-2022. أما نسبة تأنيث أعضاء هيئة التدريس فتبلغ 15,32%.

وبلغت نسبة النساء من إجمالي الأطر الإدارية ومن إجمالي الأعوان الإداريين 9,66% و43,31% على التوالي.

5. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

تميزت سنة 2023 بإطلاق مشاورات لإعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة للفترة 2023-2026، التي تتولى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة إدارتها وتنسيقها. وتشكل النسخة الثالثة لهذه الخطة على غرار النسختين الأولى والثانية، منصة لضمان الالتقاء بين مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة والمرتبقة لكافة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

²⁰ لمزيد من التفاصيل المتعلقة بأهداف البرنامج والأطراف المعنية انظر تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، طبعة 2023.

²¹ نفس المصدر.

²² نفس المصدر.

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تم إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة ، انطلاقاً من دجنبر 2022، وفق مقارنة تشاركية وتشاورية بين جميع الفاعلين ذوي الصلة لتقليص الفوارق بين الجنسين. واعتمدت هذه الخطة على التوصيات والدروس المستخلصة من تقييم النسختين الأولى والثانية، بالإضافة إلى مساهمات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.

2.5. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

اعتماداً على التوصيات والدروس المستخلصة من تقييم النسختين الأولى والثانية للخطة الحكومية للمساواة، تم إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة استجابة للتوجيهات الملكية السامية²³ ولتوصيات النموذج التنموي الجديد، وكذا لأولويات البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026. وتم تعزيز عملية التشاور المصاحبة لإعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة من خلال إطلاق مسلسل المشاورات بعد انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء²⁴، في 17 مارس 2023، برئاسة رئيس الحكومة. وتهدف هذه المشاورات إلى دراسة محتوى الخطة المذكورة والعمل على وضع ميزانية لتدابيرها ذات الأولوية من أجل المصادقة النهائية على الخطة الحكومية الثالثة للمساواة خلال الاجتماع المقبل للجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتندرج الخطة الحكومية الثالثة للمساواة ضمن الاستراتيجية الجديدة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة للفترة 2022-2025، تحت عنوان "جسر" والتي تنبني على خمس ركائز أساسية وهي:

- ← أخضر: جسر للتنمية المستدامة،
- ← مدمج: جسر للإدماج والقدرة على الصمود،
- ← ذكي: جسر للرقمنة والابتكار الاجتماعي،
- ← اجتماعي: جسر لتقوية الرابط الأسري والاجتماعي،
- ← مثنى: جسر لتمكين الرأسمال البشري.

ويتمحور تفعيل استراتيجية جسر 2022-2026 حول أربع ركائز، بما في ذلك الركيزة الثانية المتعلقة بالمساواة والتمكين والريادة للمرأة والتي تتماشى مع أهداف الخطة الحكومية الثالثة للمساواة. وترتكز هذه الأخيرة بدورها على ثلاث محاور استراتيجية تتجلى في التمكين والريادة، والحماية والرفاه، والحقوق والقيم، وكذا محور أفقي مشترك يتعلق بآليات التنفيذ والقيادة والحكمة والتنزيل الترابي للخطة. ويبين الجدول التالي البرامج المتعلقة بالمحاور الاستراتيجية لبرنامج الخطة الحكومية الثالثة للمساواة:

²³ شدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد، على ضرورة النهوض بوضعية المرأة المغربية، من خلال ضمان كافة حقوقها وتمكينها من الولوج إلى كافة مجالات التنمية.

²⁴ تشكل اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تم تأسيسها في يونيو 2022، إطاراً يضمن انسجام والتقاء مختلف المبادرات وفق منهجية عمل وحكمة جديدة تعتمد على مقارنة تشاركية تشرك جميع الأطراف المعنية الفاعلة في المجالات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين. وتتكون هذه اللجنة من 3 هيئات: لجنة وطنية يرأسها رئيس الحكومة، ولجنة تقنية ترأسها السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، فضلاً عن مجموعات العمل الموضوعاتية.

محاور الخطة الحكومية الثالثة للمساواة	البرنامج	مضمون البرنامج
المحور 1: التمكين والريادة	التمكين الاقتصادي والريادة	- 5 أهداف استراتيجية؛ - 5 مجالات للتدخل؛ - 20 نتيجة مرتقبة؛ - 129 تدبير متوافق عليه.
المحور 2: الحماية والرفاه	الوقاية والحماية: بيئة تضمن الحماية للنساء	- 5 أهداف استراتيجية؛ - 5 مجالات للتدخل؛ - 15 نتيجة.
المحور 3: الحقوق والقيم	تعزيز الحقوق ومحاربة التمييز والصور النمطية.	- 5 أهداف استراتيجية؛ - 5 مجالات للتدخل؛ - 15 نتيجة.

المصدر: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2023.

الجدول 6: الإطار البرنامجي للخطة الحكومية للمساواة الثالثة

وفي هذا الإطار، أصبح تنفيذ برنامج "مغرب التمكين والريادة"²⁵ جزءاً من تفعيل المحور الأول من الخطة الحكومية الثالثة للمساواة. وفي هذا الصدد، دعا رئيس الحكومة القطاعات الوزارية إلى الأخذ بعين الاعتبار التزاماتها التي تعهدت بها في إطار البرنامج المذكور في برمجة ميزانيتها لسنة 2024، مع الحرص على تفعيلها وتتبع تنفيذها من خلال مؤشرات نجاعة الأداء.²⁶

3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

بالنظر إلى مهامها واختصاصاتها، ووفقاً لأحكام منشور رئيس الحكومة بتاريخ 14 مارس 2023، المتعلق بتفعيل الخطة الحكومية الثالثة للمساواة ومحورها الاستراتيجي الأول المتعلق ببرنامج التمكين الاقتصادي للنساء، قامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بإعداد سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي تتضمن كافة برامج ميزانيتها. وترتبط هذه البرامج بأهداف متعددة تستجيب للنوع الاجتماعي بالإضافة إلى مؤشرات نجاعة الأداء تقيس نسبة تحقيق هذه الأهداف (انظر الجدول أدناه).

²⁵ لمزيد من التفاصيل حول هذا البرنامج، انظر التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنتي 2022 و 2023.

²⁶ منشور رئيس الحكومة عدد 6/2023 بتاريخ 14 مارس 2023 ومداخلته خلال الجلسة الشهرية حول السياسات العمومية التي تطرقت إلى موضوع تمكين النساء وقضايا التنمية، 17 يوليوز 2023.

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسب الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء إلى التكوين	42,07%	46%
			نسبة ولوج الرجال إلى التكوين	31,17%	40%
		نسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية		37,25%	45%
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة	بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة	نسبة تنفيذ الالتزامات الواردة في الخطة الحكومية للمساواة		-	20%
			نسبة التنزيل المجالي لبرامج المساواة	-	66%
		عدد مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف التي طورت خدمات ذات جودة		-	75
			نسبة التغطية المجالية للفضاءات المتعددة الوظائف للنساء المحدثّة والمفعلة وفق دفا تر حملات خاصة بها	-	92
	تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات	نسبة إنجاز الإجراءات المبرمجة في مغرب التمكين		30%	55%
التنمية الاجتماعية و النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية التي تقودها الوزارة واستهداف النساء والفتيات	عدد مشاريع الجمعيات التي تستفيد من الدعم	عدد مشاريع الجمعيات التي تستفيد من دعم الوزارة في إطار السياسات العمومية	224	150
			عدد مشاريع الجمعيات الهادفة إلى تمكين النساء والفتيات والمستفيدة من دعم الوزارة في إطار السياسات العمومية	54	50
		عدد الفاعلين الجمعويين المستفيدين من برامج تقوية القدرات	عدد الجمعيات المنخرطة في برنامج تقوية القدرات	-	100
			عدد الجمعيات المنخرطة في برنامج تقوية القدرات فيما يتعلق باستهداف النساء والفتيات	-	40
	تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية الناجعة في مجال حماية الطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	عدد الأقاليم التي قامت بإحداث مصالح المساعدة الطبية المستعجلة بالأقاليم الأولية الثمانية		4	6
		عدد الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالفتيان والفتيات		0	0

22	-	عدد مراكز الوساطة الأسرية المفصلة	الحماية والنهوض بأوضاع الأسرة والأشخاص المسنين
0	19	نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالنساء والرجال المسنين	
10	5	نسبة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2022-2026	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال

المصدر: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2023.

الجدول 7 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

وفيما يخص تنفيذ برنامج الميزانية المتعلق بتعزيز حقوق المرأة مع مراعات بعد النوع الاجتماعي، لا سيما في مكونه الهادف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير في إطار برنامج "التمكين الاقتصادي والقيادة" المندرج بالمحور الأول من الخطة الحكومية الثالثة للمساواة. وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات في إطار تفعيل المحور الثاني من الخطة الحكومية الثالثة للمساواة الذي يهدف إلى ضمان حماية للنساء. وتتجلى تفاصيل الإجراءات المتخذة في هذا الصدد في الجدول التالي:

محاور الخطة الحكومية الثالثة للمساواة	البرنامج	الإجراءات المتخذة
المحور 1: التمكين والريادة	التمكين الاقتصادي للنساء والريادة	- توقيع 11 اتفاقية شراكة تشمل جميع الفاعلين المحليين لتنفيذ "برنامج المواكبة لتعزيز المؤهلات والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع" لفائدة 36.000 امرأة مستفيدة على المستوى الوطني؛ - إطلاق منصات رقمية لانخراط النساء حاملات المشاريع؛ - تنظيم لقاءات جهوية لتعزيز تعبئة الفاعلين المعنيين من أجل مواكبة النساء حاملات المشاريع في وضعية صعبة، والتعاونيات النسائية، والأنشطة غير الرسمية التي تسيرونها بهدف هيكلتها؛ - إطلاق برنامج جسر للحاضنات الاجتماعية المرجعية بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني وشركاء آخرين. ويهدف هذا البرنامج الموجه للنساء الحرفيات والتعاونيات النسائية إلى تحقيق الأهداف التالية: ✓ خلق في مرحلة أولى 12 حاضنة اجتماعية مرجعية على صعيد 12 جهة بالمملكة، وضمان تنشيطها؛ ✓ وضع برنامج تكوين ومواكبة 36.000 امرأة حاملة لمشروع؛ ✓ تطوير برامج لمساعدة الشباب الذين على وشك مغادرة مؤسسات الحماية الاجتماعية بعد بلوغ سن 18 سنة؛ ✓ تعزيز روح المقاولة للمستفيدين من النساء والرجال؛ ✓ تعزيز القدرات المؤسسية والمالية لـ 100 جمعية ومؤسسة على المستوى الوطني في مجال الإدماج والابتكار الاجتماعي. - توقيع اتفاقية إطار مع المكتب الشريف للفوسفات بشأن التنمية الاجتماعية الدامجة والمستدامة، بهدف تنفيذ مشاريع ومبادرات مشتركة تهدف إلى تعزيز التمكين وروح المقاولة والريادة النسائية. - توقيع اتفاقية إطار مع وزارة الاقتصاد والمالية والجمعية المهنية لأبنك المغرب، بهدف بلورة عرض آليات تمويل مريحة ومتنوعة لفائدة النساء المقاولات وهيكل مواكبة خاصة تتناسب مع احتياجاتهن؛ - تنظيم جائزة التميز السنوية للمرأة المغربية "تميز"، التي شهدت تسجيل 750 مرشحة سنة 2023.

- متابعة تفعيل الالتزامات المحددة في إطار إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء من خلال: ✓ تفعيل 83 فضاء متعدد الوظائف للنساء وتوقيع 83 اتفاقية شراكة مع الجمعيات للمساهمة في تدبير هذه الفضاءات وتفعيل مختلف خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف، بما في ذلك خدمة الإيواء. ✓ إجراء دراسة تتبع تنفيذ القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ومرسوم تطبيقه. - تقديم دعم سنوي لمراكز الاستماع المكلفة باستقبال وتوجيه ومواكبة النساء ضحايا العنف. - متابعة الدعم المقدم لمنصة "كلنا معك" للاستماع والدعم وتوجيه النساء والفتيات في وضعية هشاشة. - تنظيم حملة وطنية سنوية للتحسيس حول العنف ضد النساء.	الوقاية والحماية ومحاربة العنف ضد النساء	المحور 2: الحماية والرفاه
--	---	----------------------------------

المصدر: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2023.

الجدول 8 : نشر الخطة الحكومية الثالثة للمساواة

4.5. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي

في إطار مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، تميزت سنة 2023 بدخول المرسوم رقم 2.22.632 حيز التنفيذ الذي يتضمن تدابير مؤقتة تتعلق بأهلية الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشاشة والحاضنات لأطفال يتامى.

ويهدف هذا المرسوم إلى ضمان استفادة النساء الأرامل في وضعية هشاشة والحاضنات لأطفال يتامى، من برامج الدعم الاجتماعي وفق أحكام القانون رقم 72.18 المتعلق بنظام استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث وكالة السجل الوطني، وأحكام المرسوم رقم 2.22.923 الذي يحدد عتبة الاستفادة من النظام الأساسي للتأمين الإجباري عن المرض المخصص للأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الانخراط. وبذلك يسمح المرسوم المذكور للنساء الأرامل في وضعية هشاشة والحاضنات لأطفال يتامى من الاستفادة من المساعدة المباشرة طوال الفترة الانتقالية حتى دخول حيز التنفيذ لمشروع التعويضات العائلية، شريطة التسجيل بالسجل الاجتماعي الموحد.

وفي نفس السياق، أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، تعليماته السامية لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر في حدود نهاية سنة 2023. وفي هذا الصدد، شددت التوجيهات الملكية السامية على إدماج إجراءات جديدة في هذا البرنامج، إضافة إلى تلك المرتبطة بالتعويضات العائلية، وذلك لتغطية حاجيات بعض الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى المساعدة. وبهذا سيستفيد من هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس والأطفال في وضعية إعاقة والأطفال حديثي الولادة، إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفراداً مسنين.

6. وزارة الاقتصاد والمالية

تواصل وزارة الاقتصاد والمالية من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مواكبتها الوثيقة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من أجل اعتماد وتطبيق ميزانية النوع الاجتماعي بدنامية متزايدة نظرا لتجربتها المهمة في مجال التدبير القائم على النتائج. وفي نفس السياق، تهدف الوزارة إلى تعزيز الاهتمام بالرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين في مجالات اختصاصها، بما فيها المجال الضريبي، وذلك بالاعتماد على نتائج تحليل القطاع من منظور النوع الاجتماعي.

1.6. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

بلغ إنجاز التحليل من منظور النوع الاجتماعي الخاص بوزارة الاقتصاد والمالية، الذي أطلق سنة 2022، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مراحلها النهائية. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد الرهانات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالنظام الضريبي والجمركي الوطني واقتراح آليات قادرة على تعزيز ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية الخاصة بإدارتي الضرائب والجمارك التابعتين للوزارة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إجراء تشخيص حسب النوع الاجتماعي بالاعتماد على منهجية تشاركية على مستويات عدة ومع العديد من الفاعلين، وذلك باستغلال معطيات كمية ونوعية مرتبطة بمجالات اختصاص مديرتي الضرائب والجمارك. ومع الأخذ بعين الاعتبار لنتائج هذا التشخيص، تمت صياغة توصيات لتعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى الأداء الجبائي والجمركي، وهي حاليا في مرحلة المشاورات مع جميع الفاعلين المعنيين بوزارة الاقتصاد والمالية.

2.6. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

بالنظر لمهامها واختصاصاتها، تضع وزارة الاقتصاد والمالية القضايا المتعلقة بالتقليص من الفوارق بين الجنسين في صلب أولوياتها، حيث تقوم الوزارة من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بدور ريادي في مجال اعتماد وتطبيق ميزانية النوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وذلك عبر المواكبة المستمرة والدعم التقني الوثيق.

كما تشارك وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال لجنة المساواة والتوفيق بين الحياة المهنية والشخصية التي أنشأتها الوزارة سنة 2019، في التقليص من الفوارق بين النساء والرجال في مجال تدير وتتمين الموارد البشرية.

وسيمكن تفعيل التوصيات الناتجة عن التحليل من منظور النوع الاجتماعي من أجل ادماج بعد النوع الاجتماعي في الأداء الضريبي والجمركي من تعزيز ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في برمجة ميزانية الوزارة.

ولا يمكن لهذه الآليات سواء التي في إطار التنفيذ أو المبرمجة إلا أن تدعم وتعزز دور وزارة الاقتصاد والمالية كفاعل أساسي في تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة وخاصة برنامجها "مغرب التمكين والريادة".

3.6. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وتوجيهات منشور رئيس الحكومة بتاريخ 14 مارس 2023، تبنت وزارة الاقتصاد والمالية سلسلة نتائج تراعي الفوارق بين الجنسين تتضمن برنامجين ميزانيتين يتعلقان بالدعم والقيادة وبالسياسات الاقتصادية واستراتيجيات المالية العمومية.

وسيمكن بلورة واعتماد التوصيات الناتجة عن التحليل من منظور النوع الاجتماعي لوزارة الاقتصاد والمالية من إغناء هذه السلسلة من خلال مراعاة بعد النوع الاجتماعي في مجالات أخرى، خاصة المتعلقة بأداء مديرتي الضرائب والجمارك.

1.3.6. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية

تدمج سلسلة النتائج المعتمدة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بعد النوع الاجتماعي من خلال أنشطتها في إطار البرنامج المتعلق بالسياسات الاقتصادية واستراتيجيات المالية العمومية. ويتضمن هذا البرنامج الجهود المبذولة من قبل الوزارة في مجال زيادة تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتعزيز تواجد المرأة في أجهزة حكمة المؤسسات العمومية وإعداد الدراسات حول القضايا المتعلقة بالاثار الاقتصادية الناجمة عن تقليص الفوارق بين الجنسين.

وفي نفس السياق، يتضمن البرنامج المتعلق بالدعم والقيادة إجراءات تهدف إلى التقليص من الفوارق بين النساء والرجال من خلال الولوج إلى التكوين. وترافق هذه الإجراءات بأهداف ومؤشرات رئيسية أو فرعية للأداء المراعية لبعد النوع الاجتماعي.

البرنامج	الهدف	المؤشر	المؤشر الفرعي	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
دعم وقيادة	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	نسبة الولوج للتكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	48%	45%
		عدد المكونين في ميزانية النوع الاجتماعي		45	25
السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المالية العمومية	إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي		35	35
	تجويد الدراسات حول البيئة والتنمية المستدامة	عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي		4	5
	تحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية	عدد ولايات النساء داخل مجالس إدارة المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية		54	45

المصدر: قطاع الاقتصاد والمالية 2023.

الجدول 9 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي لقطاع الاقتصاد والمالية

ارتباطا بالهدف المتعلق بإدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجة ميزانية القطاعات الوزارية، يبين تحليل المشاريع وتقارير نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي ل 35 قطاع وزاري تم اعتمادهم لمنهج النجاعة المستجيبة للنوع الاجتماعي في إطار قانون المالية لسنة 2023 ما يلي:

- لم يحدد 54 برنامج أي أهداف أو مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي.
- يتضمن 56 برنامج هدفاً واحداً على الأقل مراعي للنوع الاجتماعي ومرتبطة بمؤشر واحد على الأقل يراعي الفوارق بين الجنسين (مقابل 51 سنة 2020).
- 10 برامج هدفها الرئيسي هو تعزيز المساواة بين الجنسين و/ أو تمكين المرأة.

ويبين الجدول التالي خلاصة تحليل سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاعات المعنية:

السنة	عدد القطاعات	عدد الأهداف المستجيبة للنوع الاجتماعي	نسبة الأهداف المستجيبة للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات الفرعية المستجيبة للنوع الاجتماعي
2023	35	105	%27	181	%23	212	%60,5
2022	35	110	%28	184	%23	178	47%
2021	33	125	%30	192	%23	200	%54

المصدر: مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية، 2023.

الجدول 10 : تتبع مدى إدماج بعد النوع الاجتماعي في تقارير نجاعة الأداء للقطاعات الوزارية

وفي هذا السياق، قام مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بين سنتي 2022 و2023، بمجموعة من الأنشطة في إطار تنفيذ استراتيجيته لمواكبة وتقوية قدرات القطاعات الوزارية في مجال تطبيق واعتماد ميزانية النوع الاجتماعي والتي استفاد منها 60 موظفا، وتمثل النساء حوالي 83% من المستفيدين.

وهكذا، نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، خلال الفترة بين شهري فبراير ومارس 2023، ثلاث ورشات عمل للتكوين والمواكبة لفائدة المصالح الخارجية لقطاعات الفلاحة والصناعة والتجارة والادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، في إطار اعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024. وتم تنظيم هذه الورشات بجهات مراكش-آسفي، وطنجة-تطوان-الحسيمة، والدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القيطيرة، بهدف تطوير وإغناء معارف المصالح اغير الممركزة من أجل التطبيق الجيد لميزانية النوع الاجتماعي على مستوياتها.

كما نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بين ماي وشتبر 2023، ثلاث دورات تكوينية لفائدة أطر ومسؤولين بقطاع الخارجية والسياحة والنقل واللوجستيك. وتندرج هذه الدورات أيضاً ضمن مسار المواكبة لفائدة المسيرين العموميين في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وفي إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024.

وفي هذا السياق، نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بالشراكة مع معهد المالية، دورة تكوينية لفائدة قطاع الثقافة والتواصل بين شهري أكتوبر ونونبر 2022 من أجل تعزيز القدرات فيما يتعلق بتصور وتنفيذ ميزانية النوع الاجتماعي.

كما استفاد ما يقرب من 23 مفتشاً مالياً من دورة تكوينية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي القائمة على النجاعة التي نظمها مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال شهر دجنبر 2022. وتهدف هذه الدورة إلى تعزيز قدرات المفتشين الماليين في مجال تتبع وتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي.

وفي يناير 2023، نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي أيضاً دورة تكوينية خاصة بتطبيق ميزانية النوع الاجتماعي لصالح 16 إطاراً تابعاً للأقسام القطاعية لمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية. ويهدف هذا التكوين إلى تعزيز معارف هؤلاء الأطر في مجال إدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي قد شرع في عملية تكوين المكونين على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2023 بهدف الاستفادة من الخبرات المطورة والمتراكمة في الوزارة ووضعها رهن إشارة باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وجميع الفاعلين في مجال ميزانية النوع الاجتماعي. وقد تم تنظيم دورة أولى لتكوين المكونين في مارس 2023 لفائدة 20 مشاركاً من مديريات الميزانية والدراسات والتوقعات المالية والشؤون الإدارية والعامة.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة والمبرمجة من أجل تطوير الأدوات والآليات القادرة على المساهمة في تجويد تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية، أطلق مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، سنة 2022، مشروعاً يتعلق بوضع نظام تتبع الميزانية المخصصة للتقليل من الفوارق بين النساء والرجال بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير نهج تحليلي قابل للتنفيذ من طرف جميع القطاعات الوزارية من أجل تمكينها من تقييم الأغلفة المالية المخصصة لتقليل الفوارق بين الجنسين.

وفي هذا الصدد، تم تطوير نسخة أولى من المنهج التحليلي القائم على نظام تنقيط لبرامج ومشاريع القطاعات الوزارية. وقد تم تعيين قطاعين رائدين لاختبار هذه المنهجية وهما قطاع التربية الوطنية وقطاع الشباب اللذان استفادا من تكوينات وورشات عمل ما بين سنتي 2022 و2023 لاختبار جميع مراحل المنهجية المتبعة وتحديد ما يمكن تجويده بهدف تعزيز ملاءمتها مع خصوصيات التدبير الميزانياتي، كما هو مطبق على المستوى الوطني، في أفق استخدامها من قبل جميع القطاعات الوزارية.

وفي إطار الأنشطة المبرمجة لتعزيز تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية، دعم مركز الامتياز الخاص بالميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي، سنة 2023، إجراء التحليلات القطاعية من منظور النوع الاجتماعي لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وقطاع السكنى وسياسة المدينة. كما نذكر، في هذا الإطار، بدعم مركز الامتياز الخاص بالميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي، منذ سنة 2022، لإنجاز التحليل من منظور النوع الخاص لوزارة الاقتصاد والمالية.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتعزيز تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية، وقع مركز الامتياز الخاص بالميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي، في نونبر 2022، على اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان لمواكبتها في مجال إدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية.

2.3.6. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلسلة النتائج الاستراتيجية للنوع الاجتماعي

تميزت سنة 2023 بتنظيم مؤتمر إقليمي حول موضوع "الميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي: المالية العمومية كمحرك للتغيير من أجل المساواة" من طرف مركز الامتياز الخاص بالميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويندرج تنظيم هذا المؤتمر في إطار الأنشطة المبرمجة على هامش استضافة المغرب، في أكتوبر 2023، للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد حضر- هذا المؤتمر متخصصون في المالية العمومية وميزانية النوع الاجتماعي من عدة دول. وقد تم إغناء المؤتمر بالنقاشات التي جرت خلال ورشات العمل التقنية حول الفرص المقدمة من إصلاح المالية العمومية لمأسسة الميزانية الاستراتيجية للنوع، وكذا الأساليب والتفاعلات بين الميزانيات الاستراتيجية للنوع والمناخ، وكذلك التجارب المحلية المتعلقة بالحكامة المحلية وتطبيق ميزانية النوع الاجتماعي.

4.6. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي

وضعت وزارة الاقتصاد والمالية العديد من التدابير القانونية والمؤسسية لترسيخ بعد النوع الاجتماعي في برمجة ميزانية القطاعات الوزارية وكذلك لتقليص الفوارق بين النساء والرجال داخل الوزارة. ونذكر من أهمها:

➔ منشور رئيس الحكومة رقم 2023/6 بتاريخ 14 مارس 2023 المتعلق بإعداد المقترحات الخاصة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2024-2026 والمتضمن لأهداف ومؤشرات النجاعة. ويدعو هذا المنشور القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الوطنية على تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ استراتيجياتها وكذا متابعة الانخراط لتنزيل التدابير الخاصة بها في إطار تنفيذ "الخطة الحكومية الثالثة للمساواة: 2023-2026" وخصوصا محورها الاستراتيجي الأول المتعلق ببرنامج "مغرب التمكين والريادة".

➔ إطلاق المراحل التجريبية لمركز الاستماع والمواكبة، في سنة 2023، لصالح موظفات وزارة الاقتصاد والمالية. ويتكلف هذا المركز بتقديم الدعم لموظفات الوزارة في مجال التكوين COACHING والتنمية الذاتية والمهنية. ويندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ خطة عمل لجنة المساواة والتوفيق بين الحياة المهنية والشخصية التي تم إحداثها بالوزارة سنة 2019.

7. وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

تعد وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية قطاعا حكوميا تم إحداثه بموجب المرسوم رقم 2.21.992 الصادر في 7 رجب 1443 (9 فبراير 2022)، حيث أنيطت به مهمة إعداد وتتبع تنفيذ سياسة الدولة في مجالات الاستثمار، ومناخ الأعمال، والتقائية وتقييم السياسات العمومية بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية. وتعتبر هذه الوزارة طرفا رئيسيا في المجهودات الحثيثة التي ما فتئت تبذلها الحكومة في تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة. وبالتالي، فإنها مدعوة إلى مراعاة بعد النوع من خلال الأدوات والآليات التي سوف تعتمد عليها بهدف تعزيز التقائية وتقييم السياسات العمومية.

1.7. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

لا تتوفر وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، في الوقت الراهن، على تحليل قائم على النوع الاجتماعي المتعلق بمجالات اختصاصها لكونها حديثة النشأة.

2.7. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

لا تتوفر وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، حاليا، على جميع المعطيات والمعلومات الضرورية لتنفيذ برامج تراعي بعد النوع الاجتماعي. وبالرغم من ذلك، فقد حققت هذه الوزارة واحدة من أكثر الرهانات طموحا من حيث تعزيز حصول المرأة على فرص العمل ولوجها إلى ميدان ريادة الأعمال، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وأخذا بالتوصيات الواردة في تقرير النموذج التنموي الجديد وتنزيلا للبرنامج الحكومي؛ ألا وهي مراعاة بعد النوع الاجتماعي في التدابير المنبثقة عن تفعيل ميثاق الاستثمار.

ولتحقيق ذلك، فإن المرسوم الجديد رقم 2.23.1 الصادر في يناير 2023 والمتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، تنفيذا لأحكام ميثاق الاستثمار الجديد، قد ربط الأهلية للحصول على أقساط الدعم بمستوى المساهمة في خلق فرص عمل مخصصة للنساء. وبالتالي، فإن الأقساط المشتركة التي ستخصص للمشاريع الاستثمارية يتم تحديدها وفقاً لعدة معايير، من بينها معيار الأهلية للاستفادة من قسط يعادل 3% من مبلغ الاستثمار، والذي يشترط على ألا تقل نسبة تشغيل النساء عن 30% من مجموع مناصب الشغل المحدثة.

وبصفتها قطاعا حكوميا مسؤولا عن وضع ورصد تنفيذ سياسة الدولة بشأن التقائية السياسات العمومية وتقييمها، فإن هذه الوزارة مدعوة إلى مراعاة بعد النوع الاجتماعي في الآليات التنظيمية والمؤسسية والبرمجية المزمع وضعها لتحقيق ذلك.

واستنادا إلى الإجراءات التي باشرتها، فضلا عن الإجراءات المزمع اتخاذها، فإن وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية تعتبر طرفا في تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، ولا سيما في محورها الأول المتعلق بتعزيز التمكين الاقتصادي والقيادة للمرأة، والذي تم فيه دمج برنامج «مغرب التمكين والريادة».

3.7. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وللتوجيهات الواردة في منشور رئيس الحكومة رقم 2023/6 المتعلق بالبرمجة الميزانية للفترة 2024-2026، فقد اعتمدت وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية خلال هذه المرحلة سلسلة نتائج مستجيبة للنوع تغطي برنامج الدعم والمراقبة. وللإشارة فقد تمت مراعاة بعد النوع الاجتماعي، في سلسلة النتائج هذه، على مستوى مؤشر نجاعة الأداء الذي يقيس معدل ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية المرتبط ببرنامج «الدعم والتوجيه». ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس إدارة عمومية عادلة تستند إلى الكفاءة (انظر الجدول أدناه). وتظل الوزارة مطالبة بإغناء سلسلة النتائج هذه؛ بمؤشرات تروم تعزيز المساواة بين الجنسين سيما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف الوزارة وتلك التي هي بصدد برمجتها في هذا الاتجاه.

البرنامج	الهدف	المؤشر	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
الدعم والإدارة	مأسسة إدارة عمومية عادلة و مبنية على الكفاءة	معدل ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية	-	15%

المصدر : وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية ، 2023.

الجدول 11: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

8. القطاع المكلف بإصلاح الإدارة

لا يزال القطاع المكلف بإصلاح الإدارة ملتزما بالإدماج الكلي لبعد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية، من خلال، جملة أمور منها، تحقيق المشاريع المدرجة في إطار تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية والتي تم إطلاقها منذ سنة 2016.

1.8. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

بالإضافة إلى التحليل القائم على النوع الاجتماعي الذي تم إجراؤه سنة 2019 في إطار المساعدة التقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي والمدرجة في إطار برنامج دعم تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة، قام القطاع المكلف بإصلاح الإدارة بإطلاق تحليل جديد يخص النوع في مايو 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل يركز بشكل أساسي على الجوانب المتعلقة بالتحول الرقمي الذي أطلقته وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وذلك بهدف دراسة تأثير الرقمنة على تيسير ولوج المستخدمين إلى الخدمات العمومية، من منظور النوع الاجتماعي، وكذلك قياس أثره على تحسين أساليب عمل موظفي الإدارة العمومية من النساء والرجال.

2.8. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تمثل استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية إطار عمل يتيح للقطاع المكلف بإصلاح الإدارة، بالشراكة مع كافة القطاعات الوزارية، تحقيق الطموحات الواردة في استراتيجيتها، والتي يشكل ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي في الإدارة العمومية أحد محاورها الأساسية.

يؤكد القطاع المكلف بإصلاح الإدارة، من خلال تنفيذ الإجراءات المبرمجة في إطار استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، التزامه بتقليص الفوارق بين الجنسين في عمليات التوظيف والترقية عن طريق تحسين تمثيلية الموظفات النساء على مستوى هيئات اتخاذ القرار بمختلف القطاعات، فضلا عن ترسيخ ثقافة المساواة المهنية. وتتواءم هذه الأهداف وبشكل صريح مع أهداف الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، خاصة محورها الأول الذي يتضمن برنامج "المغرب-التمكين والريادة".

وبهذا، يسلط الجدول التالي الضوء على المشاريع التي تقع على عاتق القطاع في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة.

المشاريع المجدولة	النتائج المنشودة	الأنشطة المجدولة
إنشاء نظام لتعزيز ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية في القطاع العام	مواكبة القطاعات الوزارية وتحسيسهم لتعزيز ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية.	التشاور مع الجهات المعنية لاعتماد آلية الحصص فيما يتعلق بتمثيلية المرأة في مناصب المسؤولية في القطاعات العمومية وضع خطة تكوين وإرشاد لمساعدة النساء الموظفات على تطوير معارفهن ومهاراتهن في استخدام الأدوات الرقمية والتواصل والقيادة لدعمهن في الولوج إلى مناصب المسؤولية
تعزيز الآليات التي تسهل التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية في القطاع العام	مواكبة الإدارات في إنشاء دور الحضانة حسب النسخة المنقحة من دفتر الشروط المعدة لهذا الغرض / اعتماد تدابير أخرى للتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية للموظفين.	إجراء جرد وتحديث للحلول المتاحة وكذا التوصية بتعزيز التوازن بين الحياة الخاصة والمهنية للموظفين، بما في ذلك إنشاء دور الحضانة على المستويين المركزي والجهوي. برمجة إجراءات المواكبة والتحسيس لفائدة الإدارات المعنية بالقضايا التي تتعلق بالتوازن بين الحياة المهنية والحياة الخاصة للموظفين
إجراء تحليل قائم على النوع الاجتماعي للانتقال الرقمي داخل الإدارة العمومية	إجراء دراسة حول تأثير الرقمنة، من منظور النوع الاجتماعي، على ولوج المستخدمين إلى الخدمات العمومية المقدمة وكذلك على تحسين أساليب عمل موظفي الإدارة العمومية من النساء والرجال.	الانتهاء من إعداد الدراسة إنشاء خارطة الطريق التي ستحدد خطة العمل بناء على توصيات الدراسة
تعزيز قدرات النساء الموظفات من حيث الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستعمالها	تعزيز القدرات القيادية للنساء المؤهلات لشغل مناصب المسؤولية في المصالح اللامركزية، بهدف زيادة ولوجهن إلى مناصب المسؤولية	تنفيذ دورات تكوينية تتناول تحديات الرقمنة لفائدة النساء المؤهلات لشغل مناصب المسؤولية على مستوى الخدمات اللامركزية لجميع القطاعات البين-وزارية

المصدر: القطاع المكلف بإصلاح الإدارة 2023.

الجدول 12 : التدابير المعتمدة من طرف القطاع المكلف بإصلاح الإدارة في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة

3.8. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تمشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون للمالية ومراعاة لتوجيهات منشور رئيس الحكومة بتاريخ 14 مارس 2023 المتعلقة بإعداد المقترحات الخاصة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2024-2026) والمصحوبة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، يعتمد القطاع المكلف بإصلاح الإدارة سلسلة من النتائج تدمج بعد النوع الاجتماعي بشكل أساسي على مستوى بعض مؤشرات نجاعة الأداء أو على مستوى المؤشرات الفرعية (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الهدف	المؤشر	المؤشر الفرعي	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية	إرساء أسس وظيفة عمومية تقوم على نظام الكفاءة	نسبة النساء الموظفات في المصالح اللامركزية المستفيدات من التكوين لشغل مناصب المسؤولية.			37%
	تحسين وتوسيع وتنويع الخدمات العمومية المقدمة	نسبة إنجاز مواقع الأنترنيت التجريبية وفقاً للإطار المرجعي للاستقبال لضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية	معدل التطبيق الفعال للمعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى مواقع الاستقبال التجريبية	75%	98%
	إرساء أسس وظيفة عمومية تقوم على نظام الكفاءة على مستوى الوزارة	معدل الولوج لدورات التكوين	معدل الولوج لدورات التكوين	11,27%	58,7%

المصدر: القطاع المكلف بإصلاح الإدارة 2023.

الجدول 13: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بإصلاح الإدارة

تعتمد سلسلة النتائج المعتمدة من طرف القطاع، والتي تشمل البرنامج الخاص بإصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية، بشكل واضح بعد النوع الاجتماعي من خلال مؤشر لنجاعة الأداء يتعلق بقياس نسبة الموظفات في المصالح اللامركزية المستفيدات من التكوين من أجل تقلد مناصب المسؤولية، الذي من شأنه قياس مستوى تحقيق الهدف المرتبط بإرساء أسس وظيفة عمومية عادلة تستند على نظام الكفاءة. كما يمكن هذا المؤشر من تقييم جدوى الجهود المبذولة في إطار استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية الرامية، على الخصوص، إلى تعزيز ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية. وفي إطار مواصلة تفعيل الإجراءات المخطط لها المدرجة ضمن استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، أقدم القطاع المكلف بإصلاح الإدارة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى الفيدراليات الكندية على اعتماد خطة عمل، للفترة الممتدة من 2023 إلى 2026، تتضمن مجموعة من المشاريع بما في ذلك المشاريع المدرجة في إطار برنامج تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة.

المشاريع	الأنشطة
المحور الأول : تنفيذ تدابير تسهل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة للموظفين في القطاع العام	- إجراء جرد وتحديث للحلول القائمة والدعوة إلى تعزيز التوازن بين الحياة الخاصة والمهنية للموظفين، بما في ذلك إنشاء دور الحضانة على المستويين المركزي والجهوي.
	- برمجة الأنشطة الإعلامية والتحسيسية لصالح الإدارات التي تتناول القضايا المتعلقة بتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الخاصة للموظفين.
	- تعزيز قدرات المرأة في مجال الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على استخدامها.
المحور الثاني : تفعيل مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية	- مواكبة وأجراً الفريق المسؤول عن تفعيل مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية.
المحور الثالث : تعزيز قدرات الموظفين (أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات ²⁷ والجهات الفاعلة في مجال الموارد البشرية) فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	- بلورة نماذج تكوينية عن بعد عبر الأنترنت حول المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.
	- تطوير دورات تكوينية لفائدة أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات.
المحور الرابع : تعزيز التواصل المؤسسي لترسيخ ثقافة المساواة ومناهضة الصور النمطية بخصوص النوع الاجتماعي	تنظيم حملات إعلامية و تحسيسية لتعزيز المساواة المهنية بين المرأة والرجل ومكافحة الصور النمطية بخصوص النوع في الإدارة العمومية نشر الأدوات العملية التي تسمح بدمج المساواة بين المرأة والرجل في عملية إدارة الموارد البشرية.

المصدر: القطاع المكلف بإصلاح الإدارة 2023.

الجدول 14: خطة عمل 2023-2026 لتعزيز فعالية المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية

كما تم إدراج بعد النوع الاجتماعي في سلسلة النتائج المعتمدة من طرف القطاع على مستوى المؤشر الفرعي الذي يشير إلى مستوى مراعاة بعد النوع الاجتماعي في التدابير المتخذة لتعزيز الولوج إلى مقرات الإدارات العمومية. وفي نفس السياق، اعتمد القطاع المكلف بإصلاح الإدارة مؤشراً فرعياً يرصد مستوى استفادة موظفات القطاع من التكوين ويرتبط هذا المؤشر بالهدف المتعلق بإرساء أسس إدارة عمومية عادلة تقوم على نظام الكفاءة على مستوى الوزارة.

²⁷ لمزيد من التفاصيل حول شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات، انظر الإصدارات السابقة من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع.

9. القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

يهتم قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، في إطار مهامه وصلاحياته، بتطوير التعاون الدولي وتنسيق جميع العلاقات الخارجية، مع الحرص على ملاءمتها مع السياسة الخارجية للمغرب. ويشكل بعد النوع الاجتماعي أحد ركائز برامج التعاون هذه. وعليه، تلعب الوزارة دورا فعالا في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

1.9. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

لا يتوفر قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي على تحليل قائم على النوع في مجالات تدخلها. ووعيا منه بأهمية هذه الأداة قصد وضع الأسس الملائمة لإنجاح تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، يتوقع قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي مواكبة مقربة في هذا الشأن من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

2.9. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجيات القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز

المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يعتبر قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، من خلال تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الثلاثي والمتعدد الأطراف، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من الفاعلين الأساسيين في الدينامية التي بدأتها بلادنا لبناء منظومة تنمية شاملة توفر للنساء والرجال نفس الفرص.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي يسهر على تنسيق إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة، للفترة الممتدة من 2023 إلى 2027، والذي تم توقيعه يوم 13 مارس 2023 من طرف وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والمنسقة المقيمة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب. ويعتبر هذا الإطار أداة مرجعية لتخطيط ورصد تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في المغرب، وهو يجسد التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم المغرب في تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وذلك تماشيا مع توصيات التقرير حول النموذج التنموي الجديد.

ويرتكز هذا البرنامج حول 4 محاور استراتيجية تدمج بشكل منهجي بعد النوع الاجتماعي وتهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وتشمل هذه المحاور (أ) التحول الاقتصادي المدمج والمستدام، (ب) تنمية الرأس المال البشري، (ج) الإدماج والحماية الاجتماعية، وكذلك (د) الحكامة والقدرة على الصمود والتنمية المحلية. ويشمل هذا الإطار الإنمائي، بالإضافة إلى قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، العديد من الإدارات الوزارية والمؤسسات العمومية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة الممثلة في المغرب والمجتمع المدني.

كما ينسق قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، وفقا لمهامه وصلاحياته، مع وزارة التضامن والاندماج الاجتماعي والأسرة، لتنفيذ أول خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن التي بدأت منذ سنة 2022. وقد تم تطوير هذه الخطة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نتيجة لعملية مشاور شملت جميع الإدارات الوزارية والمؤسسات الوطنية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وتقوم الخطة على ثلاث ركائز: الدبلوماسية الوقائية، والوساطة وحفظ السلام، وتعزيز ثقافة السلام والمساواة، ومشاركة المرأة في الاقتصاد. وتشكل خطة العمل هاته الإطار السياسي المتكامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومن ثم، يعد قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي من الفاعلين النشطين في عملية تطوير وتنفيذ البرامج الثلاثة المبرمجة في إطار خطة الحكومة للمساواة الثالثة (2023-2026).

3.9. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون للمالية وتوجيهات المنشور الصادر عن رئيس الحكومة 2023/06، اعتمد قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي سلسلة من النتائج تراعي بعد النوع الاجتماعي من خلال برنامجين ميزانياتيين (انظر الجدول أدناه) والمتعلقة بالعمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب وبالدعم والقيادة. ويرافق أحد أهداف البرنامج الأول المتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية مكتسبات المغرب في مجال الوحدة الترابية، والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة، مؤشر فرعي يتجلى في عدد الدبلوماسيات الأجنبية المستفيدات من التكوين بالأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية. أما بالنسبة للبرنامج الثاني، يتم رصد مدى تحقيق هدفه المتمثل في تعزيز وتأهيل الموارد البشرية من خلال مؤشران فرعيان يراعيان بعد النوع الاجتماعي وهما عدد النساء اللواتي تلقين التكوين وعدد النساء في مناصب صنع القرار. وفيما يتعلق بهذا المؤشر الفرعي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن القطاع يهتم بتوعية موظفاته ودعمها لتعزيز ولوجها لمناصب المسؤولية. ولتحقيق ذلك، تم تصميم برامج تكوينية ملائمة لتعزيز مهاراتهم القيادية.

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب	تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة.	عدد الدبلوماسيين الأجانب المستفيدين من التكوين بالأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية.	عدد الإناث من بين الدبلوماسيين الأجانب المستفيدين من التكوين بالأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية.	12	80
الدعم والقيادة	تقوية وتأهيل الموارد البشرية.	عدد الأشخاص المستفيدين من التكوين	عدد الإناث المستفيدات من التكوين	1011	1250
		عدد مناصب المسؤولية	عدد الإناث في مناصب المسؤولية	115	160

المصدر: قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، 2023

الجدول 15 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

إن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي أعدها قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي لازالت لا تدمج جميع الجهود التي يبذلها القطاع لتعزيز المساواة بين الجنسين. وعليه، فإن إنجاز دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي في جميع مجالات تدخل القطاع سيكون لا محالة من إنجاز ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في برمجته وميزانيته.

10. القطاع المكلف بالاتصال

ينخرط القطاع المكلف بالاتصال بقوة في جعل تحسين صورة المرأة ومكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام ضمن أهم أولوياته. في هذا السياق، عمل القطاع على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتقليص الفوارق بين الجنسين في وسائل الإعلام وفي هياكلها التنظيمية.

1.10. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

أنجز قطاع الاتصال، بدعم من الاتحاد الأوروبي، في سنة 2019، تحليلا من منظور النوع لفائدة قطاع الاتصال ودليلا لمكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام في المغرب، وذلك من أجل دعم الإجراءات التي اتخذها القطاع وكذا المتدخلين في قطاع الاتصال قصد تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة.

وبهدف تعزيز تدخلاته في هذا المجال، يخطط قطاع الاتصال لإجراء دراسة جديدة قادرة على تحديد جميع مظاهر عدم المساواة بين الجنسين في هذا القطاع وكذلك الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

2.10. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يضطلع القطاع المكلف بالاتصال بدور مركزي في مكافحة الصور النمطية وكافة أشكال العنف القائمة على النوع الاجتماعي، وتحسين صورة المرأة وحماية حقوقها، وذلك انسجاما مع رؤية القطاع التي تروم تطوير منظومة قطاع الاتصال الذي يكرس ثقافة الحقوق والحريات. فقد قام القطاع المكلف بالاتصال بعدة إجراءات (إثراء الإطار القانوني والتنظيمي، مراجعة دفاتر التحملات، إصدار الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، إعداد دليل لمكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام...) ويتوقع تدابير جديدة في هذا الاتجاه. تتماشى هذه الإجراءات المتخذة وتلك المرتقبة مع أهداف الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وخاصة محورها الثالث الذي يتضمن البرنامج المتعلق بتعزيز الحقوق ومكافحة كل أشكال التمييز والصور النمطية.

3.10. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

قام القطاع المكلف بالاتصال باعتماد سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ولتوجيهات منشور رئيس الحكومة المؤطر للبرمجة الميزانية لثلاث سنوات، للفترة 2024-2026. تتضمن هذه السلسلة البرنامج المتعلق بالاتصال وتطوير وسائل الإعلام والعلاقات العمومية وتدمج بعد النوع الاجتماعي من خلال الهدف المتعلق بتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام ومكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية. كما تتضمن هذه السلسلة مؤشرا فرعيا لنجاعة الأداء يستجيب لبعد النوع الاجتماعي ويتمثل في معدل ولوج المرأة إلى التكوين والذي يشير إلى مستوى تحقيق الهدف المتعلق بتطوير مهارات الموظفين وتحسين أداء تدبير الموارد البشرية (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
الاتصال وتطوير وسائل الإعلام والعلاقات العمومية	تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام ومكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية	عدد الأنشطة المنجزة لمحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام		-	1
	تطوير كفاءات العاملين وتحسين نجاعة تسيير الموارد البشرية	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء إلى التكوين	26	24

المصدر: قطاع الاتصال، 2023.

الجدول 16: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف قطاع الاتصال

11. المندوبية السامية للتخطيط

بالنظر لمهامها واختصاصاتها فيما يخص مجال إنتاج الإحصائيات القائمة على النوع، تلعب المندوبية السامية للتخطيط دورا مهما في خدمة العمل العمومي الذي يعنى بالقضايا المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

1.11. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تتولى المندوبية السامية للتخطيط إنتاج الإحصائيات القائمة على النوع الاجتماعي والمستخلصة من الدراسات الاستقصائية والتقارير والتحليلات التي يتم إنجازها. وتعتبر المندوبية السامية للتخطيط المصدر الرسمي للمعطيات المستخدمة لتحديد مظاهر وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات. ورغم ذلك، لا تتوفر المندوبية السامية للتخطيط على تحليل قائم على النوع الاجتماعي في تسيير عملها وفي تدخلاتها وتنظيمها.

2.11. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يعتمد عمل استراتيجية المندوبية السامية للتخطيط على إعداد الدراسات الاستقصائية الإحصائية وكذا الدراسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لتوفير معطيات وطنية ومحلية موثوقة والمساهمة في مساعدة صناع القرار على اتخاذ القرارات المرتبطة بالشأن العام. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الدراسات الاستقصائية والتحليلات تدمج بشكل تلقائي بعد النوع، مهما كان نطاق تحليلها (دراسات استقصائية حول الميزانية الزمنية، دراسة استقصائية وطنية حول التشغيل عبر إدماج وحدة تخص تشغيل المرأة، وأخرى حول انتشار العنف ضد النساء والرجال، ودراسة استقصائية عن الهجرة الدولية...).

وبذلك، تمكنت المندوبية السامية للتخطيط من وضع نظام عمليات إحصائية غني بالبيانات والتحليلات القائمة على النوع الاجتماعي والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال منصة تفاعلية وسهلة الاستخدام «genre.hcp.ma». وسيتم تعزيز بعد النوع الاجتماعي من خلال الدعم المقدم إلى المندوبية السامية للتخطيط في إطار برنامج دعم إدماج النوع الاجتماعي في إنتاج وتحليل الإحصائيات بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة من يوليو 2020 إلى مارس 2024. وستمكن هذه الجهود التي تبذلها المندوبية السامية للتخطيط من تعزيز الوعي بمختلف الأبعاد لعدم المساواة بين الجنسين في جميع المجالات وبالتالي المساهمة في تصميم وتنفيذ وتبعية وتقييم السياسات العمومية الحريصة على الحد من عدم المساواة بين الجنسين.

ومن خلال المعطيات والتحليلات المستجيبة للنوع والتي يتم إثرائها وتحديثها بانتظام، تعتبر المندوبية السامية للتخطيط من الأطراف المعنية الأساسية لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة الحكومية الثالثة للمساواة ومحاورها الاستراتيجية الثلاث.

3.11. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

طبقا لأحكام القانون التنظيمي للمالية وتوجيهات منشور رئيس الحكومة الصادر في 14 مارس 2023 والمتعلق بالبرمجة الميزانية للفترة 2024-2026، اعتمدت المندوبية السامية للتخطيط سلسلة نتائج مستجيبة للنوع الاجتماعي، خاصة على مستوى مؤشرات نجاعة الأداء ومؤشراتها الفرعية التي تقيس مستوى تحقيق الأهداف المرتبطة بتسيير الموارد البشرية والتكوين.

1.3.11. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي اعتمدتها المندوبية

تقتصر سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط على مؤشرات الأداء ومؤشرات الفرعية المرتبطة بأهداف البرامج المتعلقة بالقيادة والدعم وبتكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام. وبالتالي، فإن الجهود المبذولة من طرف المندوبية السامية للتخطيط من حيث إنتاج المعطيات والتحليلات والدراسات المتعلقة ببعد النوع الاجتماعي لم تشملها بعد هذه السلسلة (انظر الجدول أدناه).

ومن المهم أن تتمكن المندوبية السامية للتخطيط من معالجة هذا الأمر لتتواءم بشكل أفضل مع المتطلبات الأساسية للتطبيق الناجح للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
القيادة والدعم	التأسيس لإدارة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة النساء المستفيدات من التكوين		%78,86	%53
			نسبة النساء ضمن موظفي المندوبية السامية للتخطيط	%47	%47
تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام	الاستجابة للطلب المتزايد في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام	نسبة الخريجين حسب الجنس	نسبة الذكور الحاصلين على دبلوم المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	%52	%52
			نسبة الإناث الحاصلات على دبلوم المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	%48	%48
			نسبة الذكور الحاصلين على دبلوم مدرسة علوم الإعلام	%49	%30
			نسبة الإناث الحاصلات على دبلوم مدرسة علوم الإعلام	%51	%70
	تحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لطلاب المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	نسبة الإستجابة لطلبات السكن الجديدة حسب الجنس	نسبة الإستجابة لطلبات السكن للطلبات	%100	%100
			نسبة الإستجابة لطلبات السكن للطلبات	%100	%100
			نسبة الإستجابة لطلبات السكن للطلبات	%100	%100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2023.

الجدول 17: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط

2.3.11. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإثراء معطياتها وتحليلاتها المراعية لبعد النوع الاجتماعي وذلك بشكل مستمر. وتم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير في هذا الصدد من بينها:

← تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار برنامج دعم إدماج النوع الاجتماعي في إنتاج وتحليل الإحصاءات المستجيبة للنوع، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي. ويتعلق الأمر بالأساس ب:

- ✓ إطلاق منصة تفاعلية حول الإحصائيات المستجيبة للنوع "genre.hcp.ma"؛
- ✓ إعداد دراسة حول الحساب الفرعي للأسر يركز على الأنشطة المنزلية للنساء (الإنتاج غير السوقي للأسر)؛
- ✓ إعداد دراسة تتعلق بالأدوار الاجتماعية للنساء والرجال داخل الأسر المغربية؛
- ✓ تعزيز قدرات أطر المندوبية السامية للتخطيط في جمع ومعالجة الإحصائيات المستجيبة للنوع الاجتماعي، على المستويين المركزي والجهوي، ليستفيدوا من الدعم التقني لإنتاج المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي والمرتبطة بمتبع أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ تقديم الدعم اللازم لإنتاج مؤشر مركب حول عدم المساواة بين الجنسين؛

- ✓ إنجاز دراسة استقصائية حول الريادة ومشاركة المرأة في سوق الشغل.
- ← إقامة شراكة مع السفارة الكندية لاستخدام منهجية المقارنة بين الجنسين ACS plus في التحليلات المستجيبة للنوع الاجتماعي المبرمجة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، حيث مكنت هذه الشراكة من تنفيذ الأنشطة التالية:
- ✓ إعداد دراسة لتحليل مشاركة النساء في سوق الشغل باستخدام منهجية ACS plus؛
- ✓ إعداد دليل لاستخدام منهجية ACS Plus ؛
- ✓ تعزيز قدرات أطر المندوبية السامية للتخطيط في استخدام واستغلال منهجية ACS plus.
- ← تنظيم دورات تكوينية وتعزيز القدرات على المستويين المركزي والجهوي في مجال جمع المعطيات المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى المحلي وتطوير الحلول الرقمية لتسهيل جمع الإحصائيات والمعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي التي من شأنها تعزيز آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

12. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يلتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بموجب مهامه ومسؤولياته كمؤسسة استشارية، بإدماج القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أعماله بهدف المساهمة في الدينامية الرامية إلى تعزيز الأداء العمومي المراعي للرهانات المتعلقة بتقليص الفوارق بين النساء والرجال.

1.12. تحليل القطاع من منظور النوع : مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

على الرغم من عدم توفر المجلس على تحليل قائم على النوع الاجتماعي خاص بمهنة ومجالات عمله، إلا أن المجلس، ومنذ إنشائه سنة 2011، يراعي الاهتمامات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين في إطار إعداد التقارير والإشعارات والإحالات من أجل توجيه السياسات العمومية نحو تبني إجراءات فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء.

2.12. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

بناء على مهامه ومسؤولياته، يساهم المجلس، من خلال مقترحات التدابير والتوصيات الصادرة في إطار تحليلاته وتقاريره وآرائه في تسليط الضوء على الفوارق بين الجنسين، وأهمية تقليصها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي وكذلك المسارات التي يمكن اتخاذها من أجل تدابير عمومية أكثر شمولية.

3.12. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تدمج سلسلة النتائج التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعد النوع الاجتماعي، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ولمنشور رئيس الحكومة المتعلق بالبرمجة الميزانية للفترة 2024-2026. وتضم هذه السلسلة، برنامج الميزانية الوحيد للمجلس والمتعلق بالمساهمة في تحسين السياسات العمومية وتعزيز الديمقراطية التشاركية، المرتبط بمؤشر واحد لنجاعة الأداء المراعي للنوع الاجتماعي ويتجلى في نسبة إصدارات المجلس التي تراعي بعد النوع الاجتماعي. ويرافق هذا المؤشر أحد أهداف هذا البرنامج والمتعلق بتحسين جودة إنتاجات المجلس وتعزيز إمكانية تطبيق توصياته.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسبة إصدارات المجلس التي تراعي بعد النوع الاجتماعي قد بلغت 73% خلال سنة 2022، مما يعني أنه من بين 10 تقارير أصدرها المجلس، 7 منها تدمج بعد النوع الاجتماعي.

البرنامج	الهدف	المؤشر	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
المساهمة في تحسين السياسات العمومية وتعزيز الديمقراطية التشاركية	تحسين جودة إصدارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية تطبيق توصياتها	نسبة إصدارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تراعي النوع الاجتماعي	%73	%50

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023.

الجدول 18: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

وهكذا، وفيما يتعلق بالمستويات التي حققها المجلس سنة 2022، من حيث نسبة إصداراته التي تراعي بعد النوع الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن هذه السنة تميزت بإجراء العديد من التحليلات والتي تسلط الضوء على الفوارق بين الجنسين وأسبابها وكذلك الحلول التي يمكن تفعيلها. وتتلخص أهم الأعمال التي تم إصدارها على النحو التالي :

- ← التقرير السنوي للمجلس لسنة 2021 والذي خصص في الجزء الذي يعنى بالوضعية الاجتماعية فصلا يتعلق بالمساواة بين الجنسين حيث يتطرق لقضايا مشاركة النساء في سوق الشغل وكذا محاربة التحرش الجنسي بالفتيات والنساء.
- ← إجراء استطلاع الرأي عبر المنصة الرقمية «أشارك»، في فبراير 2022، بشأن جدوى تعديل مدونة الأسرة ومقبوليتها الاجتماعية. وقد أسفر هذا الاستطلاع أن 80% من المشاركين يعتبرون أن الولاية على الأطفال يجب أن تكون مشتركة بين الأب والأم على قدم المساواة، فيما دعا 62% من المشاركين إلى إلغاء أي إمكانية لتزويج القاصرين....
- ← تقييم البرامج العمومية الموجهة للشباب خلال ولاية الحكومة للفترة الممتدة ما بين 2016 و2021 وخاصة السياسة المندمجة للشباب. وبناء على نتائج هذا التقييم، يوصي المجلس بالاستجابة بطريقة متباينة لحاجيات وانتظارات مختلف مكونات هذه الفئة من المجتمع، بما في ذلك النساء، ووضع حد لجميع أشكال التمييز ضد الشابات وتعزيز وصولهن إلى العمل المأجور، والتعليم والملكية العقارية.
- ← إعداد رأي حول اقتصاد الرياضة يؤكد على الفرص التي توفرها الرياضة من حيث خلق فرص الشغل. وللاستفادة منها، يوصي المجلس بتنمية اهتمام النساء بالرياضة وذلك بمنحها فرص مشاركة فعالة.
- ← إعداد رأي حول النظم البيئية الغابوية بالمغرب والذي يدعو إلى تمكين النساء القرويات من الاستفادة بشكل منصف من العائدات المحققة، وذلك على امتداد سلسلة القيمة لقطاع زراعة شجر الأركان...

IV. الجهود المبذولة لولوج عادل إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية

يتطرق هذا المحور إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج العادل للخدمات الاجتماعية بالأخص البنيات التحتية الأساسية (الماء والسكن...)، وكذا الولوج المتكافئ للخدمات الصحية والتربية والتعليم العالي وكذا الأنشطة المتعلقة بالشباب.

1. القطاع المكلف بالانتقال الطاقى

يواصل القطاع المكلف بالانتقال الطاقى انخراطه الجاد في عملية إدماج بعد النوع الاجتماعى، خاصة، فيما يتعلق بتدبير موارده البشرية، في حين أن برامج عمله لا تزال لا تدمج بما يكفي التحديات المتعلقة بالحد من الفوارق بين الجنسين. وهذا يشكل عائقاً من الضروري تدبيره بالنظر للدور الرائد للقطاع المكلف بالانتقال الطاقى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.1. تحليل من منظور النوع الاجتماعى: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعء النوع

يتوفر القطاع المكلف بالانتقال الطاقى على دراسة تحليلية واحدة فقط لبعء النوع الاجتماعى تم إنجازها سنة 2019، بالشراكة مع وكالة التنمية الفرنسية، ومركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعى. ومن الجدير بالذكر أن هذا التحليل ساهم في إدماج مؤشرات الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعى في سلسلة نتائج القطاع. إلا أن هذه المؤشرات تتعلق في مجملها بالمجالات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية دون تغطية مجالات عمل القطاع (انظر النقطة 3.1).

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادى للنساء

تهدف استراتيجية القطاع المكلف بالانتقال الطاقى إلى تعزيز الانتقال الطاقى والمستدام كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. وتستوجب تحقيق تطلعات القطاع المكلف بالانتقال الطاقى الأخذ بعين الاعتبار وبشكل منهجى مقارنة النوع الاجتماعى في الإجراءات الجارية والمزمع تنفيذها من حيث الولوج العادل للطاقة وكذا الفرص التي يوفرها الانتقال الطاقى من حيث خلق فرص الشغل وتعزيز تمكين المرأة.

وفيما يخص الجانب المتعلق بتدبير وتثمين الموارد البشرية والذي يشكل أحد محاور استراتيجية القطاع، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى اعتماد خطة عمل مؤقتة للفترة ما بين 2023 و 2025، والتي تهدف إلى تعزيز ترسيخ بعد النوع الاجتماعى في المجالات المرتبطة بتعيين وتكوين وترقية الموارد البشرية.

3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعى

طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمى المتعلق بقانون المالية وتلك المنصوص عليها في منشور رئيس الحكومة المتعلق بالبرمجة الميزانية للفترة 2024-2026، اعتمد القطاع المكلف بالانتقال الطاقى سلسلة نتائج مراعية للنوع الاجتماعى (انظر الجدول أدناه) والتي لا زالت تقتصر حصراً على برنامج القيادة والدعم، دون أن تشمل أي من برامج عمل القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن سلسلة النتائج هذه تدمج هدفاً واحداً يتعلق بمأسسة إدارة عمومية تدعم المساواة وتعتمد على منظومة الكفاءات، والذي يتم قياس درجة إنجازه باستخدام ثلاثة مؤشرات لنجاعة الأداء المراعية لبعء النوع الاجتماعى. ويتعلق الأمر بنسبة لولوج النساء للتكوين، ونسبة النساء في مناصب المسؤولية، وعدد الإجراءات المتخذة لمأسسة بعد النوع الاجتماعى (والتي لا تزال مقتصرة على المجالات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
القيادة والدعم	إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة عمومية تدعم المساواة بين الجنسين وقائمة على منظومة الكفاءات	نسبة النساء في مناصب المسؤولية		%34,7	%31
		معدل المستفيدين من التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%54,6	%50
		عدد الإجراءات المتخذة لمأسسة بعد النوع الاجتماعي	-	2	2

المصدر: قطاع الانتقال الطاقوي 2023.

الجدول 19 سلسلة النتائج الملنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الانتقال الطاقوي

2. القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة

يسهر القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة على ضمان تلبية أفضل لاحتياجات المواطنين والمواطنات من السكن، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار بشكل منهجي بعد النوع الاجتماعي في جميع برامج ومشاريعه. وقد تم بالفعل اتخاذ إجراءات في هذا الاتجاه، والتي تشمل بشكل أساسي الجوانب التنظيمية وتلك المتعلقة بالحكامة. ومن المتوقع إرساء إجراءات أخرى انطلاقاً من التوصيات التي سيخلص إليها التحليل الجاري حالياً لمجالات تدخل القطاع الوصي أخذاً بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع : مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

أطلق القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة سنة 2022 إعداد دراسة تحليلية للقطاع أخذاً بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي، بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ويهدف هذا التحليل، الذي يوجد حالياً في مراحله الأخيرة، إلى وضع تشخيص مفصل، استناداً على المعطيات الكمية والنوعية المستخلصة من البحوث الميدانية، للجوانب المرتبطة بالحد من الفوارق بين الجنسين في قطاع السكنى بالمغرب. بالإضافة إلى هذا التشخيص، يرتقب أن يتضمن التحليل المذكور توصيات قادرة على تحديد واستهداف الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بشكل أفضل للاستجابة للاحتياجات الخاصة والمتباينة للسكان من حيث الولوج لسكن وفضاءات حضرية أفضل، وذلك في حدود صلاحيات القطاع الوصي.

2.2. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز

المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

ترتكز رؤية القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة على مجموعة من الأولويات من بينها على الخصوص، تحسين الظروف المعيشية للأسر، وتعزيز العرض السكني، فضلاً عن الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية... وهذا يعني أن الولوج المنصف للنساء والرجال إلى السكن وإلى مجال حضري يتماشى وشروط الحياة الكريمة في مجموع التراب الوطني هو ركيزة أساسية لاستراتيجية عمل قطاع السكنى.

وفي الواقع، يساهم برنامج عمل القطاع الوصي، من خلال الإجراءات المتخذة والمبرمجة للحد من الفوارق بين الجنسين من حيث الولوج للسكن وتحسين الظروف المعيشية للنساء والرجال في المجال الحضري، بشكل كبير في تحقيق الأهداف المسطرة للخطة الوطنية لتعزيز المساواة الثالثة، من حيث حماية المرأة من كافة أشكال العنف والتمييز وتعزيز تمكينها الاقتصادي.

3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

وفقاً لأحكام القانون التنظيمي للمالية ولمنشور رئيس الحكومة المتعلق ببرمجة الميزانية للفترة الممتدة بين 2024 و2026، تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي أعدها القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة برنامجين من برامجها الميزانية.

1.3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع

تم مراعاة بعد النوع الاجتماعي في سلسلة نتائج القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة من خلال مؤشرين لنجاعة الأداء. يقيس المؤشر الأول نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية وبالتالي قياس درجة تحقيق أحد أهداف برنامج "الدعم والتوجيه" والذي يتعلق بتعزيز وتطوير مهارات الموارد البشرية. ويقيس مؤشر نجاعة الأداء الثاني، والذي تم دمج حديثاً في سلسلة نتائج قطاع السكنى وسياسة المدينة، عدد مشاريع سياسات المدينة المستجيبة للنوع الاجتماعي والذي يمكن من قياس مستوى تحقيق الهدف المتعلق بتعزيز ولوجية الجميع لمشاريع التأهيل الحضري المندرجة في إطار سياسة المدينة (انظر الجدول أسفله).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
دعم وتوجيه	تحسين وتطوير كفاءات الموارد البشرية	معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية	38%	40%
سياسة المدينة	تعزيز ولوجية الجميع لمشاريع التأهيل الحضري	عدد مشاريع سياسات المدينة المستجيبة للنوع الاجتماعي	1	

المصدر: قطاع السكنى وسياسة المدينة، 2023.

الجدول 20 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع السكنى وسياسة المدينة

2.3.2. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

اتخذ القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة مجموعة من الإجراءات والمبادرات لتعزيز المساواة بين الجنسين والتي لم يتم اعتبارها في سلسلة نتائجه. ويتعلق الأمر أساساً بالإجراءات التالية:

- إطلاق سنة 2023 إنجاز دراسة تهدف إلى تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشاريع سياسات المدينة على الساكنة المستهدفة، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص في وضعية هشة.
- الإثراء المستمر لآليات إعداد وتتبع المؤشرات المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية، وبرامج محاربة السكن الغير اللائق، ومشاريع سياسات المدينة بالاعتماد على المعطيات المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- الإدماج الجاري حالياً لثلاثة أنظمة مراقبة القطاع العقاري في دفاتر التحملات المتعلقة بالقطاع لجعلها أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي، و يتعلق الأمر بنظام تتبع مواد البناء، ونظام تتبع الإيجارات وتكاليف الإيجار، ونظام تتبع تكاليف البناء.

3. القطاع المكلف بالماء

يعمل القطاع المكلف بالماء على تفعيل استراتيجية مأسسة إدماج النوع الاجتماعي بهذا القطاع والتي تم إطلاقها منذ سنة 2017. حيث سيتم تعزيز هذه الجهود، الآنية والمستقبلية، مراعاة للطابع الخاص للوضعية المائية للمغرب والتي تتسم بفترات جفاف متكررة ينتج عنها انخفاض تدريجي في الموارد المائية. لذلك، يتوخى من خلال التدابير المتخذة والمرتبقة لمواجهة هذه الوضعية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي وفقاً لأهداف استراتيجية القطاع في هذا المجال ولمقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

1.3. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع الاجتماعي

اعتمدت استراتيجية مؤسسة إدماج النوع الاجتماعي بالقطاع المكلف بالماء، والتي تعد الإطار المرجعي لكافة التدابير المتخذة من طرف القطاع بخصوص تعزيز المساواة بين الجنسين، على تحليل قائم على النوع أثناء بلورتها. وبالإضافة إلى ذلك، شرع القطاع المكلف بالماء، سنة 2019، في إنجاز تحليل آخر للنوع في إطار شراكته مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية. وركز هذا التحليل على تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في سلسلة النتائج المعتمدة من طرف القطاع.

2.3. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

شرع القطاع المكلف بالماء، منذ إطلاق استراتيجية مؤسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي بهذا القطاع، في تفعيل مخطط عمل هذه الاستراتيجية والذي يضم أكثر من عشرة مشاريع. وتهم هذه المشاريع إنشاء آليات تنظيمية لإنجاح تنفيذ وتتبع مؤسسة إدماج النوع الاجتماعي في إطار تسيير قطاع الماء، وكذا تعزيز مشاركة النساء على الصعيد المركزي والجهوي بخصوص تحديد وتنفيذ وتقييم سياسة التخطيط للقطاع المكلف بالماء. وبالإضافة إلى ذلك، همت الإجراءات المتخذة في إطار استراتيجية مؤسسة إدماج النوع الاجتماعي بقطاع الماء تعزيز القيادة النسائية بقطاع الماء وبالأخص على صعيد القطاع الوزاري والمؤسسات المنضوية تحت وصايته. وتتوافق هذه الإجراءات المعتمدة مع أهداف الخطة الحكومية للمساواة الثالثة لتمكين النساء من الولوج لعوامل الإنتاج وبيئة سليمة.

3.3. سلسلة النتائج المدمجة للنوع الاجتماعي : تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

على الرغم من انخراط قطاع الماء في تفعيل استراتيجيته المتعلقة بمؤسسة إدماج النوع الاجتماعي منذ نحو خمس سنوات، إلا أن سلسلة النتائج المدمجة للنوع المعتمدة من طرف القطاع لا تعكس المجهودات المبذولة في هذا الصدد. وهكذا، لا تضم هذه السلسلة النتائج سوى مؤشر فرعي وحيد يهم نسبة النساء المستفيدات من الحماية ضد الفيضانات والذي يشير إلى نسبة تحقيق هدف برنامج "الماء" المتعلق بمحاربة التلوث والمشاركة في تقليص المخاطر المرتبطة بالماء.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	انجازات 2022	قانون المالية 2023
الماء	الحد من التلوث والمشاركة في تقليص المخاطر المرتبطة بالماء	نسبة المناطق المتضررة من الفيضانات المعالجة بنسبة مئوية	نسبة النساء المستفيدات من مشاريع الحماية من الفيضانات	%27,23	%28,15

المصدر: قطاع الماء، 2023.

الجدول 21: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الماء

4. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

تميزت سنة 2023 بدخول حيز التنفيذ الظهير الشريف رقم 1-77-22 المتعلق بإصدار القانون الإطار رقم 06-22 الخاص بالمنظومة الصحية الوطنية والذي ينص على اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي في إعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج الصحية. وتعكس المصادقة على القانون الإطار مأسسة بعد النوع في استراتيجية عمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعء النوع

بالنظر لأهمية البيانات المحينة من أجل تطوير وتفعيل ومواكبة وتقييم البرامج الصحية، تعتمد وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، في هذا الإطار، على نظام معلوماتي يتم إغناؤه بمعطيات البحوث الميدانية الدورية التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. وعلى أساس هذه المعطيات، تم إنجاز تحليل النوع الاجتماعي لقطاع الصحة ما بين سنة 2019 و2020 بدعم من مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية.

وفي إطار مواصلة الجهود لإغناء النظام المعلوماتي لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بمؤشرات تراعي بعد النوع الاجتماعي، تعزم الوزارة إنجاز البحث الميداني السابع حول السكان وصحة الأسرة خلال سنة 2024 والتي بدأ الإعداد له سنة 2023. ومن المرتقب أن يأخذ هذا البحث بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.

2.4. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

سطر القانون الإطار رقم 06-22 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-77-22 الخاص بالمنظومة الصحية الوطنية والذي دخل حيز التنفيذ في 16 مارس 2023 مجموعة من المبادئ التي تؤطر المنظومة الصحية الوطنية (المادة 4). وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

- ← المساواة في الولوج إلى العلاج وفي الاستفادة من الخدمات الصحية؛
 - ← الاستمرارية في أداء الخدمات الصحية ؛
 - ← الإنصاف والتوازن في التوزيع المجالي للموارد والبنيات والخدمات الصحية على مجموع التراب الوطني؛
 - ← الحكامة الجيدة؛
 - ← اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي في إعداد السياسات والبرامج والاستراتيجيات الصحية ؛
 - ← التدبير القائم على النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة ؛
 - ← التعاضد في الوسائل؛
 - ← تعبئة جميع المواطنين والمواطنات والمؤسسات والهيئات بالقطاعين العام والخاص وجمعيات المجتمع المدني، وإشراكهم في تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالوقاية من الأوبئة والأمراض وغيرها من الأخطار الصحية، وكذا المتعلقة بالبرامج الرامية إلى تحسين الوضعية الصحية للسكان، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية لهم.
- وبذلك، فإن الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي يعد عنصرا لا يتجزأ في عمليات البرمجة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية. وسيعزز تفعيل البرنامج الوطني للصحة المتعلقة بالتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف التزام وزارة الصحة والحماية الاجتماعية للحد من الفوارق بين النساء والرجال (النساء والرجال على حد سواء هن فاعلات في تطوير عمل المنظومة الصحية الوطنية) ومن الولوج للخدمات الصحية.
- وتتوافق هذه الجهود مع التزامات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في إطار تفعيل الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، خصوصا المحور المتعلقة بوقاية النساء وحمايتهن من جميع أشكال العنف.

3.4. سلسلة النتائج المستجيبة النوع : تفعيل منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية ومنشور رئيس الحكومة المتعلق بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات برسم الفترة 2024-2026، طورت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية سلسلة نتائج مستجيبة للنوع الاجتماعي تتضمن ابرز إجراءاتها الرامية إلى تعزيز الولوج العادل للنساء والرجال للعلاجات والخدمات الصحية، وكذا الرفع من تواجد النساء في الهياكل التنظيمية للوزارة.

1.3.4 سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

استجابة للمبادئ التي تأطر المنظومة الصحية الوطنية، تأخذ وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في العديد من الأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء التي تواكب البرامج الميزانية للوزارة (أنظر الجدول أدناه). ويتعلق الأمر ب:

- البرنامج المتعلق بالموارد البشرية ؛
- البرنامج المتعلق بتعزيز قدرات وزارة الصحة والتخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام النظام الصحي ؛
- برنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة ؛
- البرنامج المتعلق باليقظة الوبائية والرصد والأمن الصحي والوقاية من الأمراض ومراقبتها؛
- البرنامج المتعلق بإجراءات وخدمات الصحة الأولية وما قبل دخول المستشفى وبعده.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
الموارد البشرية وتعزيز قدرات وزارة الصحة	تدبير أمثل للمؤسسات الصحية ومواردها البشرية المؤهلة والمتحفزة من أجل تحسين عرض العلاجات	نسبة المناصب المخصصة للمناطق القروية و المهمشة	نسبة المناصب التي يشغلها الرجال في المناطق القروية والمهمشة	24%	25%
			نسبة المناصب التي تشغلها النساء في المناطق القروية والمهمشة	76%	75%
	تعميم رعاية المرضى من خلال الرفع من القدرة التكوينية الأساسية والمستمرة	عدد خرجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة	عدد خرجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة من الرجال	20%	20%
			عدد خرجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة من النساء	80%	80%
		عدد الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر	نسبة النساء الموظفات المستفيدات من دورات التكوين المستمر	-	56%
			نسبة الرجال الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر	-	44%
تعميم الحماية الاجتماعية	تحسين ظروف عمل مهنيي الصحة مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي ودعم الأعمال الاجتماعية	حصة النساء المعينات في مناصب المسؤولية.		25%	27%
	تعميم الحماية الاجتماعية	نسبة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض	نسبة النساء المستفيدات من التأمين الإجباري عن المرض	49,8%	50%
			نسبة الرجال المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض	50,2%	50%
	دعم التعاقد ومواكبة تنزيل مقتضيات الجهوية الموسعة	عدد العقود المبرمة بين المسؤول عن البرنامج والمديرياتي الجهوية للصحة والتي تراعي بعد النوع الاجتماعي		48	72

تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية	عدد التدخلات المنجزة من طرف الوحدات الصحية المتنقلة	9.483	13.000
	معدل استعمال وسائل منع الحمل العصرية	%11,8	%18
ضمان الولوج للخدمات الصحية لفائدة السكان ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المسنين والنساء والأطفال ضحايا العنف	عدد النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي المتكفل بهم لدى الوحدات المدمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف بالمستشفيات	29.614	24.500
	نسبة الأشخاص (البالغين والأطفال) المتعايشون مع داء المناعة المكتسبة الذين يستفيدون من مضادات الفيروسات القهقرية	%95	%95
تحسين الولوج المنصف للسكنة، نساء وفتيات، ورجال وفتيات من جميع الفئات، إلى خدمات الوقاية من الأمراض المعدية.	نسبة الرجال المتعايشون مع داء المناعة المكتسبة الذين يستفيدون من مضادات الفيروسات القهقرية	%95	%76
	نسبة النجاح في علاج مرض السل بجميع أشكاله بالنسبة للنساء	%88	
الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	نسبة النجاح في علاج مرض السل بجميع أشكاله للنساء	%88	
	معدل الاستجابة للطلبات الصحية الاجتماعية من طرف الساكنة ومختلف المؤسسات -رجال		%88
تحسين الولوج للرعاية الصحية والتكفل بالمستشفيات	معدل الاستجابة للطلبات الصحية الاجتماعية من طرف الساكنة ومختلف المؤسسات حسب الجنس (رجال/نساء)		%82
	معدل الاستجابة للطلبات الصحية الاجتماعية من طرف الساكنة ومختلف المؤسسات -نساء		

المصدر: وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، 2023.

الجدول 22: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

تتم مواكبة الهدف المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية والذي يندرج في إطار البرنامج المتعلق بالتخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية من خلال مؤشر النجاعة الذي يبين نسبة النساء والرجال المستفيدين من نظام التأمين الصحي الإجباري. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن النساء يشكلن نصف المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض. وهكذا، سيتمكن دخول القانون رقم 27-22 حيز التنفيذ، في دجنبر 2022، والذي يعدل ويتمم القانون رقم 65-00 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية، الذي يقر بتعويض نظام "راميد" بنظام "التأمين الإجباري عن المرض- التضامن" خاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل نفقات الاشتراك، من تعزيز ولوج النساء للتغطية الصحية، خصوصا النساء في حالة هشاشة.

وفي نفس الإطار، التزمت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، من خلال البرنامج الصحي الوطني للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بتعزيز ولوج هذه الفئات إلى الخدمات الصحية. في هذا الصدد، اتخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات تتعلق بإحداث وحدات مدمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف وضمان التتبع الطبي والاجتماعي ومجانية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف... ومن أهم الإنجازات المسجلة في إطار هذا البرنامج، برسم سنة 2022، هي كالتالي:

- ➔ تطوير نجاعة الوحدات المدمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف خصوصا بعد تسجيل ارتفاع، بين سنة 2021 و2022، في عدد النساء والأطفال ضحايا العنف المتكفل بهم ب 15% و 47% على التوالي؛
- ➔ إطلاق مسلسل إنجاز الخطة الاستراتيجية الثانية للبرنامج الصحي الوطني للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف؛
- ➔ إنجاز وتوفير أطقم لجمع الأدلة الجنائية بأربع مواقع تجريبية نموذجية لفائدة النساء والفتيات ضحايا الاغتصاب؛

← إطلاق مسار إنجاز آلية لتقييم خطر العود لدى مرتكبي أعمال العنف ضد النساء...

وجدير بالذكر، أن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب قاما، سنة 2023، بتجديد شراكتهم عبر التوقيع على اتفاقية جديدة تهدف إلى المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي فيما يخص الولوج المتكافئ لخدمات صحية ذات جودة. وستدعم هذه الشراكة البرامج والمشاريع التي أطلقتها الوزارة من أجل الحد من الفوارق بين الجنسين في الولوج للخدمات الصحية.

4.4. التقدم المحرز على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي للنهوض بالمساواة بين الجنسين

في إطار مواصلة الدينامية التي انطلقت منذ سنة 2020 مع الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، شهدت سنتي 2022 و2023 المصادقة على مجموعة من النصوص القانونية من أجل تنزيل إصلاح المنظومة الصحية وتعميم الحماية الاجتماعية. وتمثل هذه الأوراش الكبرى رافعة لتثمين الرأسمال البشري للنساء وتمكينهن الاقتصادي.

ونخص بالذكر، تعديل القانون رقم 65-00 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية للأخذ بعين الاعتبار مقتضيات القانون رقم 22-09 الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض إضافة إلى المراسيم التطبيقية ذات الصلة (مرسوم 2.22.797 ل 29 نونبر 2022 لتطبيق القانون رقم 65-00 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض للفئات غير القادرة على أداء واجبات الاشتراك).

وتجدر الإشارة كذلك إلى دخول حيز التنفيذ، في يونيو 2023، للقانون رقم 60-22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للأشخاص القادرين على أداء واجبات الاشتراك والذين لا يمارسون أي نشاط مأجور أو غير مأجور. ويحدد هذا القانون الفئة المؤهلة للاستفادة من هذا النظام، شريطة ألا يكونوا ضمن المستفيدين من أي نظام للتأمين الإجباري عن المرض. وسيتم تحديد قدرتهم على الاشتراك من خلال نظام استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

5. القطاع المكلف بالتربية الوطنية

شرع قطاع التربية الوطنية في نهج دينامية غير مسبقة لتفعيل خارطة الطريق الجديدة لإصلاح منظومة التعليم للفترة 2022-2026. وفي هذا السياق، التزم القطاع بتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع لضمان ولوج جميع الفتيات والفتيان إلى مدرسة عمومية ذات جودة عالية. ولذلك تعتبر التحديات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين في صلب خارطة الطريق المذكورة.

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

تعتبر الدراسة القطاعية المراعية لبعده النوع الاجتماعي التي أنجزها قطاع التربية الوطنية خلال سنة 2019، بشراكة مع "الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية" و"الوكالة الفرنسية للتنمية"، أحد المعايير الرئيسية التي ساهمت في إثراء سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي طورها القطاع.

2.5. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تهدف خارطة الطريق الجديدة لإصلاح نظام التعليم الوطني للفترة 2022-2026 إلى:

- ← التقليص بنسبة 30% من الهدر المدرسي من أجل إعطاء دفعة قوية لإلزامية التعليم وتعميم التعليم الأولي.
- ← تعزيز اكتساب المعارف والمهارات الأساسية وذلك من خلال مضاعفة نسبة التلاميذ الذين يتقنون المعارف الأساسية بالتعليم الابتدائي.
- ← تكريس قيم الانفتاح والمواطنة من خلال مضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة التربوية الموازية.

ولتحقيق ذلك، تركز خارطة الطريق الجديدة المبنية على نموذج إداري جديد لإصلاح التعليم على ثلاثة محاور وهي:

- ← التلميذ: من خلال توفير فرص متساوية للفتيات والفتيان في سن التمدرس من أجل الولوج الى تعليم ذو جودة عالية.
 - ← الأستاذ (ة): من خلال ضمان تكوين متميز يعتمد على الجانب العملي مما سيمكن الأساتذة من تبني بيداغوجية فعالة داخل الفصول الدراسية، وأيضا ضمان تحسين ظروف العمل لتلبية احتياجاتهم.
 - ← المؤسسة التعليمية: من خلال تحسين ظروف الاستقبال والتجهيزات بالمؤسسات التعليمية للمساهمة في تحفيز التلاميذ والأساتذة، دون نسيان دعم الأنشطة التربوية الموازية والرياضية التي تساهم في تطوير قدرات ومهارات التلاميذ.
- وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل خارطة الطريق لازال مستمرا سنة 2023، وذلك من خلال عدة برامج تهدف الى تحقيق الطموحات التي تحملها خارطة الطريق المذكورة (انظر الجدول أدناه).

الأهداف المنتظرة	البرامج
وضع نموذج جديد للمدرسة العمومية	- برنامج التعليم الاولي - برنامج التعليم الابتدائي - برنامج التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي - برنامج الأنشطة التربوية الموازية
إعداد الشروط لتنزيل النموذج الجديد للمدرسة العمومية	13 برنامجا هيكليا تغطي المجالات المتعلقة بما يلي: - الدعم الاجتماعي، - الصحة المدرسية، - تحسين شعب البكالوريا، - المدارس المدمجة، - المسارات المتنوعة، - المناهج المدرسية للتعليم الثانوي، - نظام موحد للأطر التربوية، - التكوين الأولي لفائدة هيئة التدريس، - التطوير المهني للأساتذة، - تنظيم المستوى الدراسي، - التخطيط والبرمجة، - إعداد لوحات القيادة
تحسين ظروف الاستقبال والتجهيزات بالمؤسسات التعليمية	3 برامج تهدف إلى تعزيز وحماية المبادرات المحلية في مجال ظروف الاستقبال بالمؤسسات التعليمية ومشاريع المؤسسات المدمجة.

المصدر: قطاع التربية الوطنية، 2023.

الجدول 23: تفعيل خارطة الطريق لإصلاح التعليم للفترة 2022-2026

وتتماشى الأهداف المحددة في خارطة الطريق الجديدة لمنظومة التربية الوطنية (2022-2026) مع أهداف الخطة الحكومية الثالثة للمساواة (2023-2026)، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز ولوج الفتيات والفتيان بشكل متساو إلى مدرسة عمومية توفر تعليماً ذو جودة عالية يقدمه أساتذة وأستاذات مدربين في ظروف عمل جيدة.

ويعتبر قطاع التربية الوطنية شريكا مهما في تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة ، من خلال تنفيذ 18 إجراء يتعلق بالمحاور الثلاثة التالية للخطة (انظر الجدول أدناه):

المحور الاول من الخطة الحكومية الثالثة للمساواة
البرنامج 1: تمكين النساء اقتصادياً وتعزيز قيادتهن
1. تعميم التعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 5 سنوات مع توظيف مكونين ومكونات مؤهلين ومدرسين.
2. دمج مفاهيم المساواة بين الجنسين (الأعمال المنزلية، والشغل، إلخ) في المقررات الدراسية ومهارات ريادة الأعمال ومكانة النساء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد والتخلص من أي نوع من التصورات النمطية.
3. تسريع وتيرة بناء الداخليات لفائدة الفتيات، خاصة في المناطق القروية، وتحسين الخدمات والإدارة الخاصة بها.
4. تحسين ولوج الفتيات الصغيرات إلى التربية البدنية والرياضة وذلك لتعزيز دمجهن الاجتماعي.
5. وضع خطة جهوية ذات بعد اجتماعي لمكافحة الهدر والفشل الدراسي وتعزيز الدعم المدرسي خاصة بالمناطق القروية وفي الاحياء الشبه حضرية .
6. وضع آليات لتعزيز مكانة الفتيات الصغيرات والأستاذات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
7. تنظيم قوافل توجيهية على مستوى المدارس الثانوية الاعدادية والتأهيلية من أجل تشجيع الفتيات على الالتحاق ببعض شعب التكوين المهني تكون عادة مقتصرة عادة على المتدربين الذكور (مثال الميكانيك، الكهرباء، إلخ).
8. اعطاء الانطلاقة لحملة إعلامية عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعية والدعاية الخارجية، إلخ حول أهمية تهمدرس الفتيات، والآثار السلبية لزواج القاصرات، ونجاحهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتأثيراتها على النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.
المحور الثاني من الخطة الحكومية الثالثة للمساواة
البرنامج الثاني: الوقاية والحماية: بيئة حامية للنساء
9. مرافقة المراهقات والشباب في انتقالهم من مرحلة المراهقة إلى مرحلة البلوغ.
10. تنسيق مراقبة العنف في الفضاءات المدرسية بين مختلف المؤسسات و المتدخلين.
11. تطوير أنشطة توعية و/أو تعليمية حول المخاطر والآثار الناتجة عن العنف القائم على البعد الاجتماعي والأجهزة الوقائية التي تستهدف التلاميذ فتيات-فتيان وأبائهم وأمهاتهم.
12. انشاء مراكز للاستعلام والتوجيه لفائدة ضحايا العنف في الجامعات والمؤسسات التعليمية.
13. إنشاء آليات للإبلاغ عن أعمال العنف والتحرش القائم على البعد الاجتماعي في الجامعات والمؤسسات التعليمية.
14. تصميم أنشطة للتوعية ضد التقبل الثقافي لزواج القاصرات والاحكام المسبقة التي تتعرض لها القاصرات المتزوجات.
15. إنشاء برامج خاصة أو انتقالية لـ "إعادة إدماج" الفتيات بعد الانسحاب بسبب الزواج و/أو الحمل
المحور الثالث للخطة الحكومية للمساواة الثالثة
البرنامج 3: تعزيز الحقوق ومكافحة التمييز
16. متابعة مراجعة الكتب المدرسية والمواد التعليمية الرقمية التي تهدف الى مكافحة الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وتناقش قضايا المساواة.
17. تكوين أساتذة وأستاذات المستويين الابتدائي والاعدادي والمأطرين الرياضيين حول المساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية ووضع أنشطة بيداغوجية حول الموضوع.
18. وضع (أو تحضير) وتنفيذ خطة وطنية من أجل توسيع العرض بالمدارس الشاملة و تشجيع تهمدرس الفتيات المنحدرات من الاوساط الهشة.

المصدر: قطاع التربية الوطنية، 2023.

الجدول 24: مجالات تدخل قطاع التربية الوطنية في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة

3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

وفقاً لأحكام القانون التنظيمي للمالية وللمنشور رئيس الحكومة المتعلق بالبرمجة الميزانية للفترة ما بين 2024 و 2026، اعتمد قطاع التربية الوطنية سلسلة نتائج تأخذ بعين الاعتبار بعد الاجتماعي تتكون من ثلاثة برامج ميزانية. ويتعلق الأمر ببرنامج حكمة المنظومة وتعبئة الفاعلين، وبرنامج الإنصاف وتكافؤ الفرص والإزامية التعليم، وبرنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع.

1.3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي وضعها القطاع

يأخذ قطاع التربية الوطنية بعين الاعتبار وبشكل واضح بعد الاجتماعي في بلورة سلسلة نتائجه (انظر الجدول أدناه) على مستوى الهدف الذي يسعى إلى مأسسة بعد النوع الاجتماعي بالنظام التربوي والمرتببط ببرنامج حكمة المنظومة وتعبئة الفاعلين. ويتم متابعة مستوى تحقيق هذا الهدف من خلال مؤشرين لنجاعة الأداء المراعيان للبعد الاجتماعي ويتعلق الامر بعدد فرق تدبير مقارنة النوع المحدثة على الصعيدين المركزي والجهوي ونسبة مسؤولي ومسؤولات المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوين حول محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وبالنسبة لبرنامج الانصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم، فقد تم إدماج بعد الاجتماعي على مستوى هذا البرنامج من خلال مجموعة من مؤشرات الاداء الفرعية المواكبة لمجموعة من أهدافه. ويشير تحليل مستويات هذه المؤشرات الفرعية خلال سنة 2022 إلى تحسن إيجابي لولوج الفتيات إلى التعليم الأولي، حيث يبلغ المؤشر العام للمساواة بين الجنسين الفتيات/الفتيان في التعليم الأولي 1,02، وبالتعليم الابتدائي تصل نسبة التمدرس إلى 100%، وإلى 78,2% بالتعليم الإعدادي مقابل 73,3% بالنسبة للأولاد. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الهدر المدرسي لدى الفتيات بالتعليم الإعدادي يواصل انخفاضه ليصل إلى 7,5% مقابل 12,8% بالنسبة للفتيان، في حين يبلغ هذا المعدل بالتعليم الابتدائي بالنسبة للفتيات والفتيان نفس المستوى أي 2%.

أما فيما يتعلق ببرنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع، فيتم تتبع مستويات تحقيق العديد من أهدافه من خلال مؤشرات الأداء الفرعية المستجيبية للنوع الاجتماعي. وهكذا، فإن دراسة هذه المؤشرات الفرعية تشير إلى ارتفاع نسبة ولوج الفتيات إلى التعليم التأهيلي، ويظهر ذلك في نسبة تـمدرس الفتيات بالتعليم التأهيلي والتي وصلت سنة 2022 إلى حوالي 51,4% مقابل 37,3% بالنسبة للفتيان. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت نسبة الحصول على شهادة البكالوريا لدى الفتيات خلال سنة 2022 إلى 80,92% مقابل 73,55% لدى الذكور. ويجب التنويه بالتقدم الملحوظ فيما يخص ولوج الفتيات للتخصصات العلمية والتقنية، حيث بلغت نسبة الفتيات في التخصصات العلمية والتقنية من إجمالي عدد التلاميذات في الثانوي التأهيلي حوالي 70% سنة 2022 مقابل 67% بالنسبة للذكور.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
برنامج مكافحة المظالم وتعبئة القاعين	مأسسة مقارنة النوع في المنظومة التربوية	عدد فرق تدبير مقارنة النوع المحدث على الصعيدين المركزي والجهوي		13	13
		نسبة مسؤولي المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوين حول محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي		5,6%	30%
برنامج الزامية التعليم مع ضمان الانصاف والجودة	تسريع تعميم التمدرس بالتعليم الأولي بالنسبة للأطفال ما بين 4 و 5 سنوات	النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (بين 4 و 5 سنوات)	النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (إناث) - المجموع -	77%	78%
			النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (ذكور) - المجموع -	75,4%	86%
		نسبة التكافؤ	نسبة التكافؤ إناث / ذكور بالتعليم الأولي	1,02	0,91
	تدريس جميع التلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة	النسبة الصافية للتمدرس بالابتدائي	النسبة الصافية للتمدرس بالابتدائي (إناث)	100%	100%
			نسبة التكافؤ إناث / ذكور	1	1
		نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) بالابتدائي	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) بالابتدائي إناث	38,5%	40,2%
		نسبة الانقطاع عن الدراسة	نسبة الانقطاع عن الدراسة (إناث)	2%	1,7%
			نسبة الانقطاع عن الدراسة (ذكور)	2%	1%
		نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي	نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (إناث)	96,01%	97%
			نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (ذكور)	92,55%	95%

النسبة الصافية للتدريس بالاعدادي (اناث)	النسبة الصافية للتدريس بالاعدادي (ذكور)	نسبة التكافؤ إناث / ذكور	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) بالاعدادي	نسبة الانقطاع عن الدراسة بالاعدادي	نسبة الحصول على شهادة التعليم بالاعدادي	تدريس أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم الاعدادي وفقا لمستويات الكفايات المطلوبة	
النسبة الصافية للتدريس اجمالي (ذكور)	النسبة الصافية للتدريس اجمالي (اناث)	حصة التهييزات المتأخرات بسنة واحدة	حصة التهييزات المتأخرات بأكثر من سنة إناث	نسبة الانقطاع عن الدراسة (ذكور)	نسبة الانقطاع عن الدراسة (اناث)	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) بالثانوي التأهيلي	حصة التلاميذ المتأخرين
نسبة الانقطاع عن الدراسة (ذكور)	نسبة الانقطاع عن الدراسة (اناث)	نسبة الحصول على شهادة البكالوريا ذكور	نسبة الحصول على شهادة البكالوريا اناث	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار (اناث)	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار (ذكور)	نسبة التلاميذ الشعب العلمية والتقنية (اناث)	نسبة التلاميذ الشعب العلمية والتقنية (ذكور)

برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع

المصدر: قطاع التربية الوطنية، 2023.

الجدول 25: سلسلة النتائج المراجعة لبعء الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع التربية الوطنية

2.3.5. إجراءات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع

قام قطاع التربية الوطنية وبشراكة مع العديد من الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية بإطلاق مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ويتعلق الامر ب:

- ← مشروع مواكبة مدرس الفتاة في المناطق القروية (الانتقال بين المستويات الدراسية) الذي تم تنفيذه بشراكة مع الجمعيات التي تعمل في مجال التعليم غير النظامي.
- ← مشروع مواكبة المراهقين والمراهقات والشباب في وضعية هشّة في مرحلة انتقالهم إلى مرحلة ولوج سوق الشغل، بالتعاون مع اليونيسف. ويهدف هذا المشروع إلى تمكين ومرافقة حوالي 200 فتاة في السنة السادسة من التعليم الابتدائي في 8 جماعات قروية...

6. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

ترتكز الرؤية الجديدة، التي تؤطر تحول منظومة التعليم العالي في أفق سنة 2030، والتي اعتمدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، على عدة أسس بما في ذلك تلك المتعلقة بوضع ميثاق للإنصاف وتكافؤ الفرص في مجال النوع الاجتماعي والاندماج الاجتماعي. ومن خلال ذلك، فإن الرهانات المتعلقة بتحقيق المساواة القائمة بين الجنسين في قطاع التعليم العالي توجد في قلب استراتيجية التطور والتحول لهذا القطاع.

1.6 تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تستند الإجراءات التي اتخذتها وخططت لها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات تدخلها، حصريا إلى التوجيهات الاستراتيجية لخطة التحول الخاصة بها، نظرا لعدم توفر القطاع حتى الآن على تحليل من منظور النوع الاجتماعي لمجالات عمله.

2.6 مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار خطة لتغيير منظومة التعليم العالي في أفق سنة 2030، تتضمن توجيهاتها الاستراتيجية ما يلي:

- ← تكريس الشفافية في كافة الشعب والأنظمة الجامعية؛
- ← وضع ميثاق أخلاقي يحدد المسؤولية الاجتماعية والبيئية للجامعة؛
- ← تطوير نظام جامعي لتعزيز التميز الأكاديمي والعلمي والتدبيري؛
- ← وضع ميثاق للإنصاف وتكافؤ الفرص في مجال النوع الاجتماعي والاندماج الاجتماعي؛
- ← تنظيم الانفتاح على احتياجات سوق الشغل الوطني.

واستنادا إلى هذه التوجيهات، أصبحت الآن مسألة مراعاة بعد النوع الاجتماعي مكونا جوهريا في الاستراتيجية الجديدة للتعليم العالي، المصممة لتكون أكثر اهتماما بالقضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين النساء والرجال في الولوج إلى المعرفة التي توفرها الجامعات، وفي استخدام البنية التحتية للبحث العلمي والابتكار، وتوفير السكن الجامعي، والمنح الجامعية، وإدارة الجامعة.

ويهدف هذا الإدماج الصريح لبعد النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الجديدة لقطاع التعليم إلى تعزيز تدخلات الوزارة في إطار تنفيذ البرنامج الثالث للمساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز تمكين النساء ومكافحة كل أشكال العنف ضدها.

3.6. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وفقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية ولمنشور رئيس الحكومة بشأن برمجة الميزانية للفترة من 2024 إلى 2026، إعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار سلسلة نتائج تراعي بعد النوع الاجتماعي والتي تهم حصريا البرامج المتعلقة بالتعليم.

1.3.6. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

تدمج سلسلة النتائج التي أنجزتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بعد النوع الاجتماعي بشكل واضح، خصوصا على مستوى مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء يشاران إلى نسبة المسجلين الجدد في التعليم العالي وكذلك نسبة الطلاب والطالبات في التعليم العالي الجامعي العمومي. ويرصد هذان المؤشران الفرعيان مدى تحقيق الهدف المتعلق بتعزيز الاستجابة للطلبات المتزايدة للولوج إلى التعليم العالي. ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة الطالبات في التعليم العالي العام بلغت 53% سنة 2022، وهو مستوى يتجاوز بقليل عتبة المناصفة.

وفي نفس السياق، يتم رصد تحقيق هدف البرنامج المتعلق بتحسين الأداء الداخلي للتعليم العالي من خلال مؤشري أداء فرعيين يراعيان النوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بالمعدل الظاهري لتخرج الطالبات والطلاب بسلك الإجازة/البكالوريوس بالتعليم العالي العمومي وبمعدل الهدر لدى الطالبات والطلبة في السنة الأولى من سلك الإجازة/البكالوريوس. وتشهد النتائج التي تم تحقيقها سنة 2022 وتلك المخطط لها في سنة 2023 على استمرار تفوق الطالبات على الطلاب من منظور مؤشر التخرج. كما أن مستويات الهدر في السنة الأولى من سلك الإجازة من قبل الطلاب تظل أعلى من نظيرتها لدى الطالبات.

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
التعليم العالي	تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي	عدد المسجلين الجدد بالتعليم الجامعي العمومي	نسبة الطالبات الجددات المسجلات بالتعليم الجامعي العمومي	54%	52.6%
			نسبة الطالبات الجددات المسجلات بالتعليم الجامعي العمومي	53%	51.4%
	تحسين الأداء الداخلي لمنظومة التعليم العالي	معدل التخرج من الإجازة/بكالوريوس في التعليم العالي بالجامعات العمومية حسب الجنس	معدل تخرج الطالبات بالإجازة/بكالوريوس في التعليم العالي بالجامعات العمومية	45%	61%
			معدل تخرج الطلاب بالإجازة/بكالوريوس في التعليم العالي بالجامعات العمومية	37%	53%
		معدل الهدر المدرسي بالسنة الأولى من الإجازة/بكالوريوس لدى الطالبات	معدل الهدر المدرسي بالسنة الأولى من الإجازة/بكالوريوس لدى الطالبات	17%	18%
			نسبة الهدر المدرسي بالسنة الأولى من الإجازة/بكالوريوس لدى الطلاب	19%	20%

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2023.

الجدول 26: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

استجابة للتوجيهات الاستراتيجية الجديدة لقطاع التعليم العالي، فوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مطالبة بضم البرامج المتعلقة بالقيادة والحكامة والبحث العلمي والتكنولوجي والدعم الاجتماعي للطلبة إلى سلسلة نتائجها المستجيبة للنوع الاجتماعي.

2.3.6. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج القائمة على النوع الاجتماعي

اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار العديد من الإجراءات لدعم المساواة في ولوج الطالبات والطلاب إلى الخدمات الاجتماعية الجامعية. وتهم هذه الإجراءات، إضافة إلى تلك التي تم اعتبارها في سلسلة النتائج المستجيبة للنوع، ما يلي:

- ← استمرار الجهود لتحسين ولوج الطالبات للسكن الجامعي. حيث بلغت نسبة تلبية طلبات الحصول على السكن الجامعي 53% بالنسبة للطالبات خلال الموسم الجامعي 2022-2023؛
- ← تعزيز حصول الطالبات والطلاب على الوجبات الغذائية داخل الأحياء الجامعية والاستفادة من التغطية الصحية؛
- ← تعزيز رقمته الخدمات الجامعية وضمان ولوج منصف بين الطالبات والطلاب :

(... « <https://drive.onousc.ma> », « <https://carteminhaty.onousc.ma> », « <https://boursessup-etranger.onousc.ma> », « <https://logement.onousc.ma> » ...).

وفي نفس السياق، تعتزم الوزارة اتخاذ عدة إجراءات لتشجيع المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة والفتيات على مستوى الإدارة المركزية والجامعات. وتتفرع هذه الإجراءات على النحو التالي:

- ← رفع مستوى الوعي بين الطالبات و الطلاب الشباب بشأن مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ← إعداد دفتر تحملات متعلق بإحداث مراكز الاستماع و الإعلام و التوجيه داخل الجامعات ، يتضمن أيضا محور الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ← الوقاية من العنف الرقمي بالوسط الجامعي، ، وذلك عن طريق إحداث دليل للوقاية؛
- ← تحسيس المتدخلين الجامعيين حول قضايا المساواة بين الجنسين ومكافحة الصور النمطية.
- ← تحسيس المتدخلين الجامعيين حول قضايا المساواة ومكافحة الصور النمطية وإنشاء أنشطة بيداغوجية...

4.6. التقدم المحرز على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي للنهوض بالمساواة بين الجنسين

أحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على مستوى إدارتها المركزية خلية تعنى بمقاربة النوع الاجتماعي تابعة لمديرية الموارد البشرية وتتكون من ممثلات أو ممثلين عن كل مديرية مركزية وممثلة أو ممثل عن المكتب الوطني للأشغال الجامعية والاجتماعية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة تعتزم تنظيم دورة تكوينية لفائدة أعضاء هذه الخلية حول مواضيع تتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي.

7. القطاع المكلف بالشباب

يضطلع قطاع الشباب بمهام رئيسية تتمثل في وضع وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الشباب والطفولة وتعزيز حقوق المرأة. وبذلك، يلعب هذا القطاع دورا مهما في تعزيز تمكين المرأة والفتاة وحماية حقوقهن.

1.7. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

بالإضافة إلى تحليل القطاع من منظور النوع الاجتماعي، الذي تم إنجازه في إطار شراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وبتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، تم أيضا إطلاق أشغال إنجاز دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي، في شهر غشت من سنة 2023، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتندرج هذه الشراكة في إطار مخطط عمل تم توقيعه سنة 2023 بين قطاع الشباب وست وكالات تنتمي لمنظومة هيئة الأمم المتحدة. ويعتبر دعم وتقوية بعد النوع الاجتماعي ضمن البرامج الموجهة للشباب من المحاور الرئيسية لهذه الشراكة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل الجديد يهدف إلى إجراء تدقيق يراعي بعد النوع الاجتماعي من أجل تحديد القضايا الرئيسية المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتحليل درجة مراعاة بعد النوع الاجتماعي في السياسة الوطنية المندمجة للشباب. وسيسمح هذا التدقيق لقطاع الشباب بتحديد الوضع المرجعي من حيث أخذ بعد النوع الاجتماعي في الاعتبار ووضع خارطة طريق تحدد التوصيات الاستراتيجية والتنفيذية لتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الميزانية للقطاع.

2.7. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يظل تقليص الفوارق بين الجنسين في صلب استراتيجية عمل قطاع الشباب وذلك انسجاما مع المهام والمسؤوليات المنوطة به. حيث يساهم القطاع بشكل كبير في الحد من جميع أنواع العنف القائمة على النوع الاجتماعي.

ويعتمد القطاع على مجموعة من الأنشطة بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفتيات والشابات والنساء (كمنح تكوينات مؤهلة ومهنية لسوق الشغل ومواكبة الفتيات والنساء حاملات المشاريع، وكذا إطلاق مراكز الانصات لفائدة النساء ضحايا العنف...). وقد جعلت هذه الآليات من القطاع طرفا مهما في تنزيل الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الثالثة (2023-2026)، خصوصا، البرامج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء (مغرب التمكين والريادة) ومحاربة جميع أشكال العنف المبني على النوع.

3.7. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تمشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ومنشور رئيس الحكومة المتعلقة بالبرمجة الميزانية برسم الفترة 2024-2026، طور قطاع الشباب سلسلة نتائج قائمة على النوع الاجتماعي تغطي برامجها الميزانية.

1.3.7. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الشباب

تغطي سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي اعتمدها قطاع الشباب مجمل البرامج والأهداف ومؤشرات النجاعة وكذلك المؤشرات الفرعية المراعية في معظمها لبعد النوع الاجتماعي. ويدل ذلك على الدمج الفعال للقضايا المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في استراتيجية عمل القطاع (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
القيادة والحكامة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	48,92%	49%
			نسبة ولوج الرجال للتكوين	51,08%	51%
الشباب والأطفال والنساء	تعزيز تأطير الشباب والأطفال ودعم النسيج الجمعوي وتمكين المرأة	عدد الشباب المستفيدين من المخيمات حسب الجنس	عدد الشباب والأطفال المستفيدين من المخيمات في الوسط الحضري- ذكور	53.637	84.000
			عدد الشباب والأطفال المستفيدين من المخيمات في الوسط الحضري- إناث	26.819	56.000
			عدد الشباب والأطفال المستفيدين من المخيمات في الوسط القروي- ذكور	48.278	36.000
			عدد الشباب والأطفال المستفيدين من المخيمات في الوسط القروي- إناث	24.139	24.000
		عدد المستفيدين من الأنشطة المنظمة	عدد المستفيدات إناث من الأنشطة المنظمة بمؤسسات دور الشباب	2.146.503	2.500.000
			عدد المستفيدين ذكور من الأنشطة المنظمة بمؤسسات دور الشباب	3.160.415	3.250.000

18.000		عدد أطر المخيمات الحاصلين على الشواهد والدبلومات-ذكور	عدد أطر المخيمات الحاصلين على الشواهد والدبلومات	
12.000		عدد أطر المخيمات الحاصلين على الشواهد والدبلومات-إناث		
%45		نسبة المستفيدين من التبادل الثقافي والمقامات اللغوية المنظمة لفائدة الشباب حسب الجنس	نسبة المستفيدين من التبادل الثقافي والمقامات اللغوية المنظمة لفائدة الشباب حسب الجنس	
%55	(²⁸)	نسبة المستفيدين ذكور من التبادل الثقافي والمقامات اللغوية المنظمة لفائدة الشباب حسب الجنس		
%70	%68		نسبة الخريجات المؤهلات مهنيًا	تعزيز التأهيل المهني لفائدة المرأة والفتاة
%22	%28		نسبة المتدربات من اجا إحداث أنشطة مدرة للدخل	
75	70	عدد مؤسسات الشؤون النسوية المؤهلة و/أو المجهزة	عدد المؤسسات المؤهلة و/أو المجهزة التي تراعي بعد النوع الاجتماعي	تطوير المرافق والتجهيزات التي تراعي الحاجيات الخاصة للفتيات والذكور
5	2	عدد مراكز حماية الطفولة المحدثة و/أو المجهزة		

المصدر: قطاع الشباب، 2023.

الجدول 27: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الشباب

وبذلك، تسلط سلسلة النتائج المستجيبة للنوع التي اعتمدها قطاع الشباب الضوء على المجهودات التي يبذلها القطاع لتقليص الفوارق بين الجنسين من حيث الولوج إلى الخدمات العمومية المقدمة. ويتعلق الأمر بـ:

- ← الولوج لمخيمات الاصطياف بالوسطين الحضري والقروي؛
- ← الولوج للتكوين لفائدة أطر مخيمات الاصطياف؛
- ← الولوج للتبادل الثقافي والمقامات اللغوية؛
- ← ولوج المرأة لخدمات التأهيل المهني؛
- ← الولوج للتكوين لفائدة النساء من أجل إنشاء أنشطة مدرة لدخل.

وفي نفس الإطار، تتضمن سلسلة النتائج مؤشرات نجاعة الأداء التي تحدد عدد المؤسسات المهتمة بالشؤون النسوية المؤهلة و/أو المجهزة. وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، تدمج سلسلة النتائج الجهود التي يبذلها القطاع لتحسين ولوج موظفات القطاع للتكوين.

ومن المتوقع أن يتم تحسين هذه السلسلة وإثرائها بشكل أكبر على ضوء النتائج المتوقعة للتحليل من منظور النوع الاجتماعي لقطاع الشباب الذي تم إطلاقه في غشت 2023، بما في ذلك تفعيل خارطة الطريق لترسيخ بعد النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع الخاصة بالقطاع.

²⁸ لم يتم قطاع الشباب بتنفيذ الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار خلال سنة 2022.

2.3.7. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

بالإضافة إلى الإجراءات المدرجة في سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي، يوضح الجدول التالي المشاريع والإجراءات الأخرى التي اعتمدها القطاع المكلف بالشباب من أجل تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

البرنامج/المشروع	الأهداف والمحتوى
برنامج "يعني" بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية	يتضمن هذا البرنامج بناء قدرات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 سنة في مجال الابتكار الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود ودعم الحلول المبتكرة التي يقودها الشباب. ويدعم البرنامج قادة المشاريع من خلال تنظيم منتديات إقليمية وأوراش عمل تكوينية في مجالات مبتكرة. وتمثل الفتيات حاملات المشاريع 23% من المستفيدين من هذا البرنامج.
البرنامج النموذجي للابتكار وروح المقابلة " UPSHIFT Maroc "	يهدف هذا البرنامج، الذي أطلق في دجنبر 2020، بشراكة مع اليونيسف، إلى دعم الشباب في وضعية هشاشة، وخاصة الفتيات الصغيرات، لتطوير المهارات التي تعزز اندماجهم الاجتماعي والمهني. وفي سنة 2022، استفاد ما يقرب من 406 شاب وشابة من البرنامج، 62% منهم من الفتيات.
مكافحة العنف ضد النساء والفتيات	شرع قطاع الشباب تدريجيا في العديد من الإجراءات لدعم النساء والفتيات ضحايا العنف. وتتمثل هذه الإجراءات في: ← إحداث خلية مركزية لرعاية النساء ضحايا العنف من خلال تزويدها بمهام تنسيق ومتابعة وتقييم عمل اللجان المشكلة لهذا الشأن على المسويين الجهوي والمحلي. ← إنشاء 60 خلية لا مركزية في مختلف الجهات؛ ← إنشاء 130 وحدة استماع للنساء ضحايا العنف في 12 جهة (كل وحدة من هذه الوحدات تتوفر على إطار مكلف بالتدبير). وتقوم هذه الوحدات المركزية واللامركزية بمهام الاستقبال والاستماع والدعم والإرشاد ومرافقة النساء ضحايا العنف.

المصدر: قطاع الشباب، 2023.

الجدول 28: البرامج والمشاريع المعتمدة من طرف قطاع الشباب لتعزيز تمكين المرأة والتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف

٧. الولوج العادل لعوامل الإنتاج من أجل تقوية التمكين الاقتصادي للمرأة

يمر الولوج المنصف للنساء لعوامل الإنتاج عبر تحسين ولوجهن إلى سوق الشغل وإلى الأنشطة المدرة للدخل، وكذا بتعزيز مساهمتهن في اتخاذ القرار. ولذلك يستعرض هذا المحور الجانب الأفقي للتشغيل قبل التطرق للفرص القطاعية المتاحة لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

1. وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

رغم الإنجازات التي حققها المغرب فيما يتعلق بتقليص الفوارق بين النساء والرجال، فإن معدل النشاط لدى النساء مازال ضعيفا، وهو ما يحرم الاقتصاد الوطني ما يقارب نقطة واحدة من معدل النمو الاقتصادي²⁹. ومن أجل تجاوز هذه الوضعية، وانسجاما مع خلاصات تقرير النموذج التنموي الجديد وأولويات البرنامج الحكومي 2021-2026، التزمت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بتنفيذ عدد من البرامج ومشاريع التمكين الاقتصادي للنساء.

1.1. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

إضافة إلى التحليل القطاعي من منظور النوع الاجتماعي الذي أنجزته وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، في إطار برنامج الشراكة بين مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، انطلقت الوزارة منذ سنة 2022 في تنفيذ مختلف الإجراءات المسطرة في المذكرة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للعمل بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء. من بين هذه الإجراءات تقديم الدعم اللازم للوزارة من أجل إنجاز تحاليل ودراسات حول المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب مبنية على توظيف المعطيات الإحصائية المراعية لبعد النوع الاجتماعي في هذا المجال.

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يعتبر تطوير مشاريع إنعاش العمل المأجور وتحسين آليات الإدماج الاقتصادي وحكامة سوق الشغل من بين أهداف ومهام وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات. ولذلك، اتخذت الوزارة حزمة من المشاريع التي تراعي بعد النوع الاجتماعي على غرار برنامج "من أجلك" وبرامج العمل النشيطة (إدماج، تحفيز، تأهيل،...). وتتكلف الوزارة كذلك بالسهر على احترام الحقوق الأساسية للعمال المأجورين وتحسين مناخ وشروط العمل. وتتضمن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة وبشكل جلي الرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين وحماية حقوق المرأة. ويتعلق الأمر بالأساس بتكثيف زيارات التفتيش ومراقبة تطبيق التدابير التنظيمية المرتبطة بوضعية النساء في العمل ومدى تعزيز ثقافة المساواة المهنية في ميدان العمل، ... وتتماشى هذه المشاريع والإجراءات المتخذة وتلك المرتقبة مع أهداف الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، خاصة برامجها التي تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز قيادتها وكذا مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

انسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وكذا منشور رئيس الحكومة المتعلق ببرمجة الميزانية لثلاث سنوات الخاصة بالقطاعات الوزارية خلال الفترة 2024-2026، عملت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات على اعتماد سلسلة نتائج مراعية لبعد النوع الاجتماعي والتي تغطي مختلف برامجها الميزانية.

²⁹ مداخلة رئيس الحكومة خلال الجلسة الشهرية حول السياسة العامة تحت موضوع "التمكين الاقتصادي للنساء ورهانات التنمية" يوليو 2023.

1.3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

تماشياً مع أهداف ومهام وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات وكذا أولوياتها، تعمل الوزارة على إدماج بعد النوع الاجتماعي في مجمل برامجها الميزانية والملتزمة بالدعم والقيادة وبالإدماج الاقتصادي والتشغيل وبرصد سوق الشغل وبرنامج الشغل.

ويهدف برنامج الدعم والقيادة إلى مأسسة إدارة عمومية منصفة تركز على نظام الكفاءات وتعزيز قدرات أطر الوزارة وشركائها في مجال التشغيل والشغل مع ربط هذه الأهداف بمؤشرات النجاعة مراعية لبعده النوع الاجتماعي. وتشير هذه المؤشرات إلى نسبة النساء المستفيدات من التكوين وحصتهن من مجموع المستفيدين من التكوين في إطار التعاون الدولي بالمغرب والخارج.

وعلاقة بمؤشر النجاعة المرتبط بنسبة النساء من مجموع المستفيدين من التكوين في إطار التعاون الدولي بالمغرب والخارج، التزمت الوزارة ببلوغ عتبة 30% كما جاء في التوصية المسطرة في المبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية للعمل، والتي تتوخى تحقيق المساواة بين الرجال والنساء بين منتدبيها، وبين المستشارين التقنيين والملاحظين المعتمدين لدى المؤتمر الدولي للعمل واجتماعاته الإقليمية.

وفيما يخص برنامج الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل الذي يندرج ضمن استراتيجية عمل الوزارة، فهو يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والشغل للجميع بما فيهم النساء والشباب. إلا أن هذا الهدف الذي يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي غير مرتبط بأي مؤشر للنجاعة يبين مستوى بلوغ الأهداف المنتظرة فيما يخص ولوج النساء إلى برامج التشغيل (برنامج تكوين-إدماج، البرامج الجهوية لإنعاش الشغل، برنامج أوراش).

ومن جهة أخرى، فإن هدف إنعاش ريادة الأعمال ودعم المقاوالت الصغيرة جداً يرتبط بمؤشر للنجاعة يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي والذي يمكن من تتبع عدد المقاوالت المحدثة من طرف النساء والمواكبة في إطار مشروع "من أجلك". ومن المنتظر أن يبلغ هذا العدد 600 مقالة محدثة عند متم سنة 2023. وللإشارة، فإن مشروع "من أجلك" والذي دخل مرحلته الثالثة الممتدة من 2022 إلى 2026 قد جاء ثمرة للشراكة بين الوزارة والتعاون البلجيكي للتنمية. ويهدف هذا البرنامج إلى مواكبة وتعزيز قدرات النساء الراغبات في إحداث مقاولاتهن وصاحبات المقاوالت الراغبات كذلك في تطوير أنشطتهن المقاوالتية والنساء في وضعية بطالة ودون تعليم أو دون تكوين والراغبات في تحسين قابليتهن للشغل والولوج إلى سوق الشغل.

وفي نفس الإطار، فإن معدل تحقيق الهدف المرتبط بتطوير نظام مندمج لرصد سوق الشغل تم ربطه بمؤشر فرعي يبين عدد المنشورات المتضمنة لمعطيات إحصائية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الإجراءات المبرمجة في إطار مذكرة التفاهم الموقعة سنة 2022 بين الوزارة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للعمل لإنجاز تحليل ودراسات حول المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب مبنية على توظيف المعطيات الإحصائية المراعية لبعده النوع الاجتماعي من شأنها أن تساهم في تحقيق هذا الهدف.

وفيما يخص الهدف المتعلق بتقوية الجانب القانوني للشغل وتعزيز المساواة المهنية والحقوق الأساسية لمختلف الفئات، فقد تم اعتماد مؤشر فرعي ومؤشر للنجاعة يراعيان بعد النوع الاجتماعي لتتبع الإنجازات في هذا المجال. ويرتبط المؤشر الأول بعدد الجمعيات التي تم التعاقد معها في مجال حماية حقوق المرأة في العمل. بينما يشير المؤشر الثاني إلى عدد المقاوالت المرشحة لنيل جائزة المساواة المهنية. وتجدر الإشارة إلى أن مفتشي الشغل قد أجروا، خلال الفترة الممتدة بين شهر فبراير وشهر أبريل من سنة 2023، 12.109 زيارة مراقبة لـ 11.080 مؤسسة تشغل حوالي 462.399 مأجور. وعلى إثر هذه الزيارات، تم إصدار 126 ملاحظة لها علاقة بحقوق النساء أثناء مزاوتهن العمل و4.183 ملاحظة لها علاقة بالحماية الاجتماعية للعمال.

ويعرض الجدول أسفله تفاصيل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
الدعم والقيادة	مأسسة إدارة عمومية منصفة تركز على نظام الكفاءات	نسبة الولوج للتكوين	نسبة النساء المستفيدات من التكوين	17%	25%
	دعم ومواكبة برامج الوزارة وتعزيز إشعاع المغرب على المستوى الدولي والقاري	عدد المستفيدين من التكوين في إطار التعاون الدولي بالمغرب والخارج	نسبة النساء المستفيدات من التكوين في إطار التعاون الدولي بالمغرب	33%	38%
			نسبة النساء المستفيدات من التكوين في إطار التعاون الدولي بالخارج	17%	35%
			نسبة المشاركات في الملتقيات الدولية التي ينسقها قطاع التشغيل		30%
الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل	إنعاش الإدماج الاقتصادي والتشغيل للجميع بما فيهم النساء والشباب	نسبة إدماج المستفيدين من برنامج تكوين-إدماج			67%
		عدد الجهات التي أطلقت البرامج الجهوية			8
		عدد المستفيدين من برنامج أوراش فيما يخص برنامج الأوراش العمومية الصغيرة والكبيرة		103.599	125.000
	إنعاش ريادة الأعمال ودعم المقاولات الصغيرة جدا	عدد المقاولات المحدثّة من طرف النساء والمواكبة في إطار مشروع "من أجلك"			600
		عدد المنشورات	نسبة المنشورات التي تتضمن إحصائيات حول بعد النوع الاجتماعي	37%	70%
الشغل	تطوير نظام مندمج لرصد سوق الشغل	عدد الجمعيات المتعاقدة في مجال تعزيز المساواة المهنية والحقوق الأساسية لفئات نوعية	عدد الجمعيات المتعاقدة في مجال حماية الحقوق الأساسية للمرأة	6	11
		عدد المقاولات المرشحة لجائزة المساواة المهنية		280	100

المصدر: وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 2023.

الجدول 29: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

1.3.1. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

إضافة إلى المشاريع والبرامج المتضمنة في سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي، التزمت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بتعزيز المساواة من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات لتقليص الفوارق بين الجنسين على مستوى ولوج سوق الشغل وريادة الأعمال. وتشمل أهم الإجراءات ما يلي:

- ← مشروع "وفيرة" لفائدة النساء المغربيات اللائي يشتغلن بشكل موسمي بالخارج.³⁰
- ← إطلاق مشروع جديد "100.000 مقاول في أفق سنة 2026": يندرج هذا المشروع في إطار التدابير الهادفة إلى جعل من المبادرة المقاولاتية خيار مجتمعي ورافعة للإدماج الاقتصادي. ويهدف المشروع إلى مواكبة 100.000 من حاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين رجالا ونساء، والمقاولات الصغيرة جدا، والوحدات الاقتصادية غير المنظمة التي ترغب في الانخراط داخل القطاع المهيكّل في أفق 2026. ويستهدف هذا المشروع كل من النساء والرجال على حد سواء.
- ← الوساطة في سوق الشغل: قدمت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من خلال شبكتها المكونة من 82 وكالة إقليمية و12 وكالة جهوية و6 وكالات جامعية، خدماتها (حضوريا أو عن بعد) من خلال مواكبة الباحثين عن العمل، نساء ورجالا، بتوفير المعلومات والتوجيهات وتنظيم مقابلات لتقييم الكفاءات وورشات البحث عن العمل. ويتوزع عدد المستفيدين من مواكبة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات خلال سنة 2022 على الشكل التالي:
- ✓ تمثل النساء 42% من إجمالي الأشخاص المسجلين حديثا بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أي ما يعادل 140.972 مسجل)؛
- ✓ بلغت حصة النساء 49% من إجمالي عدد المستفيدين من مقابلات تقييم الكفاءات (146.507 مستفيد)؛
- ✓ تمثل النساء 57% من إجمالي عدد المستفيدين من ورشات البحث عن عمل (93.703 مستفيد).
- ← إطلاق مشروع "إدارة المرأة": ويعتبر هذا المشروع الذي انطلق شهر يناير 2023، ثمرة للشراكة بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ووكالة الألفية للتنمية بالمغرب. ويهدف هذا المشروع، الموجه بالأساس إلى نساء الوزارة من أطر ومسؤولين وكذا المؤسسات التابعة لها، إلى مواكبة ودعم مسارهن المهني وتعزيز موقعهن في صدارة المهام الموكلة لهن حتى يتمكن من ولوج مناصب المسؤولية.
- ← مواصلة تفعيل برامج التشغيل النشيطة: تتوزع نسبة النساء المستفيدات من هذه البرامج بخصوص سنة 2022 على الشكل التالي :

البرنامج	الهدف	نسبة النساء من مجموع المستفيدين
أوراش	يهدف هذا البرنامج الذي انطلق بداية سنة 2022 إلى إحداث 250.000 منصب شغل على امتداد سنتين. وينقسم هذا البرنامج إلى جزأين، حيث يتعلق الجزء الأول بالأوراش العمومية المؤقتة والموجهة لصالح 80% من المستفيدين، فيما يهدف الجزء الثاني من البرنامج إلى إدماج مستدام.	30% ⁽³¹⁾
إدماج	تسهيل إدماج طالبي الشغل	54%
تحفيز	إنعاش التشغيل بالمقاولات والجمعيات والتعاونيات الحديثة التأسيس	31%
تأهيل	تحسين قابلية التشغيل لطالبي العمل	40%
التشغيل الذاتي	مواكبة حاملي مشاريع المقاولات في ريادة الأعمال	28%

المصدر: وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 2023.

الجدول 30 : نسبة النساء من مجموع المستفيدين من برامج التشغيل

³⁰ انظر التفاصيل المتعلقة بهذا المشروع في تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2023.

³¹ مداخلة رئيس الحكومة خلال الجلسة الشهرية حول السياسة العامة تحت موضوع "التمكين الاقتصادي للنساء ورهانات التنمية" يوليو 2023.

2. القطاع المكلف بالفلاحة

أولت استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" لتنمية القطاع الفلاحي والتي اعتمدتها الوزارة المعنية بالقطاع، أهمية قصوى لبعد النوع الاجتماعي كرافعة لتعزيز طابعها الشمولي.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

فضلا عن التحليل من منظور النوع الاجتماعي لقطاع الفلاحة المنجز خلال سنة 2019 بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، أنجز قطاع الفلاحة دراسات وتحاليل أخرى من منظور النوع الاجتماعي متعلقة بمجال الفلاحة، وذلك في إطار شراكات مع عدة مؤسسات كالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة ...

وفي هذا السياق، تم إعداد دراسة حول تقييم إدماج بعد النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، وقد تم تقديم نتائج هذه الدراسة في شتنبر 2023.

2.2. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز

المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يتوفر قطاع الفلاحة منذ سنة 2016 على استراتيجية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في مجال التنمية الفلاحية، و التي تم في إطار تنفيذها تأسيس لجنة تقنية مكلفة بالنوع الاجتماعي تتكون من نقط الإرتكاز والتنسيق المتعلقة بالنوع الاجتماعي التابعة للمديريات المركزية والجهوية لقطاع الفلاحة وكذا المؤسسات التابعة له.

وبذلك، يتوفر هذا القطاع على الخبرة والآليات اللازمة لأخذ بعين الاعتبار الرهانات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين عند تنزيل استراتيجياته. وهكذا تشمل الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" مجموعة من التدابير للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال الفلاحة، من بينها تقديم الدعم والارشاد ومواكبة التنظيمات النسائية الفلاحية وتعزيز القدرات التنظيمية والتقنية والمالية لفائدة النساء القرويات، بالإضافة إلى مواكبة النساء في مجال خلق الأنشطة المدرة للدخل.

وفي السياق ذاته، يحرص قطاع الفلاحة على تنزيل "البرنامج القائم على النتائج - الجيل الأخضر" بشراكة مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية الذي يهدف لتقليص الفوارق بين الجنسين في قطاعي الفلاحة والصناعة الغذائية، وذلك اعتمادا على تطوير التقنيات الرقمية لتحقيق تنمية قطاعية أكثر إنصافاً وشمولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع على مشروع للتعاون التقني بين المغرب ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، على هامش الدورة 15 من المعرض الدولي للفلاحة بمكناس المنعقدة في ماي 2023. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

كما يتم إعداد مشروع للتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتعزيز قدرات قطاع الفلاحة في مجال إدماج بعد النوع الاجتماعي، مع التركيز على التكافؤ بين النساء والرجال لولوج الفرص الاقتصادية في مجال الفلاحة من خلال تحسين ولوجهم للخدمات والمهارات وريادة الأعمال والتمويل.

وبفضل هذه البرامج، يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رائدا في تنزيل الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، ولا سيما محورها الأول المتعلق بالتمكين الاقتصادي وريادة النساء.

3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية ولمنشور رئيس الحكومة بخصوص البرمجة الميزانية برسم الفترة 2024-2026، اعتمد قطاع الفلاحة سلسلة نتائج تراعي بعد النوع الاجتماعي تتضمن ثلاثة برامج ميزانية و المتعلقة بتطوير سلاسل الإنتاج وكذا التعليم والتكوين والبحث بالإضافة إلى الدعم والخدمات المتنوعة.

1.3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع

يعتمد قطاع الفلاحة سلسلة نتائج مراعية لبعد النوع الاجتماعي تتضمن عدة أهداف ومؤشرات نجاعة الأداء وكذا مؤشرات فرعية مرتبطة بالبرامج المذكورة أعلاه (انظر الجدول أسفله).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
تطوير سلاسل الإنتاج	تحسين نسبة تأطير الفلاحين وتعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي	عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المرشدين الفلاحيين	عدد الفلاحات المؤطرات من طرف المرشدين الفلاحيين	392	109
			عدد الفلاحين الرجال المؤطرين من طرف المرشدين الفلاحيين	2.222	572
			معدل تأطير التجمعات المهنية النسوية في إطار برامج تطوير المنتجات المحلية	41%	50%
التعليم والتكوين والبحث	تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	المعدل التراكمي لخريجي مؤسسات التكوين المهني الفلاحي	المعدل التراكمي لخريجات مؤسسات التكوين المهني الفلاحي	4%	5%
			المعدل التراكمي لخريجي مؤسسات التكوين المهني الفلاحي	11%	13%
			عدد النساء القرويات المستفيدات من التكوين المدمج لبعد النوع الاجتماعي	-	180
الدعم والخدمات المتنوعة	مأسسة إدارة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	عدد المستفيدين من التكوين المدمج لبعد النوع الاجتماعي	عدد نقاط الإرتكاز المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأطر قطاع الفلاحة المستفيدين من التكوين المدمج لبعد النوع الاجتماعي	-	40
			نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية	36%	43%

المصدر: قطاع الفلاحة، 2023.

الجدول 31 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الفلاحة

وتركز سلسلة النتائج هاته على تتبع الجهود المبذولة في مجال التكوين (لصالح الفلاحين/الفلاحات ونقط الإرتكاز المتعلقة بالنوع الاجتماعي) والهادفة لتقليص الفوارق بين الجنسين ، وتأطير الفلاحين والفلاحات من طرف المرشدين الفلاحيين وتأطير المجموعات المهنية النسوية في إطار برامج تطوير المنتجات المحلية.

وتتضمن هذه السلسلة أيضا مؤشر نجاعة الأداء المتعلق بنسبة النساء بالقطاع المترشحات لمناصب المسؤولية، والذي يمكن من تتبع مدى تحقيق الهدف المتعلق بمأسسة إدارة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات المرتبط ببرنامج الدعم والخدمات المتنوعة.

2.3.2. الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع

فضلا عن الإجراءات المدرجة في سلسلة النتائج القائمة على النوع الاجتماعي، يواصل قطاع الفلاحة اتخاذ العديد من التدابير الرامية إلى النهوض بالفلاحات والنساء القرويات.

وفي هذا الإطار، أطلقت وكالة التنمية الفلاحية منذ سنة 2012 ثمانية برامج لتأهيل تجمعات المنتجين، لفائدة 380 تجمع تشمل 1.128 تعاونية تضم 29.400 منخرط و تمثل النساء 39% منهم.

من جهة أخرى، مكنت اللقاءات المنظمة من طرف الوكالة، بين علامات التوزيع وتجمعات المنتجات المحلية، من حصر 230 تجمع يشمل 482 تعاونية تضم 1.350 من صغار المنتجين تمثل النساء 49% منهم.

كما أطلقت وكالة التنمية الفلاحية، في فبراير 2022، منصة الكترونية مخصصة للنهوض بالمنتجات المحلية للتعاونيات الفلاحية المغربية « www.terroirdumaroc.gov.ma ». وقد مكنت هذه المنصة من بيع منتجات تابعة لنحو 200 تجمع يشمل 382 تعاونية يمثلون 11.670 من صغار الفلاحين تمثل النساء 44% منهم.

وفيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في تطوير سلسلة أركان، تم إطلاق مشروع مغربي-كندي بين سنتي 2018 و2022 بقيمة 11,5 مليون دولار كندي، تشمل 9,5 مليون دولار من التبرعات. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء النشيطات في هذه السلسلة، من خلال النهوض بريادة الأعمال لدى النساء وتعزيز مهاراتهم من أجل الرفع من الانتاجية وكذا ولوجهن إلى الأسواق .

وقد مكن تفعيل هذه الإجراءات من تحقيق الإنجازات التالية:

- ➔ تحسيس ومواكبة النساء المنخرطات في التعاونيات الخاصة بالجني.
- ➔ تعزيز قدرات المنخرطات في التعاونيات المعنية بالمشروع في المجال المالي، من خلال تنظيم ورشات عمل عرفت مشاركة 1.458 منخرطة.
- ➔ تعزيز المعارف والقدرات في مجال الميزانية المراعية لبعد النوع الاجتماعي لفائدة مسؤولي وأطر الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر أركان، وتم كذلك القيام بحملات تحسيسية لفائدتهم في مجال المفاهيم المرتبطة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي...

3. القطاع المكلف بالصيد البحري

يوصل القطاع المكلف بالصيد البحري، من خلال وحدة النوع الاجتماعي والتنمية، القيام بالعديد من الأنشطة من أجل إدماج الاهتمامات المتعلقة بالحد من الفوارق بين الجنسين بالقطاع وإنجاح عملية إدماج النساء المشتغلات بقطاع الصيد والمستغلات للموارد البحرية في الدينامية التي يعرفها القطاع وذلك في اتجاه توافق أفضل مع مبادئ الاقتصاد الأزرق.

1.3. تحليل القطاع من منظور النوع : مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد نوع

يتوفر قطاع الصيد البحري على عدة تقارير تحليلية من منظور النوع الاجتماعي، والتي أعدت بشراكة مع العديد من المؤسسات الوطنية والدولية نذكر منها مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية³². وقد مكنت هذه التقارير من إثراء الإجراءات المتخذة والمرتبقة في القطاع للحد من الفوارق بين الجنسين في أنشطة الصيد وتحسين إدماج المرأة في مسار تنمية القطاع.

2.3. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجيات القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز

المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

انخرط المغرب، منذ سنة 2022، في دينامية لإرساء أسس تنمية الاقتصاد الأزرق³³ الذي يلعب فيه القطاع المكلف بالصيد البحري دورا رائدا. وبالفعل، يتطلع القطاع لتحقيق قفزة نوعية من حيث التسيير والإجراءات تماشيا مع مبادئ الاقتصاد الأزرق. وترتكز

³² للمزيد من المعلومات حول التفاصيل المتعلقة بهذه التقارير يرجع إلى إصدارات 2021 و2022 و2023 من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع.

³³ يهدف برنامج الاقتصاد الأزرق الذي أطلقته الحكومة سنة 2022 إلى تحرير إمكانات المناطق البحرية والساحلية كوسيلة لخلق اقتصاد أكثر مرونة وشمولية. ويرتكز البرنامج على ثلاث محاور رئيسية : (1) الأمن الغذائي الوطني، الذي اكتسب أهمية كبرى في ظل الأزمة الدولية ؛ (2) التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل؛ و (3) استدامة ومناعة الموارد الطبيعية.

هذه الأخيرة على تخطيط ما يسمى بالمشاريع الاستثمارية الزرقاء التي تدمج مبادئ التدبير والحكمة الجيدة، والامتثال للمتطلبات الصحية والبيئية والاجتماعية، فضلا عن مراعاة مبادئ المساواة والإنصاف القائمة على النوع الاجتماعي. ويبقى الهدف الأسمى من ذلك هو توجيه المجهودات المبذولة من طرف كافة الأطراف المتدخلة نحو التنمية المستدامة التي توفر فرص الشغل اللائق للنساء و للرجال على حد سواء.

وبالنظر إلى المهام والمسؤوليات المنوطة به، وكذا إلى التزامه بإنجاح ترسيخ أسس الاقتصاد الأزرق على المستوى الوطني، يظل القطاع المكلف بالصيد البحري فاعلا أساسيا في تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة (2023-2026). ويسلط الجدول أدناه الضوء على الإجراءات المبرمجة من طرف القطاع خلال الفترة 2023-2026 في إطار تنفيذ هذا المخطط، ولا سيما فيما يخص محوره الأول المتعلق بالتمكين الاقتصادي والقيادة للنساء ومحوره الثالث المتعلق بتعزيز المساواة ومكافحة التمييز:

محاور الخطة الحكومية الثالثة للمساوات	مجالات تدخل وزارة الصيد البحري	الإجراءات المبرمجة من طرف قطاع الصيد البحري
التمكين والقيادة بالنسبة للمرأة	تشجيع الريادة النسوية للأعمال في قطاع تربية الأحياء المائية	- تزويد النساء المقاولات في قطاع تربية الأحياء المائية ببنيات الإنتاج، والإرشاد والمساعدة التقنية، - تجهيز مشاريع تربية بلح البحر لفائدة 220 من الشابات المقاولات بالداخلية، - تعزيز تنفيذ برنامج دعم التعاونيات النسائية في قطاع تربية الأحياء المائية من خلال تهيئة وتجهيز مركز تجريبي لشحن المحار.
	تعزيز إدماج المرأة على صعيد المناطق البحرية المحمية	- دعم قدرات الأطراف المتدخلة حول أهمية المناطق البحرية المحمية وتسييرها وتشجيعها المشترك وكذا تحسين توعية النساء بهذه المناطق، - مشاركة المرأة في تسيير التعاونيات المحدثة في هذه المناطق، - تطوير أنشطة تثمين وتسويق منتجات الصيد البحري وتشجيع مشاركة المرأة في الأنشطة المدرة للدخل والمرتبطة بالمناطق البحرية المحمية.
	تعزيز مشاركة المرأة في تنمية قطاع الصيد البحري	- تعزيز انخراط المرأة في التعاونيات بقطاع الصيد البحري - خلق أنشطة مدرة للدخل لفائدة المرأة القروية في وضعية هشّة والتي تشتغل بأنشطة مرتبطة بالصيد البحري، - دعم تكوين خريجات وخريجي مؤسسات التكوين المهني البحري...
تعزيز قوانين المساواة ومكافحة التمييز	تعزيز وضعية المرأة في سلاسل إنتاج قطاع الصيد البحري والصناعات التحويلية التقليدية	- إدماج أنشطة التجمعات والتعاونيات النسائية التي تشتغل بنشاط مرتبط بقطاع الصيد البحري، وخاصة منها تلك المتواجدة على مستوى الساحل بالمناطق القروية في دوائر الإنتاج والتسويق المنظمة، وذلك من خلال إجراءات التوعية والتكوين المهني والمواكبة والمساعدة التقنية وتعزيز القدرات.

المصدر: قطاع الصيد البحري، 2023.

الجدول 32 : الإجراءات المبرمجة من طرف القطاع المكلف بالصيد البحري للفترة الممتدة بين 2023 و 2026 في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة

3.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي، والمعدة من طرف القطاع المكلف بالصيد البحري وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية ولمنشور رئيس الحكومة المتعلق بالبرمجة الميزانية للفترة 2024-2026، البرامج الميزانية المتعلقة بالتأهيل والدعم السوسيو-مهني وسلامة البحارة وكذا القيادة والحكمة.

1.3.3. سلسلة النتائج المدمجة بعد النوع الاجتماعي التي اعتمدها القطاع

تراعي سلسلة النتائج التي تعتمدها وزارة الصيد البحري بعد النوع الاجتماعي بشكل واضح وذلك من خلال بعض الأهداف والمؤشرات وكذا المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المرتبطة بالبرامج المتعلقة بالتأهيل والدعم السوسيو-مهني وسلامة البحارة وكذا

القيادة والحكمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلسلة للنتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي تعكس الاجراءات الأساسية المفعلة من طرف القطاع لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات عمله، ومنظوماته التكوينية، وكذا بنياته التنظيمية (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
التأهيل والدعم السوسيو- وسلامة البحارة	توفير عمال مؤهلين لقطاع الصيد مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي	نسبة الخريجين من النساء والرجال المكونين من خلال برامج معتمدة على المقاربة المبنية على الكفاءة	نسبة الخريجات المكونات من خلال برامج معتمدة على المقاربة المبنية على الكفاءة	%76	%97
			نسبة الخريجين الرجال المكونين من خلال برامج معتمدة على المقاربة المبنية على الكفاءة	%93	%57
			معدل إدماج الخريجين الرجال 6 أشهر بعد حصولهم على الشهادة	%79	%83
			نسبة إدماج الخريجات 6 أشهر بعد حصولهن على الشهادة	%51	%53
				%28	%40
	دعم التدابير الاقتصادية والاجتماعية لفائدة مهنيي القطاع مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي	نسبة دورات الإرشاد المنجزة لفائدة النساء والرجال	نسبة دورات الإرشاد المنجزة لفائدة النساء	%32,5	%26,5
			نسبة دورات الإرشاد المنجزة لفائدة الرجال	%28,31	%39,3
			نسبة انخراط الرجال في تعاونيات الصيد	%50,6	%72
			نسبة انخراط الرجال والنساء في تعاونيات الصيد	%18,57	%43
القيادة والحكمة	مأسسة إدارة عمومية منصفة ومعتمدة على منظومة الكفاءات	نسبة النساء المرشحات لمناصب المسؤولية	نسبة النساء المرشحات لمناصب المسؤولية على مستوى المصالح المركزية	%14,29	%40
			نسبة النساء المرشحات لمناصب المسؤولية على مستوى المصالح الخارجية	%17,65	%28
	مأسسة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى قطاع الصيد	نسبة أطر القطاع المستفيدين من التكوين الخاص ببعد النوع الاجتماعي		%35	%50

المصدر: قطاع الصيد البحري، 2023.

الجدول 33 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الصيد البحري

وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها القطاع المكلف بالصيد البحري لدعم التعاونيات النسائية وأعضائها، شهدت سنة 2023 مشاركة العديد من هذه التعاونيات في نسخة 2023 من معرض أليوتيس. كما استفاد ما يقارب 100 منخرطة في التعاونيات من الدورات التكوينية المبرمجة في إطار هذا المعرض والتي همت مواضيع مختلفة تتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، والتدبير الإداري والمحاسباتي للتعاونيات، والتجارة الإلكترونية، والحكمة والتحسيس بمحتوى قانون 112-12 المتعلق بالتعاونيات.

4. وزارة الصناعة والتجارة

إدراكا منها للدور الرئيسي لقطاعي الصناعة والتجارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، انخرطت وزارة الصناعة والتجارة في دينامية قادرة على إرساء أسس التنمية الصناعية والتجارية التي اجتمع على إحداثها أبناء هذا الوطن رجالا ونساء، وبالتالي فمن حقهم جميعا أن يتقاسموا ثمارها بشكل منصف.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مستجيبة لبعد النوع

يظل التحليل القطاعي من منظور النوع الاجتماعي لقطاعي الصناعة والتجارة الذي تم إنجازه، خلال سنة 2019، في إطار دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة، الوحيد الذي يتناول القضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في مجالات اختصاص الوزارة.

2.4. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تتولى وزارة الصناعة والتجارة مسؤولية تطوير استراتيجيات تنمية تخص قطاعي الصناعة والتجارة وبلورتها في برامج عملية وتحسين القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة. ومن ثم، تلعب وزارة الصناعة والتجارة، من خلال مهامها ومسؤولياتها، دورا محوريا في العمل الحكومي لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، وفقا للتوجيهات الملكية السامية وتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد وأولويات البرنامج الحكومي (2021-2026). فقد قامت وزارة الصناعة والتجارة باتخاذ العديد من الإجراءات فيما لازالت أخرى قيد التخطيط لتعزيز ولوج المرأة إلى سوق الشغل ولريادة الأعمال في مجال الأنشطة الصناعية والتجارية.

ويشكل تعزيز هذه التعبئة رافعة للعمل من شأنها تمكين الوزارة من تحقيق مساهمتها في تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة (2023-2026). وفي هذا السياق، اعتمدت وزارة الصناعة والتجارة، بالتعاون مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، خطة عمل لتحقيق التزاماتها في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، لاسيما محورها الأول المتعلق بتمكين المرأة وريادتها للأعمال "مغرب التمكين والريادة". ولهذا الغرض، يتم التخطيط لعدة إجراءات، أهمها:

- ➔ إطلاق حملات تواصلية وتوعوية تهدف إلى تشجيع وتحفيز الفتيات والنساء على التوجه نحو المهن والمشاريع الصناعية.
- ➔ تشجيع عضوية المرأة في غرف التجارة والصناعة والخدمات لتسهيل حصولها على الدعم والمساندة.
- ➔ زيادة استخدام الرقمنة من قبل النساء الناشطات في مجال التجارة...

3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ولمنشور رئيس الحكومة المتعلق بالبرمجة الميزانية للفترة الممتدة من 2024 إلى 2026، قامت وزارة الصناعة والتجارة بإعداد سلسلة نتائج مراعية للنوع الاجتماعي، تتضمن ثلاث برامج ميزانية، ويتعلق الأمر ببرنامج الدعم والقيادة، وبرنامج التنمية الصناعية، وبرنامج تطوير التجارة والجودة.

ويشهد مشروع قانون المالية لسنة 2024 إغناء سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي لوزارة الصناعة والتجارة بمؤشرين فرعيين جديدين لنجاعة لأداء يندرجان ضمن برامج التنمية الصناعية وتنمية التجارة والجودة، بالإضافة إلى مؤشر فرعي يهتم نسبة مشاركة المرأة في التكوين والذي كان إلى حدود قانون المالية لسنة 2023 المؤشر الفرعي الوحيد الذي يراعي بعد النوع الاجتماعي على مستوى السلسلة المذكورة.

إن المؤشرين الفرعيين الجديدين المرعيين للنوع الاجتماعي والمدرجين حديثا في سلسلة نتائج وزارة الصناعة والتجارة يخصان نسبة المرأة في القوى العاملة في القطاع الصناعي وعدد الشركات الناشئة بمساهمة نسوية المستفيدة من المواكبة.

وتجدر الإشارة إلى أن النساء مثلن، في سنة 2022، ما يقارب 43% من الوظائف في الصناعة (حوالي 64% من النساء العاملات في الصناعة يعملن في قطاع النسيج³⁴).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
الدعم والقيادة	تحسين الكفاءات وترشيد الموارد	عدد أيام التكوين لكل مستخدم	معدل مشاركة النساء في التكوين	44%	50%
التنمية الصناعية	خلق 400 ألف فرصة عمل صناعية	عدد الوظائف التي تم خلقها في القطاع الصناعي	حصة المرأة في القوى العاملة بالقطاع الصناعي	43%	
تطوير التجارة والجودة	مواكبة رقمنة قطاع التجارة والتوزيع	عدد الشركات الناشئة المواكبة	عدد الشركات الناشئة "بمشاركة نسائية" المستفيدة من المواكبة		

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، 2023

الجدول 34: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة الصناعة والتجارة

وفي سياق الجهود المبذولة والمخططة لدعم رقمنة قطاع التجارة والتوزيع، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة، في دجنبر 2022، برنامج مبادرة تمويل رائدات الأعمال (We-Fi) الذي يهدف إلى دعم الشركات التي تقودها النساء لتطوير أنشطتهن من خلال التجارة الإلكترونية. ويعد هذا البرنامج ثمرة شراكة بين وزارة الصناعة والتجارة والبنك الدولي والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة واتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات المغربية. ويقدم البرنامج التكوين على المهن الرقمية المختلفة لفائدة 1.500 مقاول صغرى ومتوسطة تديرها نساء لتمكينهن من إتقان قواعد البيع عبر الإنترنت وتطوير مهارتهن في استخدام الأدوات الرقمية المختلفة.

4.4. التقدم المحرز على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي للنهوض بالمساواة بين الجنسين

تميزت سنة 2023 بدخول القانون رقم 102-21 (المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 فبراير 2023) حيز التنفيذ، والذي يشكل الإطار القانوني الذي ينص على إدماج التدابير الداعمة لتشغيل النساء (دور الحضنة، والأمن، والنقل، الخ) في دفاتر التحملات المتعلقة بإدارة المناطق الصناعية.

5. القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إعتبارا لمهامه ومسؤولياته، يعد القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني فاعلا رائدا في الدينامية التي يعرفها المغرب لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وهكذا، فإن مراعاة بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات تطوير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر ضمانا لتمكين المرأة من الاستفادة على غرار الرجل من الفرص العديدة التي تتيحها هذه القطاعات، سواء على مستوى خلق فرص العمل أو زيادة الدخل أو محاربة الفقر...

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مستجيبة لبعده النوع

لا يتوفر القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي لأنشطته القطاعية على الرغم أن القطاع يراعي بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيته. ولذلك فإن إجراء هذه الدراسة من شأنها تعزيز فعالية سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي يتبناها القطاع.

³⁴ مداخلة للسيد وزير الصناعة والتجارة، فبراير 2023.

2.5. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تدمج خطة العمل التي اعتمدها قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجال النهوض بقطاع الصناعة التقليدية العديد من الإجراءات لصالح الصناعات التقليدية، من خلال إنشاء بنيات تحتية إنتاجية مخصصة لهن مع تقديم الدعم اللازم لتحسين جودة منتوجاتهن...

كما تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية والتي يجري حاليا وضع اللامسات النهائية عليها تركز على أربعة محاور رئيسية، أحدها مخصص لتعزيز الإدماج الاجتماعي للحرفيين، ولا سيما الحرفيات والفاعلات في القطاع في وضعية هشاشة. وتتضمن هذه الإجراءات الجهود الرامية إلى تحسين ظروف العمل وزيادة الدخل منها ما يلي :

- ← تنفيذ البرنامج الوطني للتغطية الاجتماعية،
 - ← تعزيز الولوج إلى البرامج التي تهدف إلى إدماج النساء من خلال عدة رافعات وهي:
 - ✓ تعزيز مشاركة الصناعات التقليدية في المعارض التجارية والمعارض بنسبة لا تقل عن 30%؛
 - ✓ وضع وتنظيم برامج تكوينية تغطي عدة مواضيع بما في ذلك التمويل؛
 - ✓ تشجيع الحرفيات على إنشاء التعاونيات وتقديم الدعم اللازم لهن من خلال برامج مكتب التنمية والتعاون (ODCO).
 - ← تنفيذ استراتيجية التجارة العادلة، من خلال زيادة فرص الولوج إلى القاعات والمعارض الحرفية، والترويج للمنتجات ذات العلامات التجارية؛
 - ← وضع برنامج تمويلي بعنوان "مبادرة الحرف" بالشراكة مع الجهات والذي يعتمد على التمويل من خلال القروض الفخرية للحرفيين المدمجين في القطاع المهيكل...
- ولتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تتضمن الاستراتيجية الجديدة، التي تغطي الفترة من 2022 إلى 2032، والتي تم اعتمادها من قبل القطاع، العديد من التدابير التي تدمج بعد النوع الاجتماعي. وتشمل هذه التدابير:
- ← تشجيع مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقيمه لدى النساء؛
 - ← تقديم الدعم للجهات لإنشاء حاضنات مخصصة للنساء؛
 - ← إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل اختيار مقدمي الخدمات المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- وبالإضافة إلى ذلك، يتم منح العديد من المزايا لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تديرها نساء أو التي تستفيد منها النساء بشكل أساسي وذلك في إطار تنفيذ بعض برامج الاستراتيجية الجديدة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وهكذا، تتمتع هذه الوحدات بامتيازات كبيرة في إطار برنامج "تحفيز" الهادف إلى دعم وتعزيز مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال مشاركة الوافدين الجدد. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد هذه الوحدات من الامتيازات في إطار تفعيل برنامج "تأطير" الذي يهدف إلى تنظيم وهيكله الفاعلين والفاعلات في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما تستفيد هذه الوحدات من الولوج إلى الخدمات التي يقدمها برنامج "توجيه" الذي يسعى إلى تنويع وتوجيه تطوير قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لرفع التحديات الجديدة التي تواجهها بلادنا.

وعموما، فإن جميع الإجراءات المذكورة أعلاه من أجل تعزيز أنشطة الصناعات التقليدية ومراعاة بعد النوع الاجتماعي في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تجعل من هذا الأخير شريكا أساسيا في تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وخاصة المحاور الأول المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء وتعزيز دورهن القيادي.

3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

بناء على ما تم ذكره سابقاً، تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي إعتدتها قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وفقاً لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ومنشور رئيس الحكومة بخصوص البرمجة الميزانية للفترة من 2024 إلى 2026، البرنامجين المتعلقين بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

1.3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي إعتدتها القطاع

تمت مراعاة بعد النوع الاجتماعي بشكل واضح في سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي طورها القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويظهر الجدول أدناه مؤشرات نجاعة الأداء الفرعية التي تأخذ بعين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي والتي تشمل حصة مشاركة النساء في البرامج والمبادرات المختلفة المرتبطة بتقديم الدعم والتكوين وبتوفير البنية التحتية وبعمليات التدقيق. وتشمل هذه المؤشرات أيضاً معلومات حول مستوى تحقيق العديد من أهداف برنامج الصناعة التقليدية.

و في نفس السياق، يتضمن برنامج الاقتصاد الاجتماعي مؤشر أداء فرعي يراعي الفوارق بين الجنسين يتطرق لعدد النساء المستفيدات من التكوين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر الفرعي تم اعتماده لرصد مستوى تحقيق الهدف المتعلق بتعزيز وتنسيق اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
الصناعة التقليدية	تحسين وسائل الإنتاج وتعزيز الجودة	عدد الوحدات المدققة	معدل الوحدات النسائية المدققة		0
		عدد المستفيدين من الدعم	معدل النساء اللواتي يتلقين الدعم	100%	40%
		عدد البنى التحتية التي تم تشغيلها	عدد النساء المستفيدات من البنية التحتية المشغلة	2.454	2.261
	تكوين وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في القطاع	عدد الخريجين المدربين	معدل الخريجات المدربات		61%
		معدل التغطية	معدل التغطية - النساء	62%	62%
		عدد الحرفيين المدربين	معدل الحرفيات المدربات		35%
الاقتصاد الاجتماعي	تعزيز وتنسيق اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال	العدد الإجمالي للمستفيدين من الدورات التكوينية	عدد النساء اللاتي يتلقين التكوين	2.524	1.270

المصدر: قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2023.

الجدول 35: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

وبعلاقة مع المؤشر الفرعي لنجاعة الأداء المتعلق بعدد النساء المستفيدات من البنية التحتية الموضوعة لدعم الحرفيين والمؤشر الفرعي للأداء المتعلق بعدد النساء الناشطات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المستفيدات من التكوين، اتخذ القطاع عدة إجراءات في هذا الصدد (انظر الجدول أدناه).

البرنامج/المشروع	أبرز الإنجازات لفائدة المستفيدات
دار الصناعة	من سنة 2012 إلى سنة 2022 ، ساهم قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إنشاء 98 دار الصناعة لصالح 3.685 امرأة تعمل في السجاد القروي والتطريز والخياطة.
تشغيل البنيات التحتية الملائمة للحرفيين	تمثل النساء الحرفيات 48% من المستفيدين من البنية التحتية التي دخلت الخدمة منذ سنة 2017 لدعم الحرفيات في إنتاجهن خارج دار الصناعة.
المعارض التجارية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	نظم قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن 8 معارض وطنية بمشاركة 3.231 منظمة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 52% منها منظمات نسائية. وعلى هامش هذه المعارض الوطنية، استفاد 2.135 شخصا من الورشات التكوينية، 56% منهم من النساء.
	وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم 26 معرضا إقليميا بمشاركة 3.567 منظمة من منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 60 في المائة منها منظمات نسائية. وعلى هامش هذه المعارض الجهوية، يتم تنظيم التكوين وتمثل النساء أكثر من 61% من إجمالي المستفيدين منه
	وبالإضافة إلى ذلك، شاركت 3.321 منظمة من منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في 50 سوقا متنقلة نظمها قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ما يقرب من 66% من هذه المنظمات هي منظمات نسائية. وبالإضافة إلى هذه الأسواق المتنقلة، هذه، استفاد 3.914 شخصا من ورشات العمل التكوينية، 67% منهم من النساء.

المصدر: قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2023.

الجدول 36: الإجراءات التي اتخذها قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز المساواة بين الجنسين

2.3.5. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

إلى جانب الإجراءات التي تم اتخاذها وتضمينها في سلاسل النتائج التي تراعي الفوارق بين الجنسين في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قام القطاع برمجة برامج ومشاريع أخرى من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء. ويتعلق الأمر ب:

← البرنامج الوطني "مؤازرة"³⁵: مكنت النسخة الثالثة من هذا البرنامج في سنة 2022 تمويلا مشتركا ل 116 مشروعاً بميزانية تبلغ 5,7 مليون درهم، استفاد منها 10.000 شخص، 85% منهم من النساء.

← مشروع "تمكين المرأة من خلال تنظيم المشاريع المستدامة": يعد هذا المشروع نتاجا لشراكة بين القطاع ووزارة الاقتصاد الاجتماعي والشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية. ويهدف هذا المشروع، الذي يمتد من 2020 إلى 2024، إلى إحداث جمعيات الإدخار والائتمان القروية، لمواكبة المستفيدين وتمويل مشاريعهم الإنتاجية. وقد مكن تنفيذ هذا المشروع من القيام بعدة أنشطة:

- ✓ إنشاء 200 جمعية قروية للإدخار والإقراض لفائدة 5.000 مستفيدة؛
- ✓ خلق 1.500 نشاط مدر للدخل؛
- ✓ تنظيم تكوين في مجال تعزيز القدرات المقاولاتية لفائدة 105 تعاونية نسائية.

³⁵ لمزيد من التفاصيل حول هذا البرنامج، انظر التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي، لسنة 2023.

الملحقات :

الملحق 1: حضور النساء في الهياكل التنظيمية بالقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية

القطاع الوزاري/المؤسسة العمومية	معدل التأنيث	معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية
المنندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	%44,6	%33,3
وزارة العدل	%43,6	18% (مع الإشارة إلى أن النساء تمثلن 26% من مجموع القضاة)
المنندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ³⁶	%13,65	%6,5
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	%35	(³⁷)
وزارة التضامن والأسرة والإدماج الاجتماعي والأسرة	%44	36%
وزارة الاقتصاد والمالية	%39	%26
وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية ³⁸	%56	%53
قطاع إصلاح الإدارة	%52	%40,6
القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	%43,4	المصلحة المركزية: %44 البعثات الدبلوماسية والقنصليات: %37
القطاع المكلف بالاتصال	%42,6	%40,2
المنندوبية السامية للتخطيط	%47	54%
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	%46	مناصب المسؤولية: %42 مناصب الخبراء الدائمين: %45
القطاع المكلف بالانتقال الطاقى	%35	35%
القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة	%43,7	%38
القطاع المكلف بالماء	%33,8 (³⁹)	%24,4
وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية	%63	%25
القطاع المكلف بالتربية الوطنية	%41	الإدارة : 113 من النساء في مناصب المسؤولية ⁴⁰

³⁶ إحصائيات سنة 2022.

³⁷ النساء تمثلن 34% من مجموع الأطر والأطر العليا.

³⁸ عند نهاية يونيو 2023.

³⁹ من بين التدابير التي اتخذها قطاع الماء للنهوض بالمساواة بين الجنسين، تجدر الإشارة إلى تعزيز دور شرطة المياه ، والتي من مهامها الرئيسية مراقبة المجال المائي العمومي، حيث بلغ عدد ها 184 شرطا ، في نهاية سنة 2022، من بينهم 22 شرطية.

⁴⁰ إحصائيات السنة الدراسية 2020-2021.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار ⁴¹	31% من عدد الأساتذة الباحثين 43% من عدد موظفي الإدارة	الإدارة المركزية: 45 من النساء في مناصب المسؤولية الجامعات: 79 من النساء في مناصب المسؤولية
القطاع المكلف بالشباب	49%	23%
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	40,34%	24%
القطاع المكلف بالفلاحة	38%	32%
القطاع المكلف بالصيد البحري	26,9%	19%
وزارة الصناعة والتجارة	42,4%	33%
القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	43%	26%

⁴¹ إحصائيات السنة الجامعية 2022 - 2023.

الملحق 2 : ملحقات إحصائية

1- الديمغرافيا									
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
37022	36670	36313	35952	35587	35220	34852	34487	34125	33770
18583	18406	18227	18045	17861	17676	17490	17306	17123	16944
18439	18264	18086	17907	17726	17544	17362	17181	17002	16826
50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2
48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9
49,0	49,1	49,2	49,3	49,4	49,5	49,7	49,8	50,0	50,1
50,4	50,5	50,6	50,7	50,7	50,8	50,8	50,8	50,8	50,9
51,1	51,2	51,2	51,3	51,3	51,3	51,4	51,4	51,4	51,4
51,4	51,3	51,2	51,1	51,0	50,9	50,8	50,8	50,7	50,6
2022	2021	2020	2019	2018	2015	2014	2013	2012	2011
2,07	2,10	2,10	2,12	2,38	2,19	2,20	2,10	2,20	2,59
1,89	1,90	1,90	1,93	2,12	1,99	2,00	1,80	1,80	2,15
2,40	2,40	2,40	2,42	2,80	2,49	2,50	2,63	2,70	3,20
23/22	22/21	21/20	20/19	19/18	17/18	16/17	15/16	14/15	13/14
16,0	16,2	16,5	16,7	16,9	17,2	17,4	17,6	17,8	18,1
15,5	15,7	15,9	16,1	16,2	16,4	16,5	16,6	16,7	16,1
16,9	17,2	17,5	17,8	18,1	18,5	18,8	19,1	19,5	21,1
2022	2021	2020	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2004
28,3	28,1	28,1	28,9	30,7	31,1	32,0	33,2	33,9	34,0
57,2	57,6	57,8	58,0	56,9	56,5	55,8	55,0	54,3	52,8
3,7	10,8	10,8	9,8	9,4	9,5	9,3	9,2	9,3	10,1
10,8	3,5	3,3	3,3	3,0	2,9	2,9	2,6	2,5	3,1
2014	2010	2007	2004	2003	2001	1999	1994	1993	1982
87,1	90,7	92,9	88,9	89,0	92,4	91,4	87,2	87,5	81,5
53,0	61,4	65,3	61,3	61,7	69,8	67,2	55,6	56,0	40,5
2018 (1)	2014	2011	2010	2009	2007	2004	1994	1982	1971
31,9	31,4	31,2	31,4	31,6	31,8	31,2	30,0	27,2	25,0
25,5	25,8	26,3	26,6	26,6	27,2	26,3	25,8	22,3	19,3
33,1	32,1	32,5	32,5	32,5	32,9	32,2	31,2	28,5	26,0
26,6	26,4	27,2	27,4	27,0	27,9	27,1	26,9	23,8	20,9
30,0	30,3	29,5	30,0	29,9	30,2	29,5	28,3	25,6	24,2
23,9	24,9	25,3	25,6	25,7	26,3	25,5	24,2	20,8	18,5
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
17,1	17,0	16,9	16,7	16,7	16,6	16,5	16,4	16,3	16,2
19,5	19,4	19,3	19,1	19,1	19,0	18,9	18,8	18,7	18,6
11,4	11,4	11,4	11,4	11,5	11,5	11,5	11,5	11,6	11,6
82,9	83,0	83,1	83,3	83,3	83,4	83,5	83,6	83,7	83,8
80,5	80,6	80,7	80,9	80,9	81,0	81,1	81,2	81,3	81,4
88,6	88,6	88,6	88,6	88,5	88,5	88,5	88,5	88,4	88,4
أرباب الأسر حسب الجنس (2) (%)									
17,1	17,0	16,9	16,7	16,7	16,6	16,5	16,4	16,3	16,2
19,5	19,4	19,3	19,1	19,1	19,0	18,9	18,8	18,7	18,6
11,4	11,4	11,4	11,4	11,5	11,5	11,5	11,5	11,6	11,6
82,9	83,0	83,1	83,3	83,3	83,4	83,5	83,6	83,7	83,8
80,5	80,6	80,7	80,9	80,9	81,0	81,1	81,2	81,3	81,4
88,6	88,6	88,6	88,6	88,5	88,5	88,5	88,5	88,4	88,4
المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط									
البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018 (2)									
(2) الإحصاء العام للسكان والسكنى بالنسبة لسنوات 2004، 2014، البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010 وإسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية 2014-2050									

2- التربية و التكوين

23/22	22/21	21/20	20/19	18/19	17/18	16/17	15/16	14/15	13/14	
	107,7	103,7	100,0	99,8	99,5	99,1	97,4	99,1	99,5	نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 11-6 سنة (%)
109,7	107,6	103,7	100,0	100,0	99,9	99,6	98,0	99,7	99,9	ذكور
110,3	107,9	103,7	100,0	99,7	99,0	98,5	96,7	98,5	99,1	إناث
	101,6	98,7	96,7	97,1	97,2	97,7	96,0	101,1	99,5	ذكور- حضري
	102,1	99,0	96,8	97,0	96,8	97,1	95,6	98,5	97,5	إناث- حضري
119,3	115,9	110,6	104,3	103,9	103,5	102,0	100,6	98,2	100,6	ذكور- قروي
119,8	116,0	110,3	104,2	103,3	101,9	100,3	98,2	98,4	101,0	إناث- قروي
	99,1	94,7	94,2	91,8	89,7	87,6	85,2	90,4	87,6	نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 14-12 سنة (%)
	105,2	102,0	101,4	99,7	98,2	97,0	95,2	105,1	104,4	ذكور- حضري
	105,5	102,0	101,4	99,4	97,9	96,7	94,7	101,1	100,2	إناث- حضري
95,9	94,7	89,6	89,3	87,0	85,0	81,9	79,1	81,3	77,5	ذكور- قروي
89,4	86,5	80,1	79,8	75,8	72,4	69,4	66,3	68,9	61,5	إناث- قروي
	75,7	71,1	69,6	66,9	65,8	66,6	65,3	70,1	61,1	نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 17-15 سنة (%)
	89,9	87,0	85,7	83,7	83,8	86,3	86,1	100,9	91,2	ذكور- حضري
	96,1	92,5	90,5	87,8	86,7	86,3	83,8	90,5	83,2	إناث- حضري
	56,4	50,3	50,5	47,9	47,0	49,0	48,7	49,6	39,3	ذكور- قروي
	47,6	41,4	39,2	35,6	33,1	32,0	30,1	29,4	21,9	إناث- قروي
23/22	22/21	21/20	20/19	18/19	17/18	16/17	15/16	14/15	13/14	
931	915	875	894	800	699	727	659	736	746	عدد تلاميذ التعليم الأولي (بالألف)
461	451	425	417	367	313	321	292	320	326	إناث
470	464	450	477	433	386	405	367	416	420	ذكور
4682	4675	4553	4536	4432	4323	4211	4102	4039	4030	عدد تلاميذ التعليم الابتدائي (بالألف)
2252	2246	2185	2173	2117	2058	2000	1947	1915	1918	إناث
2430	2430	2367	2363	2315	2265	2211	2155	2125	2112	ذكور
2064	1984	1781	1791	1737	1695	1681	1645	1627	1618	عدد تلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي (بالألف)
980	930	836	839	809	784	769	748	734	724	إناث
1083	1053	946	952	928	911	912	897	893	895	ذكور
1187	1161	1168	1039	1018	1014	1012	980	975	988	عدد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي (بالألف)
627	608	602	533	518	510	499	477	465	469	إناث
560	552	567	505	501	505	513	503	510	520	ذكور
23/22	21/22	20/21	20/19	18/19	17/18	16/17	15/16	14/15	13/14	
1096	1061	990	922	876	820	782	750	677	607	التعليم العالي (بالألف)(1)
587	559	512	466	432	400	377	359	327	295	إناث
509	503	478	420	420	420	405	392	351	313	ذكور
	336	338	361	387	396	392	389	360	320	عدد الطلبة بمراكز التكوين المهني (بالألف) (2)
	70,2	68,1	66,1	64,8	65,4	66,7	67,6	67,2	66,9	نسبة التقنيين (%) (3)
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2014	2013	2004	1994	
										معدل الأمية 15 سنوات فما فوق (%) (4)
32,7	34,2	34,9	35,9	37,2	38,3	35,8	39,2	47,7	58,4	الإجمالي
42,3	43,9	45,0	46,1	47,5	48,8	46,7	50,5	60,4	71,3	إناث
22,9	24,1	24,5	25,4	26,6	27,5	24,6	27,1	34,4	44,8	ذكور
4,6	7,2	7,8	9,5	11,4	13,3	14,8	18,2	39,6	42,0	إناث 15 - 24 سنة
38,4	40,2	41,5	43,6	46,2	48,2	46,7	51,7	62,8		إناث 25 - 49 سنة
72,9	74,4	76,3	76,5	77,5	78,6	76,9	80,0	90,9	97,0	إناث 50 سنة فما فوق

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

- قطاع التربية الوطنية

- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي والإبتكار

(1) عدد الطلبة المسجلون بالجامعات المغربية

(2) المصدر : قطاع التكوين المهني

(3) نسبة التقنيين المسجلين بالتكوين داخل المؤسسات و التكوين بالتمدرس المهني العمومي والخاص

(4) المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 1994، 2004، 2014، تقارير "مؤشرات إجتماعية" و "المرأة المغربية في أرقام"، المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)									
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
2761	2881	2703	2877	2879	2909	3095	3203	3212	3141
1708	1715	1605	1621	1554	1538	1337	1373	1378	1326
1052	1166	1098	1256	1325	1371	1758	1830	1834	1815
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
البنية حسب فئات السن (%)									
على المستوى الوطني									
12,2	12,1	12,2	13,3	14,3	15,1	16,0	16,6	17,2	16,8
30,3	29,5	29,1	29,1	28,6	28,4	23,2	29,1	28,8	29,1
23,8	24,3	24,4	23,7	23,4	23,5	19,2	22,7	22,5	22,9
33,7	34,0	34,3	33,9	33,8	33,0	34,8	31,6	31,5	31,3
على المستوى الحضري									
12,7	12,6	12,8	13,3	14,6	15,6	21,0	14,3	13,9	14,1
37,2	36,6	35,9	36,3	35,7	35,1	22,5	35,2	34,9	35,6
24,1	24,8	24,8	24,2	24,2	24,5	19,9	24,2	24,4	24,9
26,0	26,0	26,5	26,2	25,6	24,7	36,6	26,3	26,7	25,4
على المستوى القروي									
11,4	11,3	11,9	13,3	13,9	14,6	25,9	18,4	19,6	18,8
19,1	19,1	19,1	19,9	20,1	20,9	24,2	24,4	24,2	24,3
23,3	23,5	23,6	22,9	22,5	22,3	18,0	21,6	21,1	21,4
46,2	45,9	45,4	43,8	43,3	42,3	31,9	35,6	35,1	35,6
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
19,8	20,9	19,9	21,5	21,8	22,4	23,6	24,8	25,3	25,1
22,8	25,2	23,7	27,1	28,6	29,6	34,6	36,6	36,9	36,8
2287	2398	2265	2489	2469	2483	2757	2867	2877	2840
1277	1276	1209	1268	1178	1153	1041	1075	1076	1055
1009	1122	1056	1221	1291	1329	1716	1793	1801	1785
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
معدل عمالة الإناث حسب الفئات العمرية (%)									
على المستوى الوطني									
6,5	7,0	6,7	8,8	9,2	9,8	12,0	13,8	14,5	13,9
20,6	21,3	20,0	22,3	22,0	22,0	24,6	25,7	25,7	26,1
22,9	24,5	23,7	25,4	25,2	25,8	27,7	27,8	28,3	28,9
16,3	17,5	16,9	18,7	19,3	19,8	21,0	22,5	23,2	23,4
على المستوى الحضري									
5,1	5,3	5,1	6,0	5,8	6,1	5,1	5,8	6,0	6,0
20,2	20,3	19,2	20,7	19,3	19,0	18,1	18,9	18,6	19,2
19,6	20,4	19,9	20,7	19,8	20,2	19,0	18,6	19,1	19,5
11,2	11,4	11,3	12,1	11,8	11,8	10,9	12,1	12,8	12,4
على المستوى القروي									
8,6	9,7	9,2	13,0	14,4	15,4	20,8	24,0	25,2	23,6
21,5	23,8	21,7	25,7	27,3	27,8	34,4	35,8	36,2	36,3
30,6	33,7	31,8	35,3	36,3	36,9	43,0	44,3	44,6	45,8
26,6	29,5	27,9	31,2	33,3	34,7	39,5	41,1	41,5	42,5
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)									
على المستوى الوطني									
30,1	32,0	30,8	32,7	33,6	34,2	40,9	41,4	41,7	41,1
26,1	25,9	25,2	26,4	25,9	25,9	24,9	26,3	26,3	26,5
1,2	1,3	1,0	1,0	1,1	1,0	1,2	1,0	0,8	0,6
19,3	19,8	19,0	19,5	18,7	19,0	18,2	19,0	19,0	18,7
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
15,5	16,9	17,8	19,2	20,0	19,5	19,6	20,7	21,5	19,7
27,5	27,6	26,0	26,7	26,4	26,6	25,2	26,3	26,7	26,3
1,8	1,9	1,5	1,4	1,6	1,4	1,9	1,6	1,2	0,9
21,7	22,4	21,4	21,8	20,9	21,3	20,5	21,2	21,2	21,0
المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط									

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق) (تابع)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)										
على المستوى القروي										
31,5	33,4	32,1	34,0	34,8	35,4	42,3	42,8	43,0	42,5	الزراعة والغابات والصيد البحري
18,8	16,9	20,8	24,9	22,9	22,0	23,7	26,2	24,6	27,2	الصناعة
0,0	0,0	0,0	0,3	0,2	0,2	0,1	0,3	0,3	0,1	البناء والأشغال العمومية
7,4	7,3	6,5	7,2	6,9	7,4	7,6	8,5	7,8	7,9	الخدمات
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
عدد السكان النشيطين العاطلين إناث (بالآلف)										
474	483	438	388	410	427	338	336	334	301	الوسط الحضري
431	44	44	353	376	385	296	298	302	271	الوسط القروي
43	44	42	34	34	42	42	38	33	30	
معدل أنوثة السكان النشيطين العاطلين (%)										
32,9	32,0	30,7	35,0	35,1	35,1	30,6	29,2	28,6	27,8	الوسط الحضري
35,9	3,5	3,8	38,1	37,9	37,9	33,7	32,2	32,3	31,1	الوسط القروي
17,8	18,6	15,3	19,2	19,0	20,9	18,5	16,8	14,0	14,2	
معدل البطالة إناث حسب وسط الإقامة (%)										
17,2	16,8	16,2	13,5	14,1	14,7	10,9	10,5	10,4	9,6	الوسط الحضري
25,2	25,6	24,7	21,8	23,9	25,0	22,2	21,7	21,9	20,4	الوسط القروي
4,1	3,8	3,9	2,7	2,6	3,1	2,4	2,1	1,8	1,6	
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
معدل البطالة إناث حسب فئات السن (%)										
44,4	41,9	41,2	33,4	33,6	34,3	23,3	21,4	19,1	18,1	15- 24 سنة
28,0	26,9	26,2	22,9	23,0	23,8	17,6	16,8	17,0	15,6	25- 34 سنة
9,1	9,7	8,9	6,6	7,6	8,0	6,5	6,3	7,0	6,4	35- 44 سنة
3,2	4,0	4,0	2,3	2,5	2,5	2,1	2,0	2,1	1,5	45 سنة فما فوق
معدل البطالة إناث حسب الدبلوم (%)										
3,8	4,5	4,8	2,9	3,3	3,7	2,8	3,0	2,9	2,6	بدون دبلوم
21,5	24,5	24,6	21,3	23,6	25,8	19,1	21,1	21,8	20,0	دبلوم متوسط
34,8	32,8	31,8	29,5	32,6	33,0	29,8	27,3	28,3	26,7	دبلوم عالي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)										
76,9	76,7	76,6	76,4	76,3	76,1	75,9	75,8	75,5	75,3	إناث
78,6	78,5	78,3	78,2	78,0	77,8	77,6	77,4	76,4	76,2	ذكور
75,2	75,1	74,9	74,8	74,6	74,5	74,3	74,2	74,5	74,3	
2018	2011	03-04	1997	1995	1992	1987	1983	1979		
نسبة استعمال وسائل منع الحمل (%)										
70,8	67,4	63,0	58,4	50,3	41,5	35,9	25,5	19,4		الوسط الحضري
71,1	68,9	65,5	65,8	64,2	54,4	51,9	42,5	36		الوسط القروي
70,3	65,5	59,7	51,7	39,2	31,6	24,9	15,2	9,7		
2018	2010	04-09	94-03	92-96	85-91	78-84	1972			
معدل الوفيات للأمهات (100.000 ولادة حية)										
72,6	112	132	227	228	332	359	631			الوسط الحضري
44,6	73		187	125	284	249				الوسط القروي
111,1	148		267	307	362	423				
2018	2011	2010	2004	2002	1995	1994	87-91			
نسبة الولادات تحت إشراف جهاز طبي موهل (%)										
86,6	73,6	74,1	62,6	45,6	39,6	31,0	31,0			الوسط الحضري والوسط القروي
96,6	92,1	93,0	85,3	75,2	80,3	63,7	64,0			الوسط القروي
74,2	55,0	56,7	39,5	26,6	19,3	13,8	14,0			
نسبة الأمهات اللائي خضعن لفحص طبي علي الأقل قبل الولادة (%)										
88,4	77,1	80,2	68,0		44,7	32,3	33,0			الوسط الحضري والوسط القروي
95,6	91,6	94,0	85,1		78,9	60,6	61,0			الوسط الحضري
79,6	62,7	68,3	48,3		27,6	17,6	18,0			الوسط القروي

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
- قطاع الصحة

الصحة (تابع)								
2022	2021	2020	2019	2017	2016	2015	2014	2013
عدد الموظفين بوزارة الصحة (بدون احتساب المراكز الاستشفائية الجامعية (1))								
59109	55633	52319	49492	48418	47364	47331	47111	47637
14359	12896	11953	12034	11204	10514	10091	10973	10638
37376	35789	33837	31657	29738	25951	25899	25902	26036
7374	6948	6529	5801	7476	10899	11341	10236	10963
المؤشرات المتعلقة بأهم البرامج الصحية								
2021	2020	2019	2018					
التغطية الصحية الأساسية								
74,2%	70,2%	69,9%	68,8%	المستفيدون من التغطية الصحية الأساسية				
32,1%	30,4%	29,8%	28,6%	التأمين الصحي الإجباري للمأجورين				
32,1%	30,6%	30,5%	31,0%	نظام المساعدة الطبية “راميد”				
1,0%	0,7%	0,7%	0,2%	التأمين الصحي الإجباري للطلبة				
4,2%	4,0%	4,4%	4,4%	الاشخاص المستفيدين من أحكام المادة 114 من القانون 65.00				
3,5%	3,5%	3,6%	3,6%	أعضاء جيش التحرير				
1,2%	1,0%	1,0%	1,0%	الانظمة ذات طابع خاص				
2018								
صحة الأم								
قروي	حضري	وطني						
111,1	44,6	72,6	نسبة وفيات الأمهات (100000 مولود حي)					
79,6	95,6	88,4	الفحوصات قبل الولادة (زيارة واحدة)					
			الفحوصات قبل الولادة حسب المستوى التعليمي للأم					
		99,6%	اعدادي وما فوق					
		82,6%	دون مستوى تعليمي					
			معدل التغطية بالفحوصات قبل الولادة حسب خماسيات الرفاهة					
		96,0%	أغنى خماسي					
		75,5%	أفقر خماسي					
15,6%	27,1%	21,9%	معدل التغطية بالفحوصات بعد الولادة المؤهلة حسب المستوى التعليمي للأم					
		42,8%	اعدادي وما فوق					
		16,5%	دون مستوى تعليمي					
74,2%	96,6%	86,6%	نسبة الولادات مع طاقم مؤهل					
			طاقم مؤهل حسب مستوى تعلم					
		99,8%	اعدادي وما فوق					
		80,0%	دون مستوى تعليمي					
			مكان الولادة					
73,7%	96,0%	86,1%	مؤسسة صحية					
26,3%	4,0%	13,9%	البيت					
المصدر : قطاع الصحة								
المصادر : - (1) الموارد البشرية للصحة في الأرقام								